ILC.110/IV(2)

منظمة العمل الدولية

إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة

مؤتمر العمل الدولي
الدورة 110، 2022

التقرير الرابع (٢)

◄ إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة

البند الرابع من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-031712-9 (print)
ISBN 978-92-2-031713-6 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٢٢

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ترد المعلومات بشأن منشورات مكتب العمل الدولي والمنتجات الرقمية على الموقع التالي: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع Confrep-ILC110(2022)-IV(2)-[EMPLO-210915-001]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

المحتويات

الصفحة

قائمة المختصرات ٥
مقدمة ٧
الردود المتلقاة والتعليقات ٩
الردود والتعليقات على الاستبيان ١١
الاستنتاجات المقترحة ١١٩
الملحق ١٢٥

قائمة المختصرات

منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال

	ETUC	اتحاد نقابات العمال الأوروبية
	IOE	المنظمة الدولية لأصحاب العمل
	ITUC	الاتحاد الدولي لنقابات العمال
الأرجنتين	APA	رابطة موظفي الطيران
	UOCRA	اتحاد عمال البناء في جمهورية الأرجنتين
	CGT-RA	الاتحاد العام للعمل في جمهورية الأرجنتين
أستراليا	ACTU	المجلس الأسترالي لنقابات العمال
النمسا	BAK	الغرفة الاتحادية للعمل
	ÖGB	اتحاد نقابات العمال في النمسا
	WKÖ	الغرفة الاقتصادية الفيدرالية في النمسا
البرازيل	CNI	الاتحاد الوطني للصناعة
	CUT	الاتحاد الموحّد للعمال
بوركينا فاسو	CNTB	الاتحاد الوطني لأصحاب العمل في بوركينا فاسو
كندا	CEC	المجلس الكندي لأصحاب العمل
	CLC	مؤتمر العمل الكندي
الجمهورية التشيكية	ČMKOS	الاتحاد التشيكي - المورافي لنقابات العمال
الدانمرك	DA	اتحاد أصحاب العمل الدانمركيين
استونيا	EAKL	اتحاد نقابات العمال الأستونيين
	EEC	اتحاد أصحاب العمل الأستونيين
فرنسا	CGT–FO	الاتحاد العام للعمل - القوة العمالية
	MEDEF	حركة المنشآت في فرنسا
	UNSA	الاتحاد الوطني للنقابيين المستقلين
ألمانيا	BDA	اتحاد رابطات أصحاب العمل في ألمانيا
	DGB	الاتحاد الألماني لنقابات العمال
اليونان	ESEE	الاتحاد اليوناني للتجارة وتنظيم المشاريع
	GSEE	الاتحاد اليوناني العام للعمل
	SETE	جمعية منشآت السياحة اليونانية
غواتيمالا	CACIF	لجنة تنسيق الرابطات الزراعية والتجارية والصناعية والمالية
أيرلندا	ICTU	المؤتمر الأيرلندي لنقابات العمال
إيطاليا	CGIL	الاتحاد الإيطالي العام للعمل

	CISL	الاتحاد الإيطالي لنقابات العمال
	UIL	الاتحاد الإيطالي للعمل
اليابان	JTUC-RENGO	الاتحاد الياباني لنقابات العمال
لاتفيا	LBAS	اتحاد نقابات العمال الحرة في لاتفيا
لكسمبرغ	OGBL	اتحاد نقابات العمال المستقلة في لكسمبرغ
المكسيك	CAT	الاتحاد الأصيل للعمال
	CONCAMIN	اتحاد غرف الصناعة في المكسيك
	COPARMEX	اتحاد أصحاب العمل في جمهورية المكسيك
هولندا	CNV	الاتحاد الوطني لنقابات العمال المسيحيين
	FNV	اتحاد نقابات العمال في هولندا
	VNO-NCW	الاتحاد الهولندي لدوائر الصناعة وأصحاب العمل
النرويج	Unio	اتحاد نقابات المهنيين
بيرو	CATP	الاتحاد المستقل لعمال بيرو
بولندا	Solidarność	نقابة العمال المستقلة وذاتية الإدارة - تضامن
البرتغال	CIP	اتحاد قطاع الأعمال في البرتغال
	CGTP	الاتحاد العام للعمال البرتغاليين
الاتحاد الروسي	RSPP	الاتحاد الروسي للصناعيين وأصحاب المشاريع
	FNPR	اتحاد نقابات العمال المستقلة في روسيا
السنغال	CNTS	الاتحاد الوطني لعمال السنغال
	SNTMMS	الاتحاد الوطني لعمال الملاحة التجارية في السنغال
صربيا	CATUS	اتحاد نقابات العمال المستقلة ذاتياً في صربيا
	SAE	الرابطة الصربية لأصحاب العمل
الصومال	FESTU	اتحاد نقابات عمال الصومال
اسبانيا	CCOO	اتحاد نقابات اللجان العمالية
	UGT	الاتحاد العام للعمال
السودان	SWTUF	الاتحاد العام لنقابات عمال السودان
توغو	CNTT	الاتحاد الوطني لعمال توغو
تركيا	HAK-İŞ	اتحاد نقابات العمال الحقة التركية
	TISK	الاتحاد التركي لرابطات أصحاب العمل
المملكة المتحدة	TUC	مؤتمر نقابات العمال
	Unite	اتحاد واحد

مقدمة

قرر مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته ٣٣٤ (تشرين الأول/ أكتوبر – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨) إدراج بند معياري بشأن التلمذة الصناعية في جدول أعمال الدورة ١١٠ لمؤتمر العمل الدولي.[١]

وتمشياً مع المادة ٣٩(١) من النظام الأساسي للمؤتمر، أعد المكتب تقريراً أولياً (التقرير الرابع (١)) يحدد القانون والممارسة في مختلف البلدان، إلى جانب استبيان تم إرساله إلى الدول الأعضاء في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.[٢] ودُعيت الدول الأعضاء إلى الإعراب عن وجهات نظرها بحلول ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، بعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وهذا التشاور إلزامي للدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤).

وفي سياق جائحة كوفيد-١٩، تلقى المكتب طلبات من الهيئات المكونة لتأجيل الموعد النهائي لتقديم ردودها على الاستبيان. وبعد مراجعة الجدول الزمني لعملية وضع المعايير، تم تأجيل الموعد النهائي لتقديم الردود على الاستبيان إلى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢١.

وأرسل ما مجموعه ٩٦ حكومة ردودها إلى المكتب، وأشارت ٦٦ منها إلى أنها تشاورت مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال.[٣] وأرسلت حكومات عدة دول أعضاء ردود منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال إما على حدة أو ضمتها إلى ردودها؛ وفي حالات أخرى، تلقى المكتب الردود مباشرة من هذه المنظمات. كما وردت ردود مباشرة من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال واتحاد نقابات العمال الأوروبية. وإجمالاً، وقت إعداد هذا التقرير، كان المكتب قد تلقى رداً من ٩٦ حكومة و١٦ منظمة لأصحاب العمل و ٤١ منظمة للعمال.[٤]

وأُعد هذا التقرير والاستنتاجات المقترحة بناءً على الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ويرد جوهرها في الصفحات التالية. ويرد تعليق المكتب مباشرةً بعد الردود على كل سؤال. وترد الاستنتاجات المقترحة في نهاية التقرير.

---

[١] مكتب العمل الدولي، *محضر أعمال الدورة ٣٣٤ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي*، الوثيقة GB.334/INS/PV، ٢٠١٨، الفقرة ٤٢.

[٢] مكتب العمل الدولي، *إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة*، التقرير ILC.110/IV/1، ٢٠١٩.

[٣] ورد رد على شكل تعليقات من حكومة أستراليا. وبما أنّ الردود لم تقدم في شكل الاستبيان المتعارف عليه، فقد تمت معالجتها على أساس تفسير المكتب للتعليقات المفصّلة.

[٤] كان المكتب قد تلقى أساساً الرد الموحد من حكومة جمهورية كوريا ومنظمات العمال فيها، وتم إدراجه في هذا التقرير. وفي وقت لاحق تلقى المكتب رداً منفصلة من الاتحاد الكوري لنقابات العمال واتحاد نقابات العمال في جمهورية كوريا، وجرت الإشارة إلى هذه الردود على النحو الواجب غير أنه لا يمكن إدراجها بشكل منفصل في التقرير الحالي إذ وردت بعد نشر التقرير.

الردود المتلقاة والتعليقات

يتضمن هذا الجزء جوهر الردود المتلقاة من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الاستبيان الوارد في التقرير الرابع (١). ويرد كل سؤال بنفس الصيغة التي ورد بها في الاستبيان متبوعاً بعدد الردود المتلقاة مجموعة حسب طبيعتها (ردود إيجابية أو ردود سلبية أو ردود أخرى). ويصنَّف الرد ضمن فئة "ردود أخرى" في حالة عدم الرد بوضوح بعبارة نعم أو لا.[٥] وفي حالة اقتران الرد بتعليقات توصيفية أو تفسيرية، يلخَّص جوهر هذه التعليقات. ونظراً لضيق المساحة، جرى تلخيص عينة فقط من الردود بعد كل سؤال، وتم جمع الردود المتشابهة، حيثما أمكن ذلك. ولا ترد التعليقات التي لا تتضمن سوى تأكيد للمقترح الوارد في السؤال أو رداً سلبياً عليه دون إضافة أي نقاط أخرى. كما لا ترد في هذا التقرير بعض الردود التي توفر معلومات مفصلة بشأن ممارسات وطنية محددة.

ونظراً للقيود المتعلقة بحجم تقارير المؤتمر، بدلاً من إيراد القائمة التي ردت فيها الهيئات المكونة بعبارة "نعم" أو "لا" أو "ردود أخرى" بعد كل سؤال، سوف يرد ذلك على شكل جدول في الملحق بهذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من ذكر أسماء منظمات العمال التي أجابت على كل سؤال بالإجابة نفسها أو بالطريقة نفسها، يرد موجز عن الردود على شكل رد موحد. ومنظمات العمال التي ساهمت على هذا النحو هي التالية: ACTU، APA، CATP، CATUS، CGIL، CGT-RA، CISL، CLC، CNTB، CNTS، CNV، DGB، FNV، ICTU، ITUC، JTUC-RENGO، UIL، UOCRA. لكنّ بعض هذه المنظمات لم ترد على بعض الأسئلة.

وقد صيغت الاستنتاجات المقترحة على ضوء الردود المتلقاة من الهيئات المكونة الثلاثية. وأُدخل عدد من التعديلات اللغوية والصياغية للمواءمة بين صيغتي الاستنتاجات المقترحة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مع مراعاة المصطلحات المستخدمة في اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع.

أولاً- ملاحظات عامة

بالإضافة إلى تقديم تعليقات على أسئلة محددة أثيرت في الاستبيان، قدم المجيبون ملاحظات عامة بشأن بعض القضايا ذات الصلة الشاملة بالصك المقترح.

ويؤيد غالبية المجيبين اعتماد توصية بشأن إطار عمل للتلمذة الصناعية الجيدة، بالنظر إلى أهمية التلمذة الصناعية في مستقبل العمل وتعزيز القابلية للتوظيف والعمل اللائق والإنتاجية وكذلك للتصدي للتحديات التي تواجه العديد من البلدان فيما يتعلق بتقديم تلمذة صناعية عالية الجودة.

ومن التعليقات المتكررة التي أدلى بها العديد من المجيبين أنه ينبغي صياغة أي صك بحيث يراعي القوانين والظروف الوطنية. ويلاحظ المكتب أنّ التعاريف والمقترحات الموضوعية المبينة في الاستنتاجات المقترحة قد صيغت بعناية لتكون مرنة بما يكفي لاستيعاب مجموعة متنوعة من النهج والأولويات والقدرات والأطر الوطنية التي اعتمدتها الدول الأعضاء. كما يشير المكتب إلى أنّ التوصية هي صك غير ملزم وتقدم إرشادات بشأن تطوير التشريعات والممارسات الوطنية مع تمكين الدول الأعضاء من حرية التصرف اللازمة لتكييف الإرشاد مع ظروفها الوطنية. ومع ذلك، تمت الإشارة أيضاً إلى القوانين والظروف الوطنية في نقاط معينة في الاستنتاجات المقترحة.

والملاحظة المتكررة الأخرى هي أنه ينبغي إشراك الشركاء الاجتماعيين في تصميم وتنفيذ سياسات الدول الأعضاء وأطرها ونُظمها وبرامجها. وجرى تصميم الاستنتاجات المقترحة لدعم مشاركة الشركاء الاجتماعيين في جميع عناصر لوائح وأنظمة وبرامج التلمذة الصناعية للأعضاء. وفي ضوء التعليقات التي تقترح إضافة إحالات إلى الحوار الاجتماعي في نقاط محددة، يقترح المكتب إدراج نقطة (النقطة ٧) توضح أنه يجب على الدول الأعضاء تنفيذ جميع أحكام الصك المقترح، بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال. وهذه الإحالة العامة إلى الحوار الاجتماعي في وقت مبكر من الاستنتاجات المقترحة تجعل النص أكثر بساطة وتجنب الإشارات المتكررة إليه في جميع أنحاء النص.

---

[٥] يشير ذلك إلى الردود التي يكون فيها أكثر من خيار معين ("نعم" أو "لا" أو "ردود أخرى"، أو في حالة السؤال ٢، "اتفاقية" أو "توصية" أو "اتفاقية تكملها توصية") أو الردود التي لم تتضمن أي خيار ولكن جرى تقديم تعليق. انظر أيضاً الملاحظات العامة للردود ذات الصلة الشاملة بعملية وضع المعايير.

وتعتبر الهيئات المكونة أنّ ضمان المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة على نطاق واسع يشكل أولوية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة في الاقتصاد غير المنظم. علاوة على ذلك، وفي ضوء التعليقات الواردة، نظر المكتب أيضاً في الأطر القانونية والسياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك دعم واسع للدول الأعضاء لخلق بيئة مؤاتية تشمل الدعم والحوافز للمنشآت والمتتلمذين بغية تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة باستخدام استراتيجية شاملة تم تطويرها وتنفيذها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

◄ الردود والتعليقات على الاستبيان

أولاً - شكل الصك الدولي أو الصكوك الدولية

السؤال ١ هل ترون أنه ينبغي لمؤتمر العمل الدولي أن يعتمد صكاً أو صكوكاً بشأن إطار التلمذة الصناعية الجيدة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥

نعم: ٨٩

لا: ٤

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر، بلغاريا، كولومبيا، إثيوبيا، إندونيسيا، تايلند، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، زمبابوي: من شأن اعتماد صك أو صكوك أن يزيد من الفهم المشترك لنُظم التلمذة الصناعية الجيدة، وأن يوفر إطاراً لمراجعة وتطوير وإعادة تصميم النُظم والبرامج الحالية بغية تحسين فعاليتها ونجاعتها وإمكانياتها.

أنغولا، البحرين، إيطاليا: التلمذة الصناعية ضرورية لتنمية الموارد البشرية والعمل اللائق ومستقبل أفضل للعمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدماج. ويجب أن يحدد إطار التلمذة الصناعية الجيدة حقوق المتتلمذين والمتدربين والمتمرسين وطرق ضمان العمل اللائق.

أستراليا: يجب أن تستمر منظمة العمل الدولية، بصفتها الأخصائي التقني في قضايا العمل، في اتخاذ مكانة الريادة لمعالجة قضايا مثل التلمذة الصناعية والمهارات، بما يتمشى مع أهداف إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل.

البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، الهند، جمهورية كوريا، المملكة المتحدة: يجب مراعاة الظروف والاختلافات الوطنية.

بوركينا فاسو، الجمهورية التشيكية، اكوادور، ألمانيا، اليونان: التلمذة الصناعية مهمة لزيادة فرص عمل الشباب، وهو أمر أكثر أهمية في ظل التحديات الحالية لجائحة كوفيد-١٩.

كولومبيا: يجب أن يشمل الصك (الصكوك) التحديات بشأن تكافؤ الفرص في الوصول إلى التلمذة الصناعية الجيدة والتصدي للسمة غير المنظمة وتسخير التكنولوجيات الرقمية.

ألمانيا، أيرلندا، تركيا: يجب مراعاة الأطر الحالية، مثل توصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين واستراتيجية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ والإطار الأوروبي بشأن التلمذة الصناعية الجيدة والفعالة.

اليابان: توافق حكومة اليابان على المفهوم الأساسي لمنظمة العمل الدولية وهو أنه من المهم إيجاد حل لا توجد فيه معايير عمل دولية للتلمذة الصناعية وتحسين نوعية التلمذة الصناعية، بناءً على توصية الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، يجب أن يكون الصك أو الصكوك الجديدة مرنة بما فيه الكفاية بحيث يكون كل بلد قادراً على تكييف التدابير وفقاً لظروفه الوطنية.

الاتحاد الروسي: يبدو أنّ اعتماد مثل هذا الصك يطرح إشكالية في ضوء الاختلافات الرئيسية في عمليات الإنتاج والمهن وظروف العمل وكذلك الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان.

سري لانكا: تعتبر نوعية التلمذة الصناعية ذات أهمية قصوى لتنمية المهارات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٢

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA: مراعاة تنوع النُظم الوطنية القائمة.

DA: إجراء مناقشة عامة بدلاً من مناقشة جديدة لوضع معيار أمرٌ أكثر ملاءمة. وينبغي عدم إدراج برامج التدريب.

VNO-NCW: تمشياً مع إطار الاتحاد الأوروبي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد، ČMKOS، Solidarność: من الضروري وجود معيار جديد لضمان أن توفر التلمذة الصناعية والتدرب/ التمرن طريقاً إلى العمل اللائق. ويجب أن يحدد الإطار حقوق المتتلمذين والمتدربين والمتمرنين وكيفية تأمين العمل اللائق. ومن الممكن تغيير عنوان الصك (الصكوك) إلى "التلمذة الصناعية والتدرب الجيدان" من أجل توضيح أنّ الصك (الصكوك) يشمل التلمذة الصناعية والتدريب/ التمرس على حد سواء.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات والغالبية العظمى من منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال اعتماد المؤتمر لصك أو صكوك.

ويتفق عدد من الحكومات على أنه في حين أنّ العديد من معايير العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية تشير إلى جوانب تطوير المهارات والنُظم، لا تقدم أي منها إرشادات واضحة بشأن التلمذة الصناعية. وتشدد العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على ضرورة صياغة صك أو صكوك بشكل يراعي الاختلافات في الظروف الوطنية. ويلاحظ المكتب أنّ التعاريف والمقترحات الموضوعية المبينة في الاستنتاجات المقترحة قد صيغت بعناية لتكون مرنة بما يكفي لاستيعاب مجموعة متنوعة من النهج والأولويات والقدرات والأطر الوطنية التي اعتمدتها الدول الأعضاء.

وتقترح العديد من منظمات العمال تغيير العنوان إلى "التلمذة الصناعية والتدرب الجيدان" من أجل توضيح أنّ الصك أو الصكوك تشمل التلمذة الصناعية والتدرب/ التمرن على حد سواء. ويلاحظ المكتب أنّ أية تعديلات على عنوان الصك أو الصكوك المحتملة قد تقررها الهيئات المكونة خلال المناقشة الأولى في عام ٢٠٢٢.

وفي ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي صكاً بشأن إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة.

السؤال ٢ **إذا كان الرد بالإيجاب، هل ترون أنه ينبغي للصك أو الصكوك أن تتخذ شكل:**

(أ) اتفاقية؟

(ب) توصية؟

(ج) اتفاقية تكملها توصية، باعتبارهما صكين منفصلين أو صكاً وحيداً يتضمن أحكاماً ملزمة وأحكاماً غير ملزمة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٥

(أ) اتفاقية: ٨

(ب) توصية: ٤٨

(ج) اتفاقية تكملها توصية: ٣٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

(أ) اتفاقية

إسواتيني: من شأن الصكوك الملزمة أن توحّد التلمذة الصناعية الجيدة.

(ب) توصية

الجزائر، أنغولا، بلغاريا، كندا، الجمهورية الدومينيكية، إثيوبيا، فنلندا، الهند، العراق، أيرلندا، ماليزيا، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، هولندا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، تونس، أوروغواي: نظراً لأنّ التوصية غير ملزمة للدول الأعضاء، فإنّ هذا سيوفر إرشادات بشأن تطوير التشريعات والممارسات الوطنية فيما يتعلق بالتلمذة الصناعية، مما يمكّن البلدان على مراعاة الخصائص الوطنية.

الجمهورية التشيكية، لاتفيا: يمكن أن تعكس التوصية الاختلافات بين النُظم التعليمية للدول الأعضاء فيما يتعلق بفئات التعليم الرسمي وغير الرسمي والخيارات الأخرى لتنفيذ الصكوك.

اليابان: من المناسب وجود أحكام مرنة تسمح لكل بلد باتخاذ الإجراءات وفقاً لوضعه الفعلي.

مالطة، بولندا: تمشياً مع توصية مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الإطار الأوروبي من أجل تلمذة صناعية جيدة وفعالة.

المملكة المتحدة: من شأن التوصية أن تروّج التلمذة الصناعية.

(ج) اتفاقية تكملها توصية

أنتيغوا وبربودا، بلجيكا (السلطة الفلمنكية)، كوستاريكا، إسرائيل، اسبانيا، السودان، تايلند: وجود اتفاقية مع توصية يسمح بالامتثال مع بعض المرونة. ويحدد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تطبقها البلدان التي تصدق على الاتفاقية، بينما تكمل التوصية ذات الصلة الاتفاقية وتوفر إرشادات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتطبيقها. ومن شأن هذا المزيج أن يعمل على تعزيز الإطار التنظيمي الوطني في هذا المجال.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

(أ) اتفاقية: صفر

(ب) توصية: ١٣

(ج) اتفاقية تكملها توصية: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE: لا نؤيد وضع اتفاقية، إذ يجب أن تكون الاتفاقيات بمثابة معايير عالية التأثير تسعى إلى معالجة القضايا الأساسية في مكان العمل والتي يمكن أن يكون هناك إجماع واسع حولها بشأن السياسات أو المبادئ المطبقة. وقد أظهرت التجربة أنّ الاتفاقيات المفصلة بشكل مفرط لا تتمتع بمستويات عالية من التصديق أو التأثير أو المصداقية. وساهمت الممارسة الحالية المتمثلة في اعتماد اتفاقية وتوصية مصاحبة لها بشأن موضوع معين، في انتشار الاتفاقيات التي لا تزال غير مصدق عليها بشكل متزايد، وفي الوقت نفسه أضعفت وضع التوصيات. نؤيد صياغة واعتماد توصية قائمة بذاتها مستقلة وقصيرة مع لغة واسعة وغير إلزامية ومرنة تسلط الضوء على أهمية التلمذة الصناعية من أجل تعزيز العمالة، لا سيما في أوقات الأزمات.

CACIF: من الناحية العملية، تختلف التلمذة الصناعية القائمة على العمل اختلافاً كبيراً وتعتمد على احتياجات المنشآت والطلاب والبلد، وبالتالي فإنّ الاتفاقية شديدة التقييد والتوصية تمنح البلدان مساحة أكبر من التصرف.

MEDEF: يجب أن يوفر الصك الإرشاد وأن يكون مرناً بما يكفي لمراعاة الحقائق الوطنية والقطاعية والإقليمية المختلفة لنُظم التعليم والتدريب في البلدان. ولهذا السبب، نؤيد اعتماد توصية.

SETE: في هذه المرحلة ، تبدو التوصية أكثر ملاءمة. وبعد ذلك في المرحلة التالية، ينبغي اعتماد اتفاقية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

(أ) اتفاقية: ٨

(ب) توصية: ٢٠

(ج) اتفاقية تكملها توصية: ١٠

ردود أخرى: ٣

التعليقات

ETUC: مجرد توصية فقط لأنه ينبغي أن تكون التلمذة الصناعية على مستوى الكفاءات الوطنية.

CNTT: من الأفضل الحصول على اتفاقية ملزمة تكملها توصية لتسليط الضوء على الحاجة الملحة لخلق ظروف مؤاتية للتلمذة الصناعية والتمرّن الجيدين.

OGBL: يجب أن يكون هناك اتفاقية توضح وتنسق قدر الإمكان الترتيبات التعاقدية الحالية، وتعزز الدعم المقدم للتلاميذ الصناعيين في منشآت التدريب والمدارس وتضع مبدأ مكافأة المتتلمذين.

Unite: يجب أن يكون الصك اتفاقية، بحيث تكون المبادئ والأسس الأساسية التي تحدد التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي الجيدين مكرّسة في القانون الدولي.

تعليق المكتب

تؤيد غالبية الحكومات والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل وأغلبية منظمات العمال وجود توصية فقط. والحجة الرئيسية هي أنها ستمنح المرونة للرد على الخصوصيات في كل بلد.

من بين المجيبين الذين أشاروا إلى تفضيل اتفاقية تكملها توصية، فضلت الغالبية العظمى ممن أعربوا عن وجهة نظر حول المسألة صكين منفصلين على صك واحد يحتوي على أحكام ملزمة وغير ملزمة.

مع مراعاة الردود الواردة، يقترح المكتب وضع توصية. علاوة على ذلك، يقر المكتب بضرورة مراعاة الأطر الوطنية والإقليمية والدولية القائمة، على نحو ما ذكره عدد من المجيبين.

ثانياً - الديباجة

السؤال ٣ **هل ترون أنه ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن تذكر بأنّ معدلات بطالة الشباب في العالم لا تزال مرتفعة وأن التحولات السريعة في عالم العمل تسبب عدم تطابق المهارات، مما يتطلب من الناس من جميع الأعمار أن يكتسبوا مهارات جديدة أو ينمّوا مهاراتهم بشكل مستمر للحصول على عمل والبقاء فيه؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٨

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

النمسا: قد تشمل الصياغة "الحصول على عمل لائق يوفر سبل العيش والبقاء فيه".

جيبوتي، بنما، جنوب أفريقيا: تجدر الإشارة إلى كوفيد-١٩، حيث كان له تأثير سلبي على الشباب. وفي مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، ستصبح الدعوة إلى تجديد مهارات القوى العاملة والارتقاء بها أكثر أهمية.

اكوادور: من المهم أن نلاحظ أنّ معدل بطالة الشباب العالمي أعلى بثلاث مرات تقريباً من معدل البالغين.

فرنسا: لا تزال بطالة الشباب مرتفعة والتلمذة الصناعية طريقة ممتازة للعثور على وظيفة.

ألمانيا: نحن ندعم تضمين التعلم المتواصل كمحور لسياسة التعليم والتدريب المهنيين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٢

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CNI، IOE، MEDEF: لم ينخفض المعدل العالمي لبطالة الشباب في العقد الماضي. ومن شأن اتباع نهج هادف أن يساعد روح تنظيم المشاريع وقطاع الأعمال على النمو والازدهار، إذا استكملته بيئة مؤاتية.

VNO-NCW: لا ترى هولندا قيمة مضافة في مثل هذه الجملة المحددة، نظراً لأنّ الاختلافات في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بتوظيف الشباب والبطالة كبيرة. وتعترف هولندا بعالم العمل المتغير وترى أهمية تجديد المهارات والارتقاء بها.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: يجب أن تشير الديباجة أيضاً إلى معدلات بطالة الشباب العالمية الناقصة، والمرتفعة بشكل خاص في البلدان النامية. كما نقترح استبدال عبارة "تسبب عدم تطابق المهارات، مما يتطلب من الناس من جميع الأعمار أن يكتسبوا مهارات جديدة وأن ينمّوا وزيادة مهاراتهم بشكل مستمر" بعبارة "تسبب تحولات في العرض والطلب، مما يؤدي إلى عدم تطابق المهارات ويتطلب التعلم والتدريب المستمرين للأشخاص من جميع الأعمار للحصول على ... ". ويجب أن تشير الديباجة أيضاً إلى الجزء الثالث من إعلان مئوية منظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل، ٢٠١٩ الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرات جميع الأشخاص كي يستفيدوا من الفرص المتاحة في عالم عمل متغير، بما في ذلك من خلال "التطبيق الفعلي للحق في التعلم المتواصل والتعليم الجيد للجميع".

CGT-RA: نقترح الاستعاضة عن عبارة "التلمذة الصناعية" بعبارة "التلمذة الصناعية والممارسات المهنية".

EAKL، ETUC، Unio: يجب أن تذكر الديباجة التحول الأخضر والتحول الرقمي لسوق العمل والحاجة إلى ضمان حصول جميع الشباب على تلمذة صناعية جيدة وشاملة ومنصفة في الشركات، مما يمكن أن يساعدهم في الحصول على عمل.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان. وفي حين أنّ هناك العديد من الاقتراحات بشأن المعلومات الإضافية التي قد يتم تضمينها في الديباجة، فإنّ العديد من هذه الاقتراحات لا يدعمها أكثر من مجيب واحد. والإضافة الأكثر شيوعاً التي اقترحها المجيبون هي إشارة إلى الحاجة إلى نُظم تلمذة صناعية جيدة نتيجة لتحديات مستقبل العمل، على الرغم من أنه يمكن معالجة ذلك جزئيًا على الأقل من خلال الإشارة إلى "التحولات السريعة". بالإضافة إلى ذلك، يقترح بعض المجيبين إمكانية الإشارة إلى التحديات الناجمة عن كوفيد-١٩. كما أكد بعض المجيبين أنّ التحديات تتجاوز مشكلة البطالة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٣(أ) من الاستنتاجات المقترحة "للإشارة إلى أنّ معدلات بطالة الشباب العالمية والعمالة الناقصة لا تزال مرتفعة وأنّ التحولات السريعة في عالم العمل، وكذلك الأزمات مثل جائحة كوفيد-١٩، يؤدي إلى عدم تطابق المهارات، مما يتطلب من الناس من جميع الأعمار إعادة المهارات والارتقاء بالمهارات باستمرار من أجل تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية".

السؤال ٤ **هل ترون أنه ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن تسلّم بأن التلمذة الصناعية تختلف بشكل كبير باختلاف السياقات وتواجه تحديات هائلة في العديد من البلدان، مما يديم انعدام المساواة بين الجنسين ويقدم تدريباً منخفض الجودة وحماية غير كافية للمتلمذين الصناعيين ويعيق مشاركة المنشآت، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٧٧

لا: ١٢

ردود أخرى: ٤

التعليقات

أستراليا: يجب الاعتراف بتنوع النُهج الوطنية للتلمذة الصناعية منذ البداية - لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" لتحقيق النجاح.

بوركينا فاسو: هذا الوضع هو واقع كثير من البلدان ويبرر الإجراءات القانونية والعملية التي يمكن أن يتوخاها الصك الذي سيتم اعتماده.

الجمهورية الدومينيكية: تجدر الإشارة في الديباجة إلى أنّ عدم المساواة في الحصول على تعليم جيد له تداعيات عديدة.

فرنسا: التلمذة الصناعية معروفة جيدًا ويتم الاعتراف بها بشكل متزايد كمسار تدريب للتميز. ويمكن ضمان نوعية التدريب من خلال الالتزامات المختلفة ونُظم الرصد.

اليونان: تجدر الإشارة إلى أنّ معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفذ برامج التلمذة الصناعية وفقاً لإطار النوعية الأوروبي للتلمذة الصناعية.

أيرلندا: يجب تغيير النص إلى: "الاعتراف بأنّ التلمذة الصناعية تختلف اختلافاً كبيراً في سياقات مختلفة وأنّ العديد من البلدان تتطلب الدعم لتقديم تدريب عالي الجودة يعزز المساواة بين الجنسين والحماية المناسبة للتلاميذ الصناعيين ومشاركة المنشآت، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة".

مالطة: يجب أن تكون الرسالة إيجابية بما يكفي لتحفيز المزيد من المشاركة في التعاون بين التعليم والصناعة.

ترينيداد وتوباغو: التلمذة الصناعية لا تديم دائماً عدم المساواة بين الجنسين.

المملكة المتحدة: لا ينبغي إفراد المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٦

لا: ٨

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA: هذا الجزء سلبي جداً. ويبدو هذا كما لو أنّ التلمذة الصناعية تسبب هذه المشاكل.

CACIF: يجب الاعتراف بأنّ التلمذة الصناعية تختلف باختلاف السياق، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها سلبية.

CEC، BDA، IOE: يجب معالجة التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سياق آخر - وليس في سياق النوع الجنساني وأوجه انعدام المساواة المتصورة. ويجب أن تكون نقطة النقاش حول التلمذة الصناعية أكثر ديمومة وأن تستند إلى التلمذة الصناعية للمهارات والتوظيف والتنمية وحراك اليد العاملة الإيجابي. لذلك، يجب إعطاء المناقشات سياق أكبر من حيث التوقيت.

DA: السؤال متحيز للغاية ولا يتناسب مع العديد من الظروف الوطنية.

ESEE: لا نعتقد أنّ جميع المشاكل المشار إليها مرتبطة فقط بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، على الرغم من أنها قد تحدث في سياقات محددة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يُقترح استبدال "التلمذة الصناعية" بعبارة "التلمذة الصناعية والتمرّن". ويجب أن تشير الديباجة إلى عدم المساواة بين الجنسين وأوجه انعدام المساواة الأخرى القائمة على خصائص مثل العرق أو الدين أو الرأي السياسي أو الانتماء القومي أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي.

CGTP: تنوع السياقات ليس سلبياً في حد ذاته. ويمكن للسياقات الثقافية والسياسية والإنتاجية المختلفة أن تبرر إجابة مختلفة عن النظام التعليمي حول أفضل طريقة لإدارة التلمذة الصناعية وتنظيمها.

ČMKOS، ETUC، ICTU، Unio: يجب تسليط الضوء أيضاً على أنّ المتلمذين يختلفون من بلد إلى آخر وأنّ الشركاء الاجتماعيين يضطلعون بدور مهم في تطوير وتحسين نُظم التلمذة الصناعية. وفي غياب المشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين، هناك احتمال كبير أن تفشل نُظم التلمذة الصناعية.

OGBL: يجب أن يتناول الصك تحسين نُظم التلمذة الصناعية لا أن يوجّه أصابع الاتهام إلى البلدان المتخلفة عن الركب.

تعليق المكتب

وافقت الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً على ضرورة إدراج النص في الديباجة، بعكس غالبية منظمات أصحاب العمل التي تفضل عدم إدراجه في الديباجة. وتشير بعض الردود إلى أنّ جانب عدم المساواة بين الجنسين لا يعكس الحقائق أو أنّ هناك أوجه عدم مساواة أخرى ينبغي إدراجها أيضاً.

يقترح العديد من المجيبين أن تتجنب الديباجة الإفراط في السلبية أو الإيحاء بأنّ التلمذة الصناعية هي سبب بعض المشاكل المذكورة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٣(د) من الاستنتاجات المقترحة "للتأكيد على وجوب تعزيز التلمذة الصناعية وتنظيمها بهدف ضمان جودتها وتوفير المزايا والحماية للتلاميذ الصناعيين والمنشآت وتعزيز جاذبية التلمذة الصناعية ".

يقترح المكتب إدراج إشارة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في النقطة ٣(ج) إلى جانب الشمولية.

السؤال ٥ **هل ترون أنه ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن تسلّم بأن التلمذة الصناعية الجيدة بإمكانها أن تشكل استجابات فعالة وناجعة لمواجهة التحديات الحالية وتقدم فرص تعلّم متواصل لتحسين الإنتاجية والقدرة على الصمود والانتقال والقابلية للاستخدام وتلبي احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٩٠

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

الجزائر، بوركينا فاسو: سيشجع ذلك الأطراف المختلفة، وخاصة المشاركين المختلفين، على الالتزام بتنفيذ الإجراءات المناسبة لتحسين التلمذة الصناعية.

بلغاريا: من المهم تسليط الضوء بوضوح على الفرق بين التلمذة الصناعية وعلاقات العمل المعتادة، مع التوضيح أنّ ذلك شكل من أشكال التعلم ويمكن تطبيقه في مراحل مختلفة من الحياة (ليس فقط للشباب ولكن أيضاً للبالغين).

جمهورية أفريقيا الوسطى: هذا ضروري، حيث أنّ العناصر المذكورة هنا تشكل نقاط القوة في برامج التلمذة الصناعية.

غواتيمالا: ينبغي التأكيد على أهمية التلمذة الصناعية الجيدة للبلدان ذات درجة عالية من السمة غير المنظمة.

إندونيسيا: التلمذة الصناعية الجيدة مفيدة جداً في بناء القدرة على الصمود بشأن الاستجابة لأوضاع سوق العمل المتغيرة باستمرار.

العراق: إضافة الجملة "وتعزز من تنافسية المؤسسات الإنتاجية والخدمية".

الولايات المتحدة الأمريكية: نوصي بالاستعاضة عن عبارة "التلمذة الصناعية الجيدة" بعبارة "التلمذة الصناعية الجيدة والمنظمة" وعبارة "التحديات الحالية" بعبارة "تحديات وفرص سوق العمل" وعبارة "التحولات" إلى عبارة "التحولات، بما في ذلك إلى صناعة أو مهنة أخرى".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٣

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: يجب أن يُستهل أي صك بالتشديد بوضوح على أهمية التلمذة الصناعية والإيجابيات التي يمكن أن تقدمها للعمال وقطاعات الأعمال والمجتمعات المحلية.

MEDEF: يجب أن تسلّم الديباجة بأنّ التلمذة الصناعية عنصر أساسي في نُظم التعليم والتدريب المهنيين، وتعود بالفائدة على كل من أصحاب العمل والمتتلمذين. وهي تعزز الصلة بين عالم العمل وعالم التعليم والتدريب وتظل استجابة فعالة للمسائل المتعلقة بالاندماج في سوق العمل والتحولات التي تطرأ عليه.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: يمكن أن تساعد التلمذة الصناعية الجيدة في ضمان الانتقال الفعال من المدرسة إلى التعليم العالي والعمل اللائق. ويجب إضافة إشارة إلى التلمذة الصناعية الجيدة التي توفر "فرص التعلم المتواصل لتعزيز العمل اللائق والإنتاجية والقدرة على الصمود والتحولات والقدرة على الاستخدام وتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية". ويجب أن تذكر الديباجة أنّ الغرض من التلمذة الصناعية هو أيضاً إعداد المتتلمذين لتلقي تعليم وتدريب عالي المستوى في مجالهم أو مجال ذي صلة وللمشاركة كمواطنين في المجتمع.

ETUC، ICTU، Unio: يجب أن تميز الديباجة بوضوح بين أمرين: (١) الحاجة إلى توفير تلمذة صناعية جيدة وشاملة للمتعلمين من جميع الأعمار، يمكن أن تكون إحدى الأدوات (ولكن ليست الوحيدة) التي يمكن أن تضمن انتقالات رقمية وخضراء عادلة في سوق العمل؛ (٢) أهمية انفتاح الشركات على زيادة عروضها المتمثلة في التلمذة الصناعية الجيدة والشاملة وتعزيز إنتاجيتها وقدرتها على الصمود وانتقالاتها ووظائفها الجيدة لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل، على إدراج النص في الديباجة. ولا يؤيد الآخرون الإضافات المقترحة.

في ضوء التعليقات الواردة أعلاه وبما أنّ معظم التغييرات المقترحة تأتي من فرادى المجيبين فقط، لا يقترح المكتب أية تغييرات على النقطة ٣(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٦ **هل ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن تشدد على أن إطار التلمذة الصناعية الجيدة الفعال والناجح يتطلب أن تكون التلمذة الصناعية منظمة تنظيماً جيداً وممولة تمويلاً كافياً وأن تكون شاملة اجتماعياً وخالية من التمييز، وأن تقدّم أجراً مناسباً وتؤمّن تغطية الحماية الاجتماعية وتعترف بالكفاءات وتعزز نتائج العمالة؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٩

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

الجزائر: ينبغي التذكير بالدور الذي يضطلع به الشركاء الاجتماعيون في تنظيم نُظم التدريب على التلمذة الصناعية من حيث رصد وتقييم نوعية التدريب.

النمسا: ينبغي توسيع الصياغة التي تنص على أنّ التلمذة الصناعية مطلوبة لتوفير "أجر مناسب" ليصبح نصها كما يلي: "أجر مناسب يأخذ في الاعتبار القطاع المعني".

اكوادور: من الضروري تنظيم عمليات التلمذة الصناعية وتمويلها، لأنّ ذلك يستلزم استخدام وتطبيق الأساليب المناسبة في تنفيذ المعايير المناسبة لغرض تعزيز نتائج التوظيف.

استونيا: مساهمة المنشآت ومؤهلات المشرفين مهمة أيضاً.

لاتفيا: فيما يتعلق بالأجور وتغطية الحماية الاجتماعية، هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة. ولم يتضح من الذي يدفع مقابل ذلك - الدولة أم صاحب العمل أم كلاهما.

ناميبيا: تتطلب التلمذة الصناعية الجيدة موارد وحماية كافية للتلاميذ الصناعيين الذين يجدون أنفسهم في بعض الأحيان عرضة للخطر.

اسبانيا: يكفي أن تؤكد الديباجة على ضرورة تنظيم التلمذة الصناعية ضمن نُظم التدريب العامة. والقضايا الأخرى المذكورة هي بالتحديد نوع معايير الجودة التي ينبغي تنظيمها في متن الصك.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٨

لا: ٨

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: يجب أن يكون قانون العمل الوطني هو المرجع الأول فيما يتعلق بحقوق ومزايا التلمذة الصناعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والإجازات مدفوعة الأجر وما إلى ذلك. وينبغي لتوقعات المتتلمذين أنفسهم وقطاعات الأعمال التي يتعلمون منها والتوقعات من الدولة، أن تكون واضحة ويمكن توضيح ذلك في القانون المحلي.

CACIF: مطلوب إطار عمل فعال وناجح للتلمذة الصناعية الجيدة، ولكن يجب أن يكون مرناً بما فيه الكفاية للتكيف مع واقع كل بلد.

CIP: إنّ استخدام مفهوم "الأجر" في سياق نظام التلمذة الصناعية ليس هو المصطلح الأنسب. في الواقع، وباعتبار أنّ التلمذة الصناعية ليست "وظيفة"، يجب استخدام مصطلحات أخرى، مثل "منحة" أو "دعم".

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CCOO: يكفي الإشارة في الديباجة إلى ضرورة تنظيم مسارات التلمذة الصناعية في إطار نُظم التدريب العامة. والقضايا الأخرى المشار إليها هي معايير الجودة التي ينبغي تنظيمها في متن الصك.

رد موحد: يتطلب إطار العمل الفعال والناجح للتلمذة الصناعية الجيدة تكامل جميع الركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق: خلق العمالة، الحماية الاجتماعية، الحقوق في العمل، الحوار الاجتماعي. لذلك، يجب أن تؤكد الديباجة على المشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين من خلال الحوار الاجتماعي وضمان الحقوق في العمل، بما في ذلك حق المتتلمذين في الحرية النقابية والتنظيم والمفاوضة الجماعية.

تعليق المكتب

ترحب جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً ونصف منظمات أصحاب العمل بإدراج النص في الديباجة. واقترح العديد من المجيبين إدراج الحوار الاجتماعي. وأعرب بعض المجيبين عن قلقهم بشأن مصطلح "الأجر المناسب". وتجري مناقشة هذه المسألة أدناه في سياق السؤال ٢٤(أ) الأكثر تحديداً.

اقترح بعض المجيبين إضافة حقوق ضمان في العمل، بما في ذلك حق المتلمذين في الحرية النقابية والتنظيم والمفاوضة الجماعية. ويلاحظ المكتب أنّ الديباجة تسلّم، في النقطة ٣(هـ)، بالأهمية الخاصة لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨.

في ضوء التعليقات أعلاه، يقترح المكتب تعديل النقطة ٣(ج) من الاستنتاجات المقترحة من أجل "اعتبار أن إطار عمل التلمذة الصناعية الجيدة يتطلب تمويلاً منصفاً وشاملاً وخالياً من التمييز، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير المكافآت المناسبة وتغطية الحماية الاجتماعية، من أجل الحصول على مؤهلات معترف بها وتعزيز نتائج التوظيف".

السؤال ٧ **هل ترون أنه ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن تعترف بالأهمية الخاصة لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨، وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩، بغية تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والحماية الفعالة لجميع المتلمذين والمتدربين، وخاصة في ضوء التحولات العميقة في عالم العمل؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٨

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

بوركينا فاسو: إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية هما الأسس التي ينبغي أن تستند إليها الصكوك الأخرى.

فنلندا، ألمانيا، الولايات المتحدة: ينبغي ألا يخضع التمرّن لمعيار، وبالتالي ينبغي عدم ذكره في الديباجة.

جمهورية كوريا: تجدر الإشارة أيضاً إلى قرار المؤتمر بعنوان "أزمة عمالة الشباب: دعوة إلى اتخاذ الإجراءات"، ٢٠١٢ ولا سيما الفقرتان ٢٦ و٢٧ منه.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٣

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

MEDEF: يجب عدم الخلط بين المتلمذين والمتدربين في الديباجة، لاختلاف الأحكام القانونية التي تسري عليهم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٩

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: إضافة إشارة إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨ وإعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) والإصدار الخامس (٢٠١٧) وقرار المؤتمر "أزمة عمالة الشباب: دعوة إلى اتخاذ الإجراءات "، ٢٠١٢، ولا سيما الفقرتان ٢٦ و٢٧ منه. ويجب أن تسلّم الديباجة بأهمية تنظيم ورصد التلمذة الصناعية والتمرّن لضمان أنهما يسمحان بتجربة تعليمية حقيقية ولا يحلان محل العمال العاديين واستثارة الوعي بشأن حقوق العمل للمتلمذين والمتدربين/ المتمرسين.

تعليق المكتب

توافق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل على إدراج النص المقترح في الديباجة. وتقترح معظم منظمات العمال إدراج إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨. وطرح بعض المستجيبين إضافة صكوك أخرى، غير أنّ هذه الاقتراحات لم تلقَ تأييداً كبيراً. وتشير العديد من الحكومات إلى أنّه ينبغي ألا يخضع التمرّن لمعيار، وبالتالي ينبغي عدم ذكره في الديباجة. وفيما يتعلق بتنظيم التلمذة الصناعية، يلاحظ المكتب أنّ ذلك مشمول في النقطة ٣(د) من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٣(ﻫ) من الاستنتاجات المقترحة لتشمل إشارة إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، نظراً إلى التأكيد صراحة على أهميته في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، جنباً إلى جنب مع الإشارة إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

السؤال ٨ **هل ترون أنه ينبغي لديباجة الصك أو الصكوك أن تذكّر بأحكام صكوك منظمة العمل الدولية الأخرى ذات الصلة، وخاصة اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) وتوصية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)، وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩)، وتوصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥)؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٠

نعم: ٧٩

لا: ٨

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: يمكن إضافة إشارة إلى صكوك منظمة العمل الدولية بشأن المساواة وعدم التمييز.

العراق: لا تتناول اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) مسألة التلمذة الصناعية فهل هناك داعي لذكرها. نقترح فقط ذكر الاتفاقيات أو الاحكام ذات الصلة بالتلمذة الصناعية أو التدريب المهني.

إيطاليا: الرجوع إلى توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

سورينام: الإشارة إلى التوصية رقم ٢٠٤.

سويسرا: الإشارة أيضاً إلى اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) واتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٠٧٣ (رقم ١٣٨).

تونس: الإشارة أيضاً إلى اتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠).

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ٦

لا: ٧

ردود أخرى: ١

التعليقات

CEC، BDA، IOE: سيكون الترتيب الزمني لكيفية تطوير هذا الصك مفيداً للقراء في المستقبل.

RSPP: بأي طريقة ستؤثر أي من هذه الإشارات على مضمون الصك المقترح؟

VNO-NCW: إنّ إدراج هذه المفاهيم ليس ذا صلة في هذه الديباجة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: الرجوع أيضاً إلى توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال على تضمين النص المقترح، بينما لا ترغب غالبية منظمات أصحاب العمل بذلك. ويقترح المجيبون ذكر صكوك إضافية، غير أنّ العديد منها مذكور مرة واحدة فقط وجرى التذكير بالتوصية رقم ٢٠٤ عدة مرات. وبالمثل، لم يكن هناك تأييد كبير بشأن تبادل الاعتراضات على أي من الصكوك المقترحة.

في ضوء ما ورد أعلاه، يقترح المكتب تعديل النقطة ٣(و) من الاستنتاجات المقترحة لتشمل إشارة إلى التوصية رقم ٢٠٤.

ثالثاً - التعاريف والنطاق والتنفيذ

السؤال ٩ **هل ترون أنه ينبغي أن يتضمن الصك أو الصكوك تعريفاً لمصطلح "التلمذة الصناعية"؟**

إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل ينبغي أن يعرّف مصطلح "التلمذة الصناعية" على أنه أي شكل من أشكال التعلم أو التدريب، يحكمه اتفاق للتلمذة الصناعية ويمكّن الشخص ("المتلمذ") من اكتساب الكفاءات المطلوبة للعمل في مهنة من خلال تدريب منظّم يقوم على التعلم أثناء العمل ويكمله التعلم خارج العمل ويفضي إلى مؤهلات معترف بها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٨٤

لا: ٧

ردود أخرى: ٣

التعليقات

أستراليا، ماليزيا، المملكة المتحدة: يجب أن يكون التعريف واسعاً بما يكفي لأخذ مجموعة من الظروف الوطنية في الاعتبار.

بلغاريا: من المهم تسليط الضوء على الفرق بين التلمذة الصناعية وعلاقة الاستخدام المعتادة، مع التوضيح أنّ التلمذة الصناعية هي أحد أشكال التعلم المتواصل، تجري في مكان العمل وتشمل خصائص معينة للتوظيف.

بوركينا فاسو: هذا التعريف لمصطلح "التلمذة الصناعية" واسع بما فيه الكفاية وينبغي إدراجه.

أيرلندا: يوفر البيان تعريفاً أساسياً ووظيفياً. على الوجه الأمثل، ينبغي أن تكون هناك إشارة إلى التعليم والتدريب "النظاميين" بدلاً من عبارة "أي شكل من أشكال التعلم أو التدريب".

ليتوانيا: هناك حاجة إلى تعريف واضح لمصطلح "التلمذة الصناعية".

السويد: قد يكون من الصعب تعريف مصطلح "التلمذة الصناعية" لأنّ التلمذة الصناعية وتعريف كلمة "التلمذة الصناعية" يختلف فيما بين الدول الأعضاء.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٤

لا: ١٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CIP: يختلف المفهوم القانوني لمصطلح "التلمذة الصناعية" من دولة إلى أخرى؛ وسيكون من غير المجدي تحديد تعريف واحد متفق عليه على المستوى العالمي.

CACIF: يجب ألا يكون التعريف صارماً ويحد من أنواع التلمذة الصناعية المختلفة الموجودة.

SETE: ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين التلمذة الصناعية والتمرّن.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لمصطلح "التلمذة الصناعية". ونقترح استبدال عبارة "ويكمّله" بعبارة "ويشمل" لتعكس أهمية التدريب خارج العمل كجزء لا يتجزأ من التلمذة الصناعية الجيدة، بدلاً من كونها مكملة.

HAK-İŞ: ينبغي إدراج تعريف موجز لمصطلح "التلمذة الصناعية" بحيث يمكن فهمه في جميع الدول الأعضاء.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال تؤيد هذا البيان، في حين أنّ الغالبية العظمى من أصحاب العمل لا تدعمه. وهناك اعتراف واسع بضرورة أن يكون أي تعريف متفق عليه واسعاً ولا يخل بالتعاريف الوطنية الحالية.

وفي حين يقبل معظم المجيبين التعريف المقترح، تضمنت التعديلات المقترحة على النص الحالي استبدال عبارة "يكمله التعلم خارج العمل" بعبارة "بما في ذلك التعلم خارج العمل".

في ضوء هذه الملاحظات، يقترح المكتب تعديل النقطة ٤(أ) من الاستنتاجات المقترحة لتغيير جملة "يقوم على التعلم أثناء العمل ويكمله التعلم خارج العمل" إلى "يشمل التعلم أثناء العمل وخارجه".

السؤال ١٠ هل ترون أنه ينبغي أن يتضمن الصك أو الصكوك تعريفاً لمصطلح "المنشأة"؟

إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل ينبغي أن يعرّف مصطلح "المنشأة" على أنه نشاط أعمال أم مشروع أم وحدة اقتصادية أم منظمة، سواء كانت عامة أو خاصة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧٩

لا: ٩

ردود أخرى: ٤

التعليقات

ألمانيا: مصطلح "منشأة" ضيق للغاية؛ "مكان التدريب" هو أكثر ملاءمة كمصطلح شامل.

إيطاليا: يجوز لأي صاحب عمل، بغض النظر عن الشكل القانوني (منشأة أو شركة أو عامل لحسابه الخاص)، توظيف المتتلمذين.

هولندا: قد يكون لذلك آثار قانونية، إذ يجري استخدام تعريفات مختلفة لكلمة "شركة" في القوانين واللوائح الهولندية في مجال قانون العمل.

المملكة المتحدة: قد يكون هذا مفيداً في التوصية طالما أنه يأخذ في الاعتبار الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تدريب وتوظيف المتتلمذين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٥

لا: ١٠

ردود أخرى: ١

التعليقات

RSPP: هذا المفهوم مقبول بشكل عام ولا يحتاج إلى تعريف.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ١٨

لا: ٢٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: تشير العديد من معايير منظمة العمل الدولية إلى المنشآت دون تعريفها. لا نرى ضرورة تغيير الممارسة مع هذا الصك.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات تؤيد هذا البيان، لكنّ غالبية منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لا تدعمه. وبالنسبة للمجيبين الذين أيدوا البيان، أثار عدد منهم مخاوف من بينها: ما إذا كان ينبغي الإشارة صراحة إلى المنشآت العامة والخاصة؛ كيف ينبغي التعامل مع المنشآت الاجتماعية؛ كيفية محاسبة المنشآت في الاقتصاد غير المنظم.

وأشار عدد من المجيبين من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حد سواء إلى أنّ العديد من معايير منظمة العمل الدولية الحالية تشير إلى المنشآت دون تعريفها. ويوافق المكتب على أنه يمكن اتباع هذا النهج فيما يتعلق بأي صك خاص بالتلمذة الصناعية.

لذلك يقترح المكتب حذف هذا التعريف من النقطة ٤ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١١ **هل ترون أنه ينبغي أن يتضمن الصك أو الصكوك تعريفاً لمصطلح "الجهة الوسيطة"؟**

إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل ينبغي أن يعني مصطلح "الجهة الوسيطة" الشخص أم الكيان، بخلاف المنشأة أو المؤسسة التعليمية المضيفة، الذي يساعد في توفير التلمذة الصناعية أو تنسيقها أو دعمها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٦٩

لا: ٢٠

ردود أخرى: ٣

التعليقات

ترينيداد وتوباغو: ينبغي استبعاد مصطلح "الشخص" من تعريف "الجهة الوسيطة". وينبغي ألا يكون هناك مجال للتوظيف غير المنظم الذي يمكن أن يفتح الباب أمام الاتجار بالبشر.

المملكة المتحدة: قد يكون من المفيد في التوصية تقديم تعريف للمنظمات المختلفة التي يمكنها أن تدعم التلمذة الصناعية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٤

لا: ١١

ردود أخرى: ١

التعليقات

CACIF: نعم ، لأنّ المتلمذين ليس لديهم بالضرورة عقود مع المنشآت وقد يكون لديهم عقود مع هذه الجهات الوسيطة.

SETE: يتطلب التعريف مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بدور الجهة الوسيطة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CGTP: يجب توخي الحذر عند السماح للكيانات بالعمل باعتبارها "جهات وسيطة". وينبغي ألا يتحول تنظيم ودعم التلمذة الصناعية إلى عمل تجاري.

رد موحد: لأغراض الصك أو الصكوك، ينبغي تعريف مصطلح "جهة وسيطة" لتجنب اللبس والتمييز بين الجهات الوسيطة والقيّمين على التوظيف ومقاولي العمل.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية الساحقة من منظمات العمال البيان، على عكس غالبية أصحاب العمل.

وأعرب عدد من المجيبين عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف مصطلح "الشخص" من التعريف للحد من الترويج المحتمل للتوظيف غير المنظم.

بينما يتم تناول مخاطر التوظيف غير المنظم في مكان آخر في الاستنتاجات المقترحة، وتحديداً في النقطتين ١٢ و١٨، يقترح المكتب تعديل النقطة ٤(ب) من الاستنتاجات المقترحة عن طريق إزالة مصطلح "الشخص" من تعريف "جهة وسيطة". ويلاحظ المكتب أنّ التقرير الرابع (١) المعنون *إطار من أجل التلمذة الصناعية الجيدة*، يوفر المزيد من المعلومات بشأن الجهات الوسيطة في القسم ٣-٧-٣ بعنوان "الجهات الوسيطة التي توفر خدمات دعم التلمذة الصناعية".

السؤال ١٢ **هل ترون أنه ينبغي أن يتضمن الصك أو الصكوك تعريفاً لمصطلح "الاعتراف بالتعلم السابق"؟**

إذا كان الجواب بالإيجاب، فهل ينبغي أن يعرّف مصطلح "الاعتراف بالتعلم السابق" على أنه عملية تحديد وتوثيق وتقييم وتأكيد صحة كفاءات الشخص، التي اكتسبها من خلال التعلم النظامي أو غير النظامي، استناداً إلى معايير التأهيل المعمول بها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٤

لا: ٥

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كندا: في عالم العمل سريع التغير، يحتاج العمال الأكبر سنًا إلى إعادة تأهيل المهارات والارتقاء بها؛ وسيسمح الاعتراف بالتعلم السابق بأخذ خبرتهم السابقة في الاعتبار للمشاركة في التلمذة الصناعية. كما لوحظ أنه ينبغي ألا يكون هناك خلط بين (أ) تقليل التدريب على التلمذة الصناعية و(ب) برنامج التلمذة الصناعية الذي يتطلب التعلم المسبق.

ألمانيا: مصطلح "الاعتراف بالتعلم السابق" ليس محددًا بدرجة كافية في سياق التلمذة الصناعية. ويجب أن يغطي الاختبار النهائي فقط المحتوى الذي تم نقله بطريقة معيارية ورسمية ومجدولة أثناء التلمذة الصناعية.

العراق: نقترح إضافة جملة "والإعتراف بها كجزء من متطلبات منح المؤهل" وبدل من جملة "إستناداً الى معايير التأهيل المعمول بها" نقترح جملة "وفقا لنظام المؤهلات الوطنية المطبق وطنياً".

ليسوتو: من شأن ذلك أن يلبي احتياجات البلدان التي تركز برامج التلمذة الصناعية فيها على التلمذة الصناعية التقليدية.

باكستان: إنه يوفر مساراً بديلاً وفعالاً من حيث التكلفة للتعليم والتدريب الرسميين ويسمح بمنح الائتمان لخبرة العمل والكفاءات بهدف تقليل مدة التدريب على التلمذة الصناعية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٦

لا: ٩

ردود أخرى: صفر

التعليقات

MEDEF: تعريف هذا المصطلح غير مفيد لأنّ آليات التحقق من صحة التعلم السابق غير موجودة في كل مكان وتعتمد على نُظم التعليم والتدريب المهنيين.

RSPP: يجدر تضمين تعريف ولكن ينبغي تنقيحه، بما في ذلك من خلال إظهار الاختلافات بين التحديد والتقييم والتوثيق.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٨

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CATUS: يجب أن يخضع الاعتراف بنظُم التعلم السابق لمقيّمين مؤهلين.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال البيان، بينما لا تدعمه غالبية منظمات أصحاب العمل. وقد أعطى عدد من المجيبين إشارة أوضح إلى أهمية الاعتراف بالتعلم السابق في التلمذة الصناعية على وجه الخصوص، وتحديد نطاق ومدة التعلم في التلمذة الصناعية للعمال الأكبر سنًا وغيرهم ممن لديهم مهارات سابقة وخبرات ذات صلة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٤(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٣ **هل ترون أنه ينبغي أن يتضمن الصك أو الصكوك تعريفاً لمصطلح "التدرّب"؟**

إذا كان الجواب بالإيجاب، هل ينبغي أن يعرّف مصطلح "التدرب"، الذي يتضمن التمرن، على أنه شكل من أشكال التعلم أثناء العمل، يساعد شخصاً (المتدرب) على اكتساب خبرة عمل بهدف تحسين قابليته للاستخدام؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٧٨

لا: ١١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

الجزائر، بلغاريا، كندا، سلوفينيا: يجب التمييز بشكل أوضح بين التدرّب والتلمذة الصناعية.

النمسا: التعريف المقترح واسع جداً. ويمكن أن يأخذ التدرب شكل علاقة عمل أو علاقة تدريب (مع عواقب قانونية مختلفة بموجب قانون العمل والضمان الاجتماعي).

جزر كوك، بولندا: يجب توضيح الفرق بين التدرّب والتدريب الداخلي.

اليونان: تجدر الإشارة إلى أنّ تعريف التدرّب يختلف من بلد وآخر.

اليابان: تختلف طبيعة التدرّب، وينبغي ألا يكون متجمعاً. ويجب أن يكون نطاق الصك (الصكوك) الجديدة مرناً.

البرتغال: يجب أن يتضمن الصك تعريفًا لمصطلح "التدرّب" يحدد ما إذا كان يتضمن دورات تدريبية للوصول إلى المهن والأنشطة المهنية المنظمة أو ممارستها.

جنوب أفريقيا: قد يكون مفهوم التدرّب مشابهاً لما تعرفه البلدان الأخرى بأنه "تمرّس". ويجب تحديد مفاهيم التعلم القائم على العمل بشكل جيد لتجنب الخلط بينهما أو استخدامهما بالتبادل مع التلمذة الصناعية الجيدة.

تونس: اقتراح تعويض العبارات التالية "تحسين قابليته للاستخدام" بعبارات "تنمية مهاراته واكتساب كفاءات جديدة."

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٦

لا: ٩

ردود أخرى: صفر

التعليقات

VNO-NCW: لا يشمل هذا التعريف ما يعتبر أيضاً تدرباً في هولندا، حيث يعتبر التدرّب هو نفسه عقد العمل العادي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٧

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ACTU، GSEE: من المهم التمييز بين التدرّب والتمرس وبين التلمذة الصناعية لضمان عدم إساءة استخدام واستغلال البرامج المختلفة.

CCOO: يغطي التدرّب كلاً من الأنشطة التي تُجرى في مكان العمل والتي تشكل جزءاً من برنامج التدريب الإلزامي المطلوب لاستكمال الدراسات المقابلة وتلك التي تُجرى في نهاية الدراسات التي يضطلع بها الفرد من أجل اكتساب الخبرة العملية.

تعليق المكتب

تدعم الغالبية العظمى من منظمات العمال والأغلبية العظمى من الحكومات التعريف المقترح، بينما لا تدعمه غالبية منظمات أصحاب العمل. وفي حين أن هناك قدرًا واضحًا من الدعم لإدراج تعريف، تساءل عدد من المجيبين عن مدى ملاءمة التعريف المقترح.

ويعتقد بعض المجيبين أنّ التعريف المقترح، ولا سيما عبارة "شكل من أشكال التعلم أثناء العمل"، لا يسلّم بشكل واضح إمكانات برامج التدرّب والتمرس، لتشمل علاقة استخدام أو علاقة تدريب أو كليهما، اعتماداً على الظروف الوطنية.

ويلاحظ المكتب أنّ التعريف المقترح صيغ ليشمل مجموعة واسعة من الترتيبات التي - على الرغم من إمكانية تسميتها ("تدرّب" أو "تمرس" أو "توظيف" أو "خبرة عمل" أو غير ذلك) - تهدف إلى إشراك التعلم أثناء العمل واكتساب الخبرة في العمل ولكنه قد يفتقر إلى التركيبة المنظمة من التعليم والتدريب واكتساب المهارات المرتبطة بالتلمذة الصناعية (على النحو المحدد في النقطة ٤(أ) من الاستنتاجات المقترحة). وقد ترتبط هذه الترتيبات ببرنامج الدراسة أو متطلبات دخول المهنة أو برنامج سوق العمل النشط. بدلاً من ذلك، قد يتم تأسيسها من قبل شركة أو مؤسسة لأغراضها الخاصة في السوق المفتوحة.

في ضوء هذه الملاحظات، يقترح المكتب تعديل النقطة ٤(هـ) من الاستنتاجات المقترحة للتأكيد على اتساع مفهوم "التدرب" وتمييزه عن التلمذة الصناعية: يجب فهم مصطلح "التدرب" على أنه "أي شكل من أشكال التعلم أثناء العمل، وليس جزءاً من التلمذة الصناعية، يمكّن المتدرب من اكتساب الخبرة والكفاءات العملية بهدف تعزيز قابليته للتوظيف، ويتضمن أي شكل من أشكال التمرس أو التوظيف، سواء تم القيام به أم لا كجزء من برنامج دراسي".

السؤال ١٤ هل ترون أنه ينبغي أن يعرّف الصك أو الصكوك أية مصطلحات أخرى؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى إيراد تفاصيل ذلك.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٧

نعم: ٤٩

لا: ٣٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

مصر: ينبغي تعريف مصطلح "معلّم" في مجال التلمذة الصناعية.

غواتيمالا: من المهم وضع تعريف قائم على الإجماع للمفهومين و/ أو المصطلحين "التلمذة الصناعية الجيدة" و"ما قبل التلمذة الصناعية".

موريشيوس: يجب تحديد أشكال أخرى من التعلم القائم على العمل.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي إدراج تعريف "المنظم".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١

لا: ١٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

CACIF: يمكن تضمين "التعلم القائم على العمل" الذي يعمل كمصطلح عام يشمل أنواعاً مختلفة من برامج التعلم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٨

نعم: ٨

لا: ٢٧

ردود أخرى: ٣

التعليقات

FESTU: يمكن إدراج مصطلح "النظام المزدوج" (التعلم والعمل).

تعليق المكتب

أيدت غالبية الحكومات الحاجة إلى تعريفات إضافية، لكنّ الغالبية العظمى من منظمات أصحاب العمل وأغلبية منظمات العمال لم تفعل ذلك.

من بين الاقتراحات الخاصة بالتعريفات الإضافية التي يمكن النظر فيها، تضمنت تلك التي حصلت على درجة من الدعم ما يلي:

- المؤسسة التعليمية / مقدمو التدريب خارج العمل
- التدريب قبل التلمذة الصناعية

- التعلم القائم على العمل
- التمرّن
- اتفاق التلمذة الصناعية
- مكان العمل
- مشرف / معلم التلميذ الصناعي
- الأجر المناسب
- نوعية التلمذة الصناعية
- النظام المزدوج

تتعلق معظم هذه التعريفات المقترحة بمصطلحات يبدو أنه من الأفضل أن يُترك للأعضاء تحديدها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وفقاً للسياق الوطني، إذا كان سيتم استخدامها في الصك المقترح. وهناك استثناءات بشأن مصطلح "برنامج ما قبل التدريب المهني" ومصطلح "التعلم القائم على العمل" ومصطلح "التلمذة الصناعية الجيدة"، التي طلب عدد من المجيبين توضيحاً بشأنها.

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب إضافة تعريف لمصطلح "برنامج ما قبل التدريب المهني" في الاستنتاجات المقترحة في النقطة ٤(ج). ويلاحظ المكتب أنّ مفهوم التلمذة الصناعية الجيدة مذكور في النقطة ٣(ج) من ديباجة الاستنتاجات المقترحة.

ويجب فهم مصطلح "برنامج ما قبل التدريب المهني" على أنه "برنامج مصمم لمساعدة المتتلمذين المحتملين على تطوير كفاءاتهم بهدف تحسين استعدادهم أو تلبية متطلبات الالتحاق الرسمية بالتلمذة الصناعية".

السؤال ١٥ هل ترون أنه ينبغي أن يطبق الصك أو الصكوك على جميع أشكال التلمذة الصناعية والتدرّب في جميع منشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٧١

لا: ١٦

ردود أخرى: ٧

التعليقات

أستراليا: من المستحسن أن يقتصر نطاق الصكوك على التلمذة الصناعية المنظمة والتدرب المنظم، مما يؤدي إلى مؤهل معترف به كدخول إلى مهنة.

بلغاريا: ينبغي عدم التعميم بل السماح بإجراء تقييم على المستوى الوطني لتحديد ما إذا كان سيقتصر نطاق التطبيق على منشآت وقطاعات معينة.

جيبوتي: يُحظر في قطاعات معينة مثل العمل المنزلي والفنادق والحانات، باستثناء الوظائف المرتبطة حصرياً بتقديم الطعام.

استونيا: يجب أن يأخذ في الاعتبار الخصائص القطاعية وكذلك مختلف الخصائص الوطنية.

ألمانيا: ينبغي عدم تطبيق الصك على التدرب لأنه ليس برنامجاً تدريبياً بشكل عام يتمتع بمعايير رسمية موحدة.

الولايات المتحدة: ينبغي تطبيق الصك المقترح على التلمذة الصناعية وليس على التدرب.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٥

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

IOE: السؤال غير واضح فالتلمذة الصناعية والتدرب فئتان مختلفتان.

VNO-NCW: لا نؤيد صك ينطبق على التلمذة الصناعية والتدرب بمختلف أشكالهما، من أجل الحصول على نظام مرن.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CGTP: يجب أن نميّز بين "التلمذة الصناعية" و"التدرب" ومختلف سياقاتهما. غير أنه ينبغي ألا نبقي أي نشاط اقتصادي خارج نطاق هذا الصك.

CGT-RA: ينبغي أن ينطبق الصك أو الصكوك على جميع أشكال التلمذة الصناعية وفي جميع المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الاقتصاد غير المنظم.

GSEE: من المستحسن لكنه ليس ضرورياً.

تعليق المكتب

تدعم الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية الساحقة من منظمات العمال البيان، في حين أنّ غالبية منظمات أصحاب العمل لا تدعمه.

سلط بعض المجيبين الضوء على التحديات المرتبطة بتغطية التدرب. ويلاحظ المكتب أنه أثناء المناقشات في المؤتمر، قد تكون الهيئات المكونة قررت ما إذا كان الصك سيقتصر على التلمذة الصناعية فقط أو سيشمل التدرب أيضاً. وهناك وجهة نظر أخرى لاتباع نهج أوسع مفادها أنه في بعض البلدان، قد يكون من الصعب للغاية رسم الخط الفاصل بين التلمذة الصناعية وأنواع التدرب الأخرى. وهناك أيضاً مسائل يجب مراعاتها حول إساءة استخدام التمرن أو التدرب، خاصة فيما يتعلق بظروف العمل. لذلك، بناءً على الردود الواردة، توصي النقطة ٢٧ من الاستنتاجات المقترحة تنظيم بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بظروف العمل وحماية المتدربين في مكان العمل، مع إعطاء المرونة للدول الأعضاء لأخذ القرار بشأن تلك التي تراعي الظروف الوطنية.

ولم يعترض معظم المجيبين على نطاق الصك الذي يشمل جميع المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي. غير أنّ بعض المجيبين حددوا القطاعات التي ينبغي استبعادها من تطبيق الصك، في حين اقترح البعض الآخر وجوب تقييم اقتصار التطبيق على بعض المنشآت والقطاعات، على المستوى الوطني. ويلاحظ المكتب أنّ التوصية هي صك غير ملزم وتقدم إرشادات بشأن تطوير التشريعات والممارسات الوطنية مع السماح للدول الأعضاء بالسلطة التقديرية اللازمة لتكييف الإرشادات مع السياق الوطني.

وفي ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تغييراً طفيفاً في النقطة ٥ من الاستنتاجات المقترحة بحيث يصبح نصها كما يلي: "ينبغي أن ينطبق الصك على التلمذة الصناعية والتدرب في جميع المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي".

السؤال ١٦ هل ترون أنه ينبغي للصك، إذا اتخذ شكل اتفاقية، أن ينص على أنه يمكن للدول الأعضاء، بعد استشارة أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال، أن تحدّ نطاق تطبيقها عند ظهور مشاكل خاصة ذات طبيعة جوهرية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧١

لا: ١٢

ردود أخرى: ٩

التعليقات

الصين: ينبغي أن يكون ١٦ عاماً هو الحد الأدنى لسن الحصول على تلمذة صناعية.

ليتوانيا: من المهم ضمان نوع من المرونة.

تايلند: قد يكون لكل بلد سياقات مختلفة فيما يتعلق بالتلمذة الصناعية، لذا فإنّ المرونة مهمة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٨

لا: ٦

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CNI: ينبغي ألا يكون الصك ملزماً وينبغي أن يسمح بإجراء تعديلات في كل بلد، وفقاً للممارسات المعمول بها حالياً.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٨

نعم: ١٤

لا: ١٩

ردود أخرى: ٥

التعليقات

CNTT: يجب أن تؤخذ الظروف في كل بلد في الاعتبار.

UNSA: إذا تضمن الاتفاق معايير وشروط مفصلة للغاية وإلزامية، يمكن النظر في القيود المفروضة على نطاق التطبيق، بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ونصف منظمات أصحاب العمل البيان، بينما تعارضه نصف منظمات العمال.

ويلاحظ المكتب أنّ هذا السؤال مناسب فقط في حالة وجود اتفاقية. وبما أن الاستنتاجات المقترحة تتناول فقط اعتماد توصية، يقترح المكتب عدم إدراج هذا البيان.

ويقترح المكتب إدراج حكم عام جديد تحت النقطة ٦ بشأن الوسائل التي يمكن للدول الأعضاء من خلالها تنفيذ أحكام مشروع الصك. وتمت تغطية هذه النقطة - التي تعتبر قياسية ويمكن العثور عليها في العديد من معايير العمل الدولية - في إطار السؤال ٢٢. ويُقترح إدراجها كنقطة ٦ لتوضيح أن وسائل التنفيذ يجب أن تكون متاحة ليس فقط للقسم المتعلق بالإطار التنظيمي للحصول على تلمذة صناعية جيدة ولكن لكل قسم من أقسام الصك. وتنص النقطة ٦ الجديدة على أنه "يجوز للدول الأعضاء تنفيذ أحكام هذا الصك من خلال القوانين واللوائح الوطنية والاتفاقات الجماعية والسياسات والبرامج أو غيرها من التدابير المتسقة مع القوانين والممارسات الوطنية".

وفي ضوء التعليقات المتكررة التي تقترح إدراج إحالات إلى الحوار الاجتماعي، يقترح المكتب إدراج نقطة جديدة ٧ توضح أنه ينبغي للدول الأعضاء تنفيذ جميع أحكام الصك المقترح بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال. وهذه الإحالة الشاملة إلى الحوار الاجتماعي في وقت مبكر من الاستنتاجات المقترحة تجعل النص أكثر بساطة.

كما يقترح المكتب تعديل عنوان القسم إلى "التعاريف والنطاق والتنفيذ" بحيث يعكس النقطتين الجديدتين ٦ و٧.

رابعاً - الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة

السؤال ١٧ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء إنشاء إطار تنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة من خلال الحوار الاجتماعي وأنه ينبغي مشاركة الشركاء الاجتماعيين في تصميم برامج التلمذة الصناعية الجيدة وتنفيذها ورصدها وتقييمها؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٨٨

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بوكينا فاسو: يمكن للحوار الاجتماعي أن يؤمن دعم أصحاب المصلحة للعملية التنظيمية ويضمن تنفيذها بنجاح.

كولومبيا: ينبغي أن تكون المشاورات واسعة النطاق وشاملة.

إسرائيل: خلال جائحة كوفيد-١٩، رأينا أنّ المشاورات مع الشركاء الاجتماعيين مهمة للغاية.

مالطة: ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة، أي المتلمذون والجهات الوسيطة والمنشآت.

بنما: تشكل التلمذة الصناعية الجيدة جسراً بين عالم التعليم وعالم العمل، بناءً على الحوار الاجتماعي الذي يشمل الشركاء الاجتماعيين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

CACIF: ينبغي ترك هذه البرامج في أيدي المنشأة والتلميذ الصناعي والجهة الوسيطة، إن أمكن ذلك.

CEC، BDA، IOE: بشكل عام، تحرص قطاعات الأعمال على الضغط من أجل المزيد من التلمذة الصناعية من خلال الشركات بدلاً من مؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. ويمكن لمؤسسات التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين سد أي ثغرات، لكن ينبغي أن تسترشد نُظم التلمذة الصناعية بقطاعات الأعمال. لذلك، فإنّ الحوار الاجتماعي هو المفتاح.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يجب إرساء الأطر من خلال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وينبغي أن يشارك الشركاء الاجتماعيون في الإدارة السديدة الشاملة للتلمذة الصناعية الجيدة، بما في ذلك تصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً مع هذا البيان.

يقترح المكتب تعديل النقطة ٨ من الاستنتاجات المقترحة لتوضيح، وبما يتفق مع الردود على الأسئلة الأخرى، أن المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال ينبغي أن تشارك في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم نُظم وسياسات التلمذة الصناعية الجيدة كذلك.

السؤال ١٨ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ أو تعين هيئة أو أكثر لتنظيم التلمذة الصناعية وأنه ينبغي تمثيل الشركاء الاجتماعيين في هذه الهيئات؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧٢

لا: ١٧

ردود أخرى: ٣

التعليقات

أرمينيا، ناميبيا، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة: ينبغي تقرير هذا الحكم وفقاً للقوانين والظروف الوطنية.

البوسنة والهرسك: من شأن إنشاء هيئات إضافية لتنظيم التلمذة الصناعية أن يمثل إدارة إضافية ويعقد الإجراءات.

الجمهورية التشيكية: ينبغي أن يدرج ذلك في الصك كتوصية وألا يكون إلزامياً.

الدانمرك: ينبغي أن يتمتع الشركاء الاجتماعيون إلى حد كبير بالاستقلالية للتنظيم في هذا المجال.

ميانمار، سيراليون: ينبغي أن تكون هناك سلطة واحدة تنظم التلمذة الصناعية.

نيكاراغوا: ينبغي أن تشمل هذه السلطات كليات التدريب التقني والجامعات العامة والخاصة والنقابات العمالية الرئيسية في الدول الأعضاء.

الإمارات العربية المتحدة: نرى أن يُترك القرار للدولة وفقاً لظروفها وحسب احتياجاتها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٧

لا: ٧

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: ينبغي أن يتم تحديد ذلك مع الشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني.

DA: يتوقف ذلك على الظروف الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٦

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

CGTP: ينبغي تحديد مسؤوليات كل منظمة.

ČMKOS، EAKL: يجب ترك هذا لتقدير وطني.

رد موحد: ينبغي أن تضمن أي سلطة أو سلطات من هذا القبيل تمثيل الشركاء الاجتماعيين وأن يكون لديها الموارد الكافية.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والغالبية الساحقة من منظمات العمال ونصف منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان. وتقترح العديد من منظمات أصحاب العمل التي لا توافق على البيان، ترك هذه المسألة لتقدير وطني. وتقترح بعض الحكومات أن تُتخذ القرارات المتعلقة بالسلطات التي تنظم التلمذة الصناعية، وفقاً للقوانين والظروف الوطنية. ويلاحظ المكتب أنّ التوصية تعمل كمبادئ توجيهية غير ملزمة يمكن للدول الأعضاء تكييفها مع سياقاتها الوطنية.

في ضوء الردود، لا يقترح المكتب أية تغييرات على النقطة ٩ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ١٩ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن تضطلع الهيئة التنظيمية المختصة بمسؤوليات محددة بوضوح وأن تعمل بتعاون وثيق مع الهيئات أو المؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنظيم أو تقديم التعليم والتدريب وتفتيش العمل والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنيتين وخدمات التوظيف العامة والخاصة؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٨٤

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، أيرلندا: يتوقف ذلك على الظروف الوطنية.

مصر: ينبغي أن تكون الهيئة التنظيمية المختصة مسؤولة عن مراقبة تنفيذ أحكام عقود التلمذة الصناعية وينبغي أن تكون قادرة على طلب المساعدة من أي هيئة أخرى للوفاء بمسؤوليتها.

ماليزيا: ينبغي أن يوفر الصك إرشادات عامة بشأن المسؤوليات، لتشجيع التنسيق بين الهيئات المختصة في كل دولة عضو.

المكسيك: نوصي بوجود سلطات صغيرة ورشيقة تعمل على مجموعة من عمليات التنفيذ، بالإضافة إلى نُظم التحقق من المهارات الوطنية الرسمية، حيثما وجدت.

سلوفاكيا: عادة ما تقوم وزارات التربية والتعليم، باعتبارها السلطات المختصة، بتنظيم التلمذة الصناعية. ومن شأن إرساء سلطات إضافية أن يزيد الأعباء الإدارية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٧

لا: ٦

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: يمكن أن يضيف هذا قيمة إذا كان هناك تنسيق فعال واتصال مفتوح.

CNI، DA: ينبغي ترك هذه الأمور لتقدير الدولة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٧

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

ČMKOS، EAKL: ينبغي البتّ في هذه المسائل على المستوى الوطني.

رد موحد: هذا ضروري لضمان التنسيق والترابط والاتساق وللتطبيق الفعال لإطار تنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان.

واقترح العديد من الهيئات المكونة أنه ينبغي تحديد مسؤوليات الهيئات التنظيمية والتنسيق بين مختلف المؤسسات على المستوى الوطني وفقاً للقوانين والظروف الوطنية. ويرى المكتب أنّ البيان يوفر مرونة للدول الأعضاء لتقرر طبيعة مسؤوليات السلطة التنظيمية ويلاحظ أنّ مطلب الحوار الاجتماعي مدرج في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

وبالتالي، لا يقترح المكتب أية تغييرات على النقطة ١٠ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد إجراء يرمي إلى الاعتراف بمهنة من المهن على أنها ملائمة للتلمذة الصناعية الجيدة، مع مراعاة:**

(أ) الكفاءات المطلوبة للعمل في تلك المهنة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بلغاريا: ينبغي أن تكون طبيعة وطريقة اكتساب الكفاءات اللازمة للعمل في مهنة من العوامل الرئيسية في تعريف المهنة على أنها مناسبة للتلمذة الصناعية.

الهند: ينبغي ألا تفرض العمليات حواجز غير معقولة أمام الاعتراف ببعض المهن / الأعمال.

العراق: الأفضل أن تصدر الدول قوائم بالمهن والأعمال التي تتوفر فيها برامج تلمذة صناعية.

جمهورية كوريا: نقترح إضافة عبارة "بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال" في الاستهلال.

أوروغواي: من أجل القيام بذلك، هناك حاجة لتحديد معايير الكفاءة حسب المهنة.

سري لانكا: ينبغي مراعاة الكفاءات الأساسية والمهارات الشخصية والمواقف.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٠

لا: ٥

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، DA، IOE، SAE: من الضرورة إشراك الشركاء الاجتماعيين.

CNI: من الضروري مراعاة مدى تعقيد الوظائف المؤداة في مهنة بعينها.

MEDEF: يجب أن يكون الإجراء مرناً بحيث يمكن تكييفه حسب الحاجة في كل قطاع.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٣

لا: ١

ردود أخرى: ٦

التعليقات

رد موحد: نقترح إضافة عبارة "بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال" في الاستهلال.

ČMKOS: ينبغي البتّ في هذه المسألة على المستوى الوطني.

UGT: بشكل عام، هذا السؤال يسبب صعوبة لأنه يشير إلى "المهن" وليس إلى الحصول على مؤهل مهني، وهذا شيء مختلف تماماً.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل وأغلبية كبيرة من منظمات العمال على أنه ينبغي أن تكون هناك عملية للاعتراف بمهنة ما على أنها مناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة، بما في ذلك عن طريق مراعاة الكفاءات اللازمة للعمل فيها.

لاحظ بعض المجيبين أنّ ملاءمة وظيفة بعينها مع التلمذة الصناعية تتوقف على طبيعة أو مدى تعقيد الكفاءات المعنية. ويلاحظ المكتب أنّ هذه مسائل سيكون للدول الأعضاء الحرية في أخذها في الاعتبار عند تحديد المهن المناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة.

وقد اقترحت عدة حكومات ومنظمات عمال أن يشارك الشركاء الاجتماعيون في هذه العملية. ويلاحظ المكتب إدراج توصية بضرورة تنفيذ الدول الأعضاء أحكام هذا الصك بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال، الآن في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

وفي ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١١(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ (ب) مدى ملاءمة التلمذة الصناعية كوسيلة لاكتساب تلك الكفاءات؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٣

لا: ٦

ردود أخرى: ٣

التعليقات

غواتيمالا: عند تقييم مدى ملاءمة التلمذة الصناعية كوسيلة لاكتساب المهارات، تتمثل المسألة الرئيسية في معرفة ما إذا كان اكتساب المهارات يتطلب عنصراً جوهرياً من التدريب العملي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٠

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: ينبغي إشراك الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٤

لا: ١

ردود أخرى: ٥

التعليقات

CATP: نقترح إضافة عبارة "بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال".

Unite: يجب أن تؤدي التلمذة الصناعية إلى مهنة معترف بها في الصناعة. ويمكن توفير المهارات للوظائف المتوسطة والضعيفة ومنخفضة المهارات من خلال آليات تدريب الأخرى. ويمكن للبرامج منخفضة المستوى وقصيرة الأمد التي تسمى "التلمذة الصناعية" أن تحط من قدر "العلامة التجارية" للتلمذة الصناعية المحترمة ومفهوم التلمذة الصناعية في الواقع.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي أن تكون هناك عملية للاعتراف بمهنة ما على أنها مناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة، تراعي مدى ملاءمة التلمذة الصناعية كوسيلة لاكتساب مثل هذه الكفاءات.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١١(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ (ج) مدة التلمذة الصناعية المطلوبة من أجل اكتساب تلك الكفاءات؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٣

لا: ٦

ردود أخرى: ٤

التعليقات

بلغاريا: يجري تحديد طول فترة التلمذة الصناعية من خلال حجم المعارف والمهارات اللازمة لأداء مهنة ما، وبالتالي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد مهنة بعينها على أنها مناسبة للتلمذة الصناعية.

إريتريا: ينبغي أن تكون مدة التلمذة الصناعية متوافقة مع ما تتطلبه مهنة بعينها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٨

لا: ٦

ردود أخرى: ١

التعليقات

CEC: من المهم التأكد من أنّ أصحاب العمل قادرون على ممارسة المرونة في تعزيز التلمذة الصناعية. وبالتالي، فإنّ هذا البيان غير مفيد حيث يختلف كل قطاع صناعي وطبيعة العمل المؤدى.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٣

لا: ٣

ردود أخرى: ٤

التعليقات

CUT: يجب أن تراعي القرارات المتعلقة بمدة التلمذة الصناعية مستويات تعقيد مختلف المهن.

OGBL: ينبغي للمدة المحددة أن تمكّن المتتلمذين على الوصول إلى المستويات المطلوبة ليكونوا قادرين على أداء وظائفهم المستقبلية بكفاءة وأمان.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١١(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ (د) الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات واحتمالات الاستخدام في تلك المهن؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٣

لا: ٦

ردود أخرى: ٤

التعليقات

غواتيمالا، الهند: هناك حاجة لنُظم معلومات سوق العمل لتقييم الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات في مختلف المهن.

الولايات المتحدة: في حين تدعم حكومة الولايات المتحدة التلمذة الصناعية مع مراعاة الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات، فإنها تلاحظ أنّ بعض المهن المناسبة للتلمذة الصناعية قد لا تكون مطلوبة بشدة. بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أنّ بعض البلدان قد لا يكون لديها القدرة على توقع هذا الطلب المستقبلي بدقة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٠

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

MEDEF: ينبغي البت في هذا الأمر مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٣

لا: ٣

ردود أخرى: ٤

التعليقات

FO: يعد الطلب على العمالة مؤشراً قوياً ويسمح بتحسين الاندماج المهني.

OGBL: ينبغي تغطية العديد من القطاعات والأنشطة، بما في ذلك القطاعات الجديدة التي تتمتع بإمكانيات توظيف كبيرة، مع مراعاة توقعات الطلب المستقبلي على المهارات.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع البيان. وتؤكد بعض الحكومات على ضرورة وجود نظام معلومات لسوق العمل من أجل تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات.

وبغية معالجة دعم بعض الدول الأعضاء لنظام معلومات سوق العمل، يقترح المكتب إضافة نقطة جديدة ٢٤(ج) في الاستنتاجات المقترحة، تنص على ما يلي: "تطوير وصيانة نظام قوي لمعلومات سوق العمل من أجل تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات بهدف تصميم أو تكييف برامج التلمذة الصناعية وفقاً لذلك".

في ضوء الردود الواردة وإضافة النقطة ٢٤(ج)، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١١(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٠ (هـ) أية عوامل أخرى؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨١

نعم: ٢٨

لا: ٤٩

ردود أخرى: ٤

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٣

نعم: صفر

لا: ١١

ردود أخرى: ٢

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٥

نعم: ٥

لا: ٢٦

ردود أخرى: ٤

تعليق المكتب

لا تحدد غالبية الحكومات والغالبية العظمى من منظمات أصحاب العمل وأغلبية منظمات العمال أية عوامل أخرى ذات صلة.

في ضوء الردود الواردة، لا يقترح المكتب أي إضافات على النقطة ١١ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع معايير خاصة بكل مهنة من أجل التلمذة الصناعية الجيدة، تنص على أمور من بينها ما يلي:**

(أ) الحد الأدنى لسن القبول؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٢

لا: ٨

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا: يمكن أن يكون الحد الأدنى لسن القبول أقل من السن المنصوص عليه في الاتفاقية رقم ١٣٨.

بوركينا فاسو، مالي، تايلند: من شأن هذا البيان أن يحمي الأطفال من بعض المخاطر.

كندا: بينما ينبغي أن تكون متطلبات الحد الأدنى للسن موجودة، ينبغي أيضاً أن تكون التلمذة الصناعية متاحة للعمال الأكبر سناً الذين يحتاجون إلى مهارات جديدة خلال حياتهم العملية.

ألمانيا: يتعلق السؤال ٢١ بمسائل وقائعية محددة ينبغي تركها للدول الأعضاء. ومع ذلك، يمكن أن يوصي الصك الدول بتوضيح هذه النقاط في المعايير الوطنية تمشياً مع الظروف الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٧

لا: ٨

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF: تحديد الحد الأدنى للسن عند ١٨، على سبيل المثال، سيضع حواجز أمام التعلم للعديد من المتعلمين الأصغر سنًا ويحرمهم من فرص التوظيف في المستقبل. لكل بلد قواعد مختلفة.

DA: ينبغي إشراك الشركاء الاجتماعيين في جميع عناصر السؤال ٢١.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٣

لا: ٣

ردود أخرى: ٥

التعليقات

رد موحد: ينبغي إضافة ما يلي إلى الاستهلال: "بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال". وينبغي أن يتمشى الحد الأدنى لسن القبول مع اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

ČMKOS، EAKL، ETUC، ICTU: يجب تحديد الحد الأدنى لسن القبول على المستوى الوطني بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

ETUC: المعايير المذكورة في السؤال ٢١(أ - ح) ليست ضرورية في معيار منظمة العمل الدولية وينبغي وضعها على المستوى الوطني. وهذه ليست معايير جودة بل عناصر كمية.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والغالبية العظمى من منظمات العمال على أنه ينبغي أن تكون هناك معايير خاصة بالمهنة للتلمذة الصناعية تنص، من جملة أمور، على الحد الأدنى لسن القبول. ولا يوافق نصف منظمات أصحاب العمل على البيان.

واقترحت منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ضرورة إشراك الشركاء الاجتماعيين في جميع عناصر السؤال ٢١. واقترحت بعض الحكومات والشركاء الاجتماعيين أن يتم تحديد المعايير على المستوى الوطني.

في ضوء الاقتراحات الواردة في عدة ردود من منظمات العمال وبعض الحكومات، يقترح المكتب إضافة "مع مراعاة اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)" إلى النقطة ١٢(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (ب) المؤهلات التعليمية المطلوبة أو التعلم السابق المطلوب من أجل القبول؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٧٤

لا: ١٦

ردود أخرى: ٣

التعليقات

أيرلندا: ينبغي أن يعترف التوجيه القانوني بمجموعة من التعلم السابق. وفي حين قد تكون معايير الدخول الدنيا مطلوبة في برامج مختلفة، قد تكون هناك حاجة إلى معايير أعلى للآخرين. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون لدى أصحاب العمل معايير توظيف / معايير ملائمة للبرنامج.

إيطاليا: تتوقف المؤهلات التعليمية والتعلم المسبق على القطاع.

تايلند: يجب التأكد من أنّ المتتلمذين لديهم المعارف والمهارات الكافية للمشاركة في التدريب.

تونس: يرجى تجاوز التنصيص على هذا الإجراء وفي حالة عدم توفر تعلم ستبق يتجه العمل على إعداد مرحلة تحضيرية مؤهلة للتتلمذ الصناعي كإجراء بديل بغاية فتح الآفاق أمام فئة من الشبان الذين غادروا مقاعد الدراسة بصفة مبكّرة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٧

لا: ٨

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CEC، BDA، IOE: ينبغي أن تكون فرص التلمذة الصناعية والتعلم مفتوحة للجميع. وينبغي ألا يكون هناك أية حواجز تأهيل للقبول.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٩

نعم: ٢٩

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

Unite: ينبغي للهيئات القطاعية أن تحدد معايير الدخول في مهنة والاعتراف بالتعلم السابق.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وأغلبية منظمات العمال على البيان في حين لا توافق عليه غالبية منظمات أصحاب العمل.

ويلاحظ المكتب أنّ الأساس المنطقي الذي قدمته بعض الحكومات للحصول على الحد الأدنى من المؤهلات هو أنها مطالبة بضمان أن المتلمذين لديهم المعارف والمهارات الكافية اللازمة للتدريب وأنه يمكن تنظيم دورات تحضيرية لأولئك الذين لا يستوفون الحد الأدنى من المتطلبات. كما تشير الاستنتاجات المقترحة إلى أن تقوم الدول الأعضاء بوضع برامج ما قبل التلمذة الصناعية لأولئك الذين لا يستوفون الحد الأدنى من المتطلبات.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٢(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (ج) نسبة المتلمذين مقابل نسبة العمال في مكان العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٦٦

لا: ٢٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

البرازيل: هذا البيان مطلوب لمنع إساءة استخدام التلمذة الصناعية وتوفير بيئة تعلم مناسبة.

ألمانيا: النسبة الجامدة ليست مناسبة. وينبغي الاستعاضة عن عبارة "نسبة" بعبارة "حصة مناسبة".

اليونان: يمنع هذا الحكم الاستعاضة عن العمل المنتظم بالمتلمذين أو المتدربين.

مالي، المكسيك: تتابين هذه المسألة عبر القطاعات.

أوروغواي: يمكن أن تحدد الدول الأعضاء النسبة مع مراعاة الظروف الوطنية، بما في ذلك مستلزمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٥

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي أن تُترك هذه المسألة مفتوحة وأن تعتمد على صلاحيات وقدرات صاحب العمل.

CACIF: من شأن هذا البيان أن يحد فقط من فرص التلمذة الصناعية، لا سيما في المنشآت الصغيرة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٩

نعم: ٣٠

لا: ٩

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CUT: من المهم ضمان الإشراف على نسبة المتتلمذين إلى العمال حتى لا يتم استخدامهم كعمالة رخيصة.

TUC: قد يكون هذا النهج ضرورياً في سياق أماكن العمل الصغيرة حيث لا يوجد عدد كافٍ من الموظفين لتوجيه المتتلمذين.

تعليق المكتب

توافق غالبية الحكومات والغالبية العظمى من منظمات العمال على البيان، بينما لا توافق عليه غالبية منظمات أصحاب العمل. وتفضل منظمات أصحاب العمل أن يبَت أصحاب العمل في هذه المسألة على المستوى الوطني، على أساس أنّ النسبة يمكن أن تحد من فرص التلمذة الصناعية، لا سيما في المنشآت الصغيرة.

فيما يتعلق بكيفية التعبير عن النسبة، يشير المكتب إلى أنه ستتاح أمام الدول الأعضاء إمكانية تحديد نطاق النسبة المئوية بدلاً من الرقم الدقيق، وذلك لضمان تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة في المنشآت بكافة أحجامها، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع ضمان الترتيبات المناسبة للإشراف والتوجيه من قبل المدربين. ويلاحظ المكتب أيضاً أنّ الاستهلال ينص على أن تكون المعايير ذات الصلة خاصة بالمهن بحيث يمكن أن تختلف النسب المحددة وفقًا للمهنة ذات الصلة. ولذلك، يُسمح بقدر كبير من المرونة في تحديد النسبة على المستوى الوطني بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. كما يلاحظ المكتب أنّ الاستنتاجات المقترحة توصي الدول الأعضاء بوضع لوائح ونُظم وبرامج للتلمذة الصناعية من خلال الحوار الاجتماعي.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب إضافة عبارة "مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز التلمذة الصناعية أيضاً في المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر" إلى النقطة ١٢(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (د) الحد الأدنى والأقصى لفترة التلمذة الصناعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٧٩

لا: ١٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

كندا: ينبغي السماح بالمرونة.

جمهورية أفريقيا الوسطى: هذه المدد ضرورية لتحديد العتبات التي لا تعتبر المهارات، في أدناها، مكتسبة بالكامل وفي أقصاها يفترض أنّ المتتلمذ لن يكتسب مهارات إضافية.

ناميبيا: من المطلوب مدة محددة لتجنب الاستغلال وتأمين الالتزامات من كلا الطرفين.

نيكاراغوا: ينبغي أن تعتمد مدة التلمذة الصناعية على مدى تعقيد المهارات المطلوبة في مهنة بعينها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٧

لا: ٨

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CEC، IOE: ينبغي ترك باب هذه المسألة مفتوحاً وتعتمد على صلاحيات وقدرات صاحب العمل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٢

لا: ٧

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: قد تعتمد المدة على المهنة وعلى الكفاءات المكتسبة مسبقاً.

تعليق المكتب

غالبية كبيرة من الحكومات ومنظمات العمال توافق على البيان لتجنب الاستغلال وتأمين الالتزامات من كلا الطرفين. ولا توافق غالبية منظمات أصحاب العمل على البيان. وقد اقترح بعض المجيبين أن تتوقف مدة التلمذة الصناعية على مدى تعقيد المهارات المطلوبة في مهنة بعينها. ويلاحظ المكتب أنّ المرونة متأصلة في السؤال وفي درجة الاختيار المتاحة في تحديد فترات التلمذة الصناعية الدنيا والقصوى، والتي يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا، بما في ذلك على المستوى القطاعي وينبغي تحديدها من خلال عملية حوار اجتماعي.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٢(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (هـ) إلى أي مدى يمكن خفض المدة الطبيعية للتلمذة الصناعية على أساس احتساب أي تعلم سابق أو تقدم محرز أثناء فترة التلمذة الصناعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧٤

لا: ١٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بلغاريا: ينبغي أن تتيح معايير التلمذة الصناعية الخاصة بالمهنة تقليل مدة التلمذة الصناعية على أساس التقدم المحرز أثناء التلمذة الصناعية أو اكتساب المعارف والمهارات من التعلم السابق أو الخبرة المهنية للمتلمذ.

البرتغال: ستحتاج الدول الأعضاء إلى إنشاء عمليات للاعتراف بالتعلم السابق.

المملكة المتحدة: يمكن أن تشير التوصية إلى أنّ الدول الأعضاء قد ترغب في السماح بمدد مخفضة، مما سيبقي المتلمذين متحمسين مع الحفاظ على الفعالية وخفض التكاليف.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٦

لا: ٧

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: يجب تحديد هذه المسألة وفقًا للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٨

نعم: ٣١

لا: ٦

ردود أخرى: ١

التعليقات

OGBL: التحقق من صحة التعلم السابق هو أداة فعالة لتقليل المدة العادية للتلمذة الصناعية. ينبغي وضع مبادئ توجيهية على المستوى الوطني لضمان التنفيذ الفعال للتحقق من صحة التعلم السابق.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال على البيان، في حين لا توافق عليه غالبية منظمات أصحاب العمل.

تقترح بعض منظمات أصحاب العمل الاعتراف بنُظم التعلم السابق.

ويلاحظ المكتب أنّ النقطة ٢٣ من الاستنتاجات المقترحة تناولت مسألة الاعتراف بالتعلم السابق. وفي ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٢(ه) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (و) نتائج التعلم والمناهج الدراسية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٤

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

الجزائر، كندا، كولومبيا، اليونان: ينبغي لنتائج التعلم والمناهج الدراسية أن تعكس احتياجات سوق العمل.

فرنسا: قد يكون هذا معقداً، حيث يجب أن تحدد الاحتياجات من قبل الجهات الفاعلة المعنية.

أيرلندا: قد تكون هناك حاجة إلى المرونة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية ضمن المعايير الخاصة بالمهنة، من أجل ضمان أن تبقى برامج التلمذة الصناعية الفردية محدثة وملائمة للغرض ضمن نتائج التعلم المحددة والمعايير المهنية.

المغرب: من الضروري الحصول على نتائج التعلم، حيث تؤدي برامج التلمذة الصناعية إلى الحصول على شهادة معترف بها على المستوى الوطني.

هولندا: ينبغي أن يكون المتتلمذ والمؤسسة التعليمية وصاحب العمل على بيّنة بشأن ما ينبغي أن يتعلمه المتتلمذ في مكان العمل.

المملكة المتحدة: المرونة ضرورية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٧

لا: ٦

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٣

لا: ٦

ردود أخرى: ١

التعليقات

ČMKOS، EAKL، ETUC، ICTU: ينبغي إدراج نتائج التعلم في الشهادة النهائية.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات والغالبية الكبيرة من منظمات العمال على البيان، على عكس غالبية منظمات أصحاب العمل. وقد شدد بعض المجيبين على ضرورة أن تعكس نتائج التعلم احتياجات سوق العمل.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ١٢(و) من الاستنتاجات المقترحة لتصبح "نتائج التعلم والمناهج الدراسية على أساس احتياجات سوق العمل".

السؤال ٢١ (ز) نسبة التعلم خارج العمل مقارنة بنسبة التعلم أثناء العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧٦

لا: ١٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

البرازيل: ينبغي أن يتراوح التدريب النظري من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من التلمذة الصناعية.

الهند: يمكن أن تحدد الدول الأعضاء النطاق المسموح به لنسبة معينة في مهنة بعينها.

أيرلندا: ينص الإطار الأوروبي على أنّ نصف التعلم على الأقل ينبغي أن يجري في مكان العمل.

الولايات المتحدة: قد يكون تحديد النسبة بموجب قانون أو لائحة تنظيمية تقييدياً بشكل مفرط.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٦

لا: ٩

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٨

نعم: ٣٢

لا: ٦

ردود أخرى: صفر

التعليقات

FESTU: التوازن مطلوب.

FO: يجب قضاء ربع الوقت المتعاقد عليه على الأقل في تدريب خارج العمل.

Unite: يجب أن يكون التعلم خارج العمل إلزامياً وينبغي تحديد الحد الأدنى من المعايير للوقت الذي يقضيه خارج العمل.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال على هذا البيان، بينما لا توافق عليه غالبية منظمات أصحاب العمل.

اقترحت بعض الحكومات أنه ينبغي أن يكون هناك نطاق مسموح به للمرونة في نسبة التعلم خارج العمل إلى التعلم أثناء العمل. ويلاحظ المكتب أنّ هناك مرونة متأصلة في اعتماد مصطلح "النسبة"، والتي يمكن التعبير عنها بعبارات مرنة أو كنطاق وليس كرقم ثابت. ويمكن أن تختلف النسبة وفقاً لمتطلبات الوظيفة، والتي قد يتم تحديدها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٢(ز) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (ح) الشروط التي ينبغي في ظلها أن يسرّح المتتلمذون من التعلم أثناء العمل ليباشروا التعلم خارج العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧٣

لا: ١٤

ردود أخرى: ٥

التعليقات

الصين: استناداً إلى حقائق إنتاج المنشآت والحياة العملية للمتتلمذ، ينبغي اتباع آلية تعلم مرنة تشجع المتتلمذين على إكمال تعلمهم في وقت خارج العمل وبطريقة مرحلية.

الجمهورية التشيكية: ينبغي ترك هذه الأمور للدول الأعضاء.

اليونان: ينبغي وضع جداول زمنية مرنة.

الولايات المتحدة: يمكن أن يكون هذا الحكم تقييدياً بشكل مفرط.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٦

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٩

نعم: ٣٠

لا: ٩

ردود أخرى: صفر

التعليقات

GSEE: من الصعب تحديد هذه الجوانب بشكل مركزي.

HAK-İŞ: ينبغي أن تحدد الوكالات الوطنية هذه المعايير، امتثالاً لإطار المؤهلات الوطني.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال على البيان، لكنّ غالبية منظمات أصحاب العمل لا توافق عليه.

وقد اقترح العديد من المجيبين من الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر مثل هذه الشروط، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. ويلاحظ المكتب أنّ المرونة مطلوبة من جانب مقدمي التدريب خارج العمل وأثناء العمل في جدولة التدريب وفقًا للظروف المحلية. **ولذلك، يقترح المكتب عدم إدراج هذا البيان في الاستنتاجات المقترحة.**

السؤال ٢١ (ط) التوجيه المهني والمشورة في المسار المهني؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٤

لا: ٤

ردود أخرى: ٥

التعليقات

النمسا: ينبغي أن يكون التوجيه والإرشاد محايدين من ناحية الجنس.

اكوادور: هذا أمر ضروري لاختيار أفضل لدورة أو مهنة مناسبة.

مالي: ينبغي إرشاد المتتلمذين قبل التدريب وأثناءه وبعده.

الإمارات العربية المتحدة: التوجيه المهني أو المشورة في المسار المهني يجب أن يتم اجراءه خلال مرحلة تسبق الارتباط بعقد التلمذة المهنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٥

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن تساعد التلمذة الصناعية الجيدة في بناء الجسور والمسارات المرنة بين نُظم التلمذة الصناعية والتعليم العالي الرسمي والعمل اللائق.

ČMKOS، CNV، ETUC، FNV، ICTU، UNSA: يحتاج المتتلمذون إلى الحصول على إرشادات واستشارات مجانية وعالية الجودة أثناء التلمذة الصناعية.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل على البيان.

واقترح عدد قليل من المجيبين أنّه ينبغي أن يكون التوجيه والمشورة متاحين قبل التدريب وأثناءه وبعده.

يقترح المكتب توضيح النقطة ١٢(ح) من الاستنتاجات المقترحة بإضافة عبارة "قبل التلمذة الصناعية وأثناءها وبعدها".

السؤال ٢١ (ي) توجيه المتتلمذين والإشراف عليهم؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

فرنسا: دور المعلمين أساسي لنجاح التلمذة الصناعية.

الهند: ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للإرشاد والتقييم المستمرين جنباً إلى جنب مع التعليقات في وقتها للمرشحين.

إيطاليا، المغرب: ينبغي أن يتمتع الموجهون والمشرفون على المتتلمذين بالمهارات والخبرة المناسبة لتدريبهم.

موريشيوس: ينبغي توفير التدريب للمدربين والمشرفين.

سويسرا: ينبغي أن يؤكد الصك على أهمية الإشراف على المتتلمذين، خاصة بالنسبة لأي عمل خطير يقوم به القاصرون، وفقاً للمادة ٣(٣) من اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨).

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ١٢

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٩

نعم: ٣٤

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يتمتع المدربون بتدريب وخبرة في المجال التربوي.

CUT: ينبغي أن تجري المؤسسات المسؤولة عن التدريب زيارات منتظمة.

FO: ينبغي تقديم مكافآت إضافية للموظفين الذين يصبحون مدربين.

LBAS، TUC: ينبغي إشراك الشركاء الاجتماعيين في توجيه وتدريب المشرفين.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال مع البيان.

أكد عدد من المجيبين أنّه ينبغي أن يتمتع المعلمون والمدربون الذين يوجهون المتتلمذين ويشرفون عليهم، بالمهارات والخبرة المناسبة. لذلك، يقترح المكتب تعديل النقطة ١٢ "١" من الاستنتاجات المقترحة لتصبح "المؤهلات والخبرة المطلوبة للمعلمين والمدربين داخل الشركة".

السؤال ٢١ (ك) إجراءات تقييم الكفاءات المطلوبة وتأكيد صحتها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٧

لا: ٤

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر: ينبغي أن تتضمن خطة التدريب، التي تم تطويرها بشكل مشترك من قبل المنشأة ومؤسسة التدريب العامة، المنهجية التي سيجري استخدامها لتقييم المتتلمذ.

كرواتيا: ينبغي مواءمة إجراء التقييم مع الإطار التنظيمي المطبق على نظام التعليم الأوسع.

نيكاراغوا: ينبغي إجراء التقييم طوال عملية التدريب.

ترينيداد وتوباغو: ينبغي للتقييم أن يقيس المهارات التقنية والمهارات السلوكية على حد سواء.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٢

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٤

لا: ٤

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يكون المقيّمون مؤهلين بشكل صحيح.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل على البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٢(ي) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (ل) المؤهلات المكتسبة بعد إتمام التلمذة الصناعية بنجاح؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٤

لا: ٧

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجمهورية الدومينيكية: هذا البيان مفيد للغاية وينبغي تحديده في إطار المؤهلات الوطني.

إيطاليا: يجب وضع أحكام لتوحيد المؤهلات من أجل ضمان الاعتراف المتبادل وتحسين حراك المتتلمذين.

الإمارات العربية المتحدة: معايير قياس وتوثيق والاعتراف بالمؤهلات التي تم اكتسابها بعد اتمام التلمذة بنجاح.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٣

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ČMKOS، ETUC، ICTU، TUC، UNSA: ينبغي أن تؤدي التلمذة الصناعية إلى شهادة معترف بها.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٢(ك) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢١ (م) هل هناك أية عناصر أخرى؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٠

نعم: ٢٥

لا: ٥٠

ردود أخرى: ٥

التعليقات

أنتيغوا وبربودا: ينبغي ألا يكون هناك تحيز جنساني في المشاركة في التلمذة الصناعية.

نيبال: ينبغي تضمين المعايير الواجب توافرها في التلمذة الصناعية الجيدة.

اسبانيا: تقع على عاتق نظام التدريب الحكومي مسؤولية توفير التدريب خارج العمل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٣

نعم: ٣

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٥

نعم: ٢٥

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي اعتماد نظام الحصص فيما يتعلق بالجنس والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

تعليق المكتب

لا تؤيد غالبية الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل إدراج عناصر إضافية، بينما تقترح غالبية منظمات العمال إدخال إضافات.

تقترح العديد من منظمات العمال اعتماد نظام الحصص فيما يتعلق بالجنس والمجموعات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. ويلاحظ المكتب أنّ الاستنتاجات المقترحة في إطار الأسئلة ٣١-٣٣، في القسم المعنون "المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة" تعالج هذه المسائل.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إضافة عناصر أخرى إلى النقطة ١٢ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٢ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه يمكن للدول الأعضاء أن تضع معايير للتلمذة الصناعية الجيدة من خلال القوانين والتشريعات الوطنية أو الاتفاقات الجماعية أو قرارات الهيئات التنظيمية المختصة أو أي طريقة أخرى تتمشى مع الممارسة الوطنية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٨٨

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كولومبيا، مالي: نعم، ينبغي الاعتراف باستقلالية الهيئات المكونة على أساس الحد الأدنى من المعايير.

ألمانيا، مالي: ينبغي إدراج إشارة إلى الأطر القانونية الوطنية.

مالطة: نعم، ينبغي السماح للكيانات بمجال كافٍ لتصميم برامج مرنة.

باكستان: ينبغي السماح للدول الأعضاء باعتماد الصك وتنفيذه بمرونة.

المملكة العربية السعودية: وضع المعايير مهم في التلمذة الصناعية العملية من خلال الهيئات التنظيمية المختصة.

تونس: ضرورة التنصيص على احترام المعايير الوطنية وعدم مخالفتها للمعايير الدولية التي يقع تحديدها ضمن الصكوك.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٨

لا: ٦

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: الهدف من الصك هو تشجيع المزيد من أصحاب العمل على تولي المتلمذين. وينبغي أن تهدف كافة الجهود على المستوى الوطني إلى "نهج ترويجي" بدلاً من "نهج رادع".

CNI: من الضروري دائماً إثبات أسبقية الممارسة الوطنية.

DA: نعم، ولكن فقط من خلال الاتفاقات الجماعية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNV، EAKL، ETUC، FNV، ICTU، Unio: ينبغي أن يذكر هذا الحكم مؤشرات النوعية (العقد، الأجر، نتائج التعلم المحددة، مؤهلات المدربين والموجهين، ضمان النوعية، الاعتراف وما إلى ذلك). انظر المؤشرات الأربعة عشر الواردة في توصية مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الإطار الأوروبي للنوعية والتلمذة الصناعية الفعالة.

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات تقريباً وجميع منظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان. ويدعو عدد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل إلى الإشارة إلى الأطر القانونية الوطنية أو المرونة. وتسلط العديد من منظمات أصحاب العمل الضوء على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد نهجاً ترويجياً لتشجيع أصحاب العمل على تولي المتتلمذين. وتقترح العديد من منظمات العمال أنّه ينبغي للصك أن يراعي أيضاً مؤشرات النوعية للإطار الأوروبي بشأن النوعية والتلمذة الصناعية الفعالة.

ويلاحظ المكتب أنّ الاستنتاجات المقترحة تتناول بشكل منفصل تدابير لتعزيز التلمذة الصناعية الجيدة وأنها تأخذ أيضاً في الاعتبار مؤشرات النوعية للإطار الأوروبي بشأن النوعية والتلمذة الصناعية الفعالة.

يقترح المكتب نقل هذا البيان إلى النقطة ٦ لتوضيح أن وسائل التنفيذ ينبغي أن تكون متاحة ليس فقط للقسم المتعلق بالإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة ولكن لكل قسم من أقسام الصك.

السؤال ٢٣ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن عملية عادلة وشفافة لانتقال المتتلمذ من منشأة إلى أخرى، متى اعتُبر ذلك ضرورياً أو مستحسناً، بغية إتمام تدريب المتتلمذ؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧٩

لا: ٩

ردود أخرى: ٣

التعليقات

غواتيمالا: ينبغي توضيح أنه بالإضافة إلى كونها عادلة وشفافة، يجب أن تكون العملية منظمة وأن تكون حماية المتتلمذ أولوية.

لاتفيا: هناك حاجة إلى مزيد من المناقشة حول من يتخذ هذا القرار وإلى أي درجة وإلى أي مدى يجب أن يقرر المتتلمذ بنفسه.

قطر: باعتبار أن التدريب هو عقد رضائي بين صاحب العمل والمتدرب ولا يمكن أن يتم فرض انتقال المتدرب الى منشأة أخرى دون موافقة الأطراف (صاحب العمل الأصلي - المتدرب - المنشأة الأخرى التي سينتقل اليها).

سلوفينيا: ينبغي أن يكون الانتقال بين المنشآت داخل البلد نفسه.

السودان: نعم، مع إشراف قوي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٠

لا: ٤

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE، MEDEF، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٦

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

CGTP: نعم، بشرط موافقة المتتلمذ على الانتقال.

رد موحد: ينبغي التأكد من أنّ المتتلمذ يمكن أن يكتسب جميع المهارات والكفاءات اللازمة لمهنة أو وظيفة بعينها. وينبغي تطوير هذه العملية بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وينبغي أن تشمل مشاركة المتتلمذ.

تعليق المكتب

تدعم الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل إدراج هذا البيان. ويرى العديد من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل أنّ عملية نقل المتتلمذين ينبغي أن تستند إلى القوانين والممارسات الوطنية. ويشدد عدد من الحكومات ومنظمات العمال على أنّ العملية يجب أن تضمن الحماية الكافية للمتتلمذين وأن تستند إلى موافقة مختلف الأطراف، لا سيما المتتلمذين أنفسهم. ويسلط عدد من الشركاء الاجتماعيين الضوء على ضرورة تطوير العملية بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ١٣ من الاستنتاجات المقترحة لإضافة إحالة إلى موافقة المتتلمذ.

السؤال ٢٤ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير مناسبة تضمن للمتتلمذين ما يلي:

(أ) أن يحصلوا على أجر مناسب؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٤

التعليقات

النمسا: نعم، مع إضافة عبارة "مع مراعاة القطاع المعني".

بلجيكا: نعم، مع الأخذ في الاعتبار نسبة التدريب أثناء العمل إلى التدريب خارج العمل.

جيبوتي: ينبغي ألا يقل أجر المتتلمذ عن ٢٥ في المائة من أجر المهنة التي تجري فيها التلمذة الصناعية.

لاتفيا: من الذي ينبغي أن يدفع هذا الأجر - الدولة أو صاحب العمل أو كلاهما؟

ليسوتو: هناك حاجة إلى تعريف واضح للأجر المناسب وينبغي التأكد من أنّ المتتلمذين يحصلون على أجر يغطي تكاليف معيشتهم.

نيكاراغوا: نعم، من أجل تغطية النفقات مثل النقل والطعام، من بين أمور أخرى.

السويد: ينبغي أن يشير الصك المحتمل فقط إلى الأجر المناسب وليس إلى مستويات الأجر.

سويسرا: لا يشير مفهوم "الأجر المناسب" إلى أي مفهوم قانوني راسخ. وفيما يتعلق بأجر المتتلمذين، ينبغي أن يكون هناك أيضاً شرط للمساواة في الأجور بين الجنسين.

تونس: تبرز الحاجة إلى توضيح مصطلح "الأجر المناسب" ونقترح اعتماد مصطلح "منحة التلمذة الصناعية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٥

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: الهدف من التلمذة الصناعية هو تعزيز التعلم في مكان العمل. ويتقاضى المتتلمذون أجراً على شكل "منحة" أو "علاوة" وليس "راتباً"، ما لم تنص قوانين العمل المحلية على ذلك.

CACIF: التلمذة الصناعية ليست عملاً، لذا فإنّ هذا الأمر لا ينطبق.

CNI، MEDEF: يجب أن يُترك للدول الأعضاء اعتماد معايير الأجور وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يتلقى المتتلمذون على الأقل الحد الأدنى من أجر المعيشة الذي يتم تحديده بناءً على دليل تكلفة المعيشة وبالمشاركة الكاملة للشركاء الاجتماعيين.

FO: ينبغي تكييف الأجر حسب عمر المتتلمذ.

Unite: ينبغي أن يزيد الأجر مع التقدم في التلمذة الصناعية.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال مع البيان على عكس غالبية منظمات أصحاب العمل، حيث يرى العديد منها أنّ المتتلمذين يتقاضون "راتبًا" أو "بدلًا" وفقًا للقوانين والممارسات الوطنية. وتعرب بعض منظمات أصحاب العمل عن مخاوفها من أنّ هذا المفهوم يضعف التمييز بين الاستخدام المنتظم والتلمذة الصناعية. ويشكك بعض المجيبين في معنى مصطلح "مناسب". وتقترح العديد من منظمات العمال أنه ينبغي للمتتلمذين أن يحصلوا على الأقل على الحد الأدنى من أجر المعيشة.

ويقر المكتب بالنقطة التي أثارها عدد من المجيبين ومفادها أنّ المرونة مطلوبة لتحديد مستويات الأجور على المستوى الوطني. والمسائل المتعلقة بالمصطلحات وكفاية الأجور وزيادة الأجر مع تقدم العمر والتقدم والتمويل، ستكون بالضرورة متروكة للدول الأعضاء لتحديدها وفقاً للظروف الوطنية ومن خلال عملية حوار اجتماعي.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب إضافة عبارة "مع مراعاة الظروف الوطنية" في الاستهلال. كما يقترح المكتب الاستعاضة عن عبارة "يحصلون على أجر مناسب" بعبارة "يتلقون أجراً مناسباً، يمكن تعديله في مراحل مختلفة من التلمذة الصناعية" في النقطة ١٤(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٤ (ب) ألاّ يُطلب منهم العمل لساعات تتجاوز الحدود المقررة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٤

لا: ٦

ردود أخرى: ٢

التعليقات

أيرلندا، نيكاراغوا: ينبغي أن يأخذ وقت العمل في الاعتبار الوقت الذي يتم قضاؤه في التدريب خلال العمل وخارجه.

ناميبيا: يجنّب ذلك الاستغلال وسوء المعاملة.

تونس: نعم، يجب تحديد ساعات العمل طبقاً للحاجيات التي يتطلبها التدريب والتكوين مع مراعاة ما نص عليه التشريع الوطني.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٧

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي تحديد هذه المسألة وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي تحديد ساعات العمل في عقد التلمذة الصناعية. وينبغي ألا يُطلب من المتلمذين أو أن يُسمح لهم بالعمل الإضافي. وينبغي توفير أجر العمل الإضافي للمتلمذ في حال عمل لساعات إضافية.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً ألا يُطلب من المتلمذين العمل لساعات تتجاوز الحدود المحددة، بينما يوافق أقل من نصف منظمات أصحاب العمل على ذلك.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٤(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٤ (ج) يحق لهم بإجازات مدفوعة الأجر؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧٣

لا: ١٣

ردود أخرى: ٥

التعليقات

أذربيجان: ذلك يعتمد على مدة التلمذة الصناعية.

جمهورية أفريقيا الوسطى: لا، وإلا فإنهم يصبحون موظفين في الشركة وينبغي عدم اعتبارهم متتلمذين.

ألمانيا: نعم لعنصر التدريب أثناء العمل؛ لا يمكن الإجابة على السؤال للتدريب خارج العمل.

غواتيمالا: نعم، وفقاً للوائح المؤسسة.

ليسوتو: لا. سيتوقف ذلك على قوانين العمل في كل بلد وسياسة المؤسسة.

مالي: لا، فالمتتلمذون ليسوا موظفين بأجر.

الولايات المتحدة: نؤيد هذا البيان بشرط تعديله ليصبح "يحق لهم الحصول على ما لا يقل عن نفس الإجازات مدفوعة الأجر كموظفين غير متتلمذين، على النحو المحدد في قوانين أو لوائح الدولة العضو أو أي من أقسامها السياسية الفرعية".

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ٤

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE: لا. ينبغي أن يتمتع المتتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني المرجع الأول فيما يتعلق بحقوقهم ومزاياهم، بما في ذلك الإجازات مدفوعة الأجر.

CACIF: التلمذة الصناعية ليست عملاً، لذا فإن هذا الأمر لا ينطبق.

ESEE: يتوقف ذلك على تشريعات العمل الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ČMKOS، ETUC، ICTU، Unio: نعم، ينبغي تحديد الإجازات مدفوعة الأجر في عقد العمل / التلمذة الصناعية بناءً على الاتفاق الجماعي.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً على أنه ينبغي أن يحصل المتلمذون على إجازات مدفوعة الأجر، في حين أنّ غالبية منظمات أصحاب العمل لا توافق على ذلك.

يشير بعض المجيبين إلى أنه ينبغي أن يتمتع المتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ويلاحظ المكتب أنّ وضع المتلمذين ليس هو نفسه في جميع الدول الأعضاء. ويقترح العديد من المجيبين أن المسائل المتعلقة "بالإجازة مدفوعة الأجر" ينبغي البت فيها وفقاً للقوانين الوطنية أو الاتفاقات الجماعية. ويلاحظ المكتب أنّ إشارة إلى الظروف الوطنية مدرجة في استهلال النقطة ١٤. ويلاحظ المكتب أيضاً أنّ توصية عامة لإشراك الشركاء الاجتماعيين في جميع أحكام الصك المقترح، مدرجة الآن في النقطة ٧.

في ضوء الردود الواردة والشرح الوارد أعلاه، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٤(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٤ (د) يحق لهم بإجازة مدفوعة الأجر عند تغيبهم بسبب مرض أو حادث؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧٨

لا: ٨

ردود أخرى: ٥

التعليقات

بوركينا فاسو: لا، يُستحسن إرساء آلية تأمين للمتلمذين.

الجمهورية التشيكية: نعم، إذا كانت التلمذة الصناعية تتم بموجب شروط علاقة استخدام.

مالي: لا في حالة وقوع حادث أو مرض غير مهني، حيث ينبغي أن يكون المتلمذون قادرين على الاستفادة من الإجازة المرضية ولكن ليس الإجازة مدفوعة الأجر.

المكسيك: نعم، بما في ذلك التأمين الطبي، وليس مجرد إجازة مدفوعة الأجر، بسبب المرض أو الحادث.

البرتغال: نعم، شريطة أن يتسق الاشتراط مع القوانين والممارسات الوطنية ونُظم الضمان الاجتماعي الخاصة بها.

جمهورية كوريا: ينبغي أن يلقى المتلمذون المعاملة نفسها التي يُعامل بها العمال الآخرون في نفس أماكن العمل بموجب القوانين المحلية، دون تمييز.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ٤

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE: لا. ينبغي أن يتمتع المتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني المرجع الأول فيما يتعلق بحقوقهم ومزاياهم، بما في ذلك الإجازة مدفوعة الأجر.

CACIF: التلمذة الصناعية ليست عملاً، لذا فإن هذا الأمر لا ينطبق.

ESEE: يتوقف ذلك على تشريعات العمل الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ČMKOS، ETUC، ICTU، Unio: نعم. ينبغي تحديد هذه المسألة في عقد العمل / التلمذة الصناعية على أساس الاتفاق الجماعي والشروط المحددة، بالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

CNV، FNV: يجب أن يتمتع المتلمذون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الموظفون فيما يتعلق بالإجازة مدفوعة الأجر جراء التغيب بسبب مرض أو حادث.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً على أنّ المتلمذين ينبغي أن يحق لهم الحصول على إجازة مدفوعة الأجر جراء التغيب بسبب مرض أو حادث، في حين أن غالبية منظمات أصحاب العمل لا توافق على ذلك.

يقترح العديد من المجيبين أنّ المسائل المتعلقة بالإجازة مدفوعة الأجر جراء التغيب بسبب مرض أو حادث ينبغي تحديدها وفقاً للقوانين الوطنية أو الاتفاقات الجماعية. ويلاحظ المكتب أن إشارة إلى الظروف الوطنية مدرجة في استهلال النقطة ١٤. ويلاحظ المكتب أيضاً أن توصية عامة لإشراك الشركاء الاجتماعيين في جميع أحكام الصك المقترح، مدرجة الآن في النقطة ٧.

في ضوء الردود الواردة والشرح الوارد أعلاه، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٤(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٤ (هـ) يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يخص التمييز والعنف والتحرش؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٨٨

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجمهورية الدومينيكية: هذا مطلوب بشدة.

أوروغواي: يعتبر هذا ضرورياً لأنّ المتلمذين قد يكونون أكثر عرضة للتمييز والتحرش.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٨

لا: ٣

ردود أخرى: ٤

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: لا. ينبغي أن يتمتع المتتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني المرجع الأول فيما يتعلق بحقوقهم ومزاياهم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: نعم، تمشياً مع اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠).

ČMKOS، ETUC، ICTU، Unio: هذا يجب أن يقرر مع نقابات العمال ذات الصلة. ينبغي أن يكون لجميع الموظفين الحق في الوصول إلى تدريب الموظفين وينبغي أن يتمتع جميع المتتلمذين بالحق في الوصول إلى التدريب المهم للحصول على التلمذة الصناعية.

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً وأغلبية منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي منح المتتلمذين نفس الحماية وتلقي نفس التدريب مثل الآخرين في مكان العمل فيما يتعلق بالتمييز والعنف والتحرش.

بالنظر إلى أنّ السؤالين ٢٤(ھ) و٢٤(و) يتعاملان مع قضية مماثلة تتعلق بحماية المتتلمذين وتدريبهم، وأنّ السؤالين قد لقيا دعماً واسعاً من الهيئات المكونة، يقترح المكتب تغطية البيانين تحت نفس النقطة ١٤(ھ) التي تنص على "الحصول على نفس الحماية والحصول على نفس التدريب مثل الآخرين في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يتعلق بالتمييز والعنف والتحرش".

السؤال ٢٤ (و) يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يخص السلامة والصحة المهنيتين؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٩٢

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

سويسرا: ينبغي توفير مزيد من الحماية للمتتلمذين القاصرين وتلقي تدريب متعمق فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٩

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي أن يتمتع المتتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني المرجع الأول فيما يتعلق بحقوقهم ومزاياهم، بما في ذلك الحماية الاجتماعية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: نعم، بما يتمشى مع معايير السلامة والصحة المهنيتين ذات الصلة واتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠).

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً وأغلبية منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي منح المتتلمذين نفس الحماية وتلقي نفس التدريب مثل الآخرين في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين.

بالنظر إلى أنّ السؤالين ٢٤(هـ) و٢٤(و) يتعاملان مع قضية مماثلة تتعلق بحماية المتتلمذين وتدريبهم، وأنّ السؤالين قد لقيا دعماً واسعاً من الهيئات المكونة، يقترح المكتب تغطية البيانين تحت نفس النقطة ١٤(هـ) التي تنص على "الحصول على نفس الحماية والحصول على نفس التدريب مثل الآخرين في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يتعلق بالتمييز والعنف والتحرش".

السؤال ٢٤ (ز) يحق لهم بتعويض عند تعرضهم لإصابة مرتبطة بالعمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٨٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ألمانيا: نعم، على سبيل المثال من خلال تغطية التأمين ضد الحوادث في التدريب أثناء العمل وخارجه.

الهند: ينبغي ألا يكون هناك تمييز فيما يتعلق بالإصابات المرتبطة بالعمل.

نيكاراغوا: ينبغي للدول الأعضاء وضع معايير تضمن أن المتتلمذين مسجلون بموجب نُظم الضمان الاجتماعي الخاصة بهم بحيث يكون المؤمن مسؤولاً عن التعويض في حالة وقوع حادث في العمل؛ خلاف ذلك، تقع المسؤولية الكاملة على عاتق المنشأة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٧

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي أن يتمتع المتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني المرجع الأول فيما يتعلق بحقوقهم ومزاياهم، بما في ذلك الحماية الاجتماعية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال على أنه ينبغي أن يحق للمتلمذين الحصول على تعويض عن الإصابات المرتبطة بالعمل، بينما يوافق أقل من نصف منظمات أصحاب العمل على ذلك.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٤(و) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٤ (ح) يحق لهم أي إعانات أخرى؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تحديدها

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٧

نعم: ٥٠

لا: ٣٠

ردود أخرى: ٧

التعليقات

الجزائر: الإقامة والخصومات والمزايا الممنوحة بموجب نظام التعليم.

النمسا: الإقامة أو النقل وإجازة الأمومة / الأبوة وإجازة مقدمي الرعاية.

البحرين: ترى مملكة البحرين أن تحتسب مدة التتلمذ ضمن مدة الخدمة الفعلية عند احتساب المعاشات التقاعدية في نظم التأمينات الاجتماعية مع مراعاة الممارسات الوطنية.

بلجيكا، لبنان: فترة راحة تتخللها (وجبة طعام وشراب ...)

البرازيل: قسائم النقل والوجبات على قدم المساواة مع الموظفين ومعدات الحماية الشخصية ولباس العمل.

الدانمرك: إجازة الأبوة والأمومة والإجازة الوالدية مدفوعة الأجر.

إريتريا: إجازة الأمومة.

إندونيسيا: الحماية في شكل تأمين ضد الحوادث والوفاة في مكان العمل.

إيطاليا: تأمين الإعاقة والشيخوخة وإجازة الأمومة وبدل الأسرة والتأمين الاجتماعي للعمل.

مالي، موريشيوس: التأمين الصحي.

بولندا، البرتغال: التأمين ضد الحوادث.

سيشل: حماية الأمومة والأبوة.

جنوب أفريقيا: إجازة الأمومة والأبوة وإجازة تبني الأطفال.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ٢

لا: ١١

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: ينبغي أن يحدد التشريع الوطني الإعانات الأخرى التي يراها ضرورية للبلد.

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي أن يتمتع المتتلمذون بوضع خاص يختلف عن الموظفين. ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني المرجع الأول فيما يتعلق بحقوقهم ومزاياهم، بما في ذلك الحماية الاجتماعية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٧

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ČMKOS، ETUC، Unio: معدات الحماية وملابس العمل وما إلى ذلك.

CGTP: المعاشات التقاعدية.

رد موحد: ينبغي أن يحصل المتتلمذون على إعانات الأمومة، بما في ذلك الإجازة مدفوعة الأجر، وكذلك إجازة الأبوة والإجازة الوالدية مدفوعة الأجر. ينبغي أن يحصلوا على إجازة لرعاية المعالين. وينبغي أن يحصل المتتلمذون أيضاً على نفس فرص التدريب مثل الآخرين في نفس مكان العمل.

تعليق المكتب

توافق غالبية الحكومات والأغلبية الساحقة من منظمات العمال على أنّ المتتلمذين مؤهلون للحصول على إعانات أخرى غير تلك المحددة أصلاً. ولا تؤيد الغالبية العظمى من منظمات أصحاب العمل تضمين إعانات أخرى. وذكر عدد من المجيبين أنه ينبغي تحديد الإعانات وفقاً للقانون الوطني.

اقترحت بعض الردود أنّه ينبغي للمتتلمذين أن يتلقوا أيضًا إعانات أخرى غير تلك المذكورة حالياً في النقطة ١٤ من الاستنتاجات المقترحة (مثل دعم الإقامة والغذاء والنقل والملابس وإجازة الأمومة والأبوة). ويلاحظ المكتب أنه على الرغم من عدم وجود دعم كافٍ حاليًا لإدراج مثل هذه المقترحات في الاستنتاجات المقترحة، فقد تقترح الهيئات المكونة تعديلات أثناء مناقشات اللجنة التي ستعقد في الدورة ١١٠ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٢) لمؤتمر العمل الدولي، للنظر في تلك المقترحات أو أية مقترحات أخرى في إطار النقطة ١٤. ويلاحظ المكتب أيضاً أنه في سياق التعلم المتواصل، قد يكون من المستحسن أيضًا الحصول على إعانات وخدمات دعم إضافية للبالغين وكبار السن للحصول على تلمذة صناعية جيدة لتجديد المهارات والارتقاء بها.

ولذلك، يقترح المكتب عدم إضافة أية عناصر أخرى إلى النقطة ١٤ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٥ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تضع شروطاً بحيث:

(أ) يمكن أن توفر المنشآت التلمذة الصناعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٤

لا: ٧

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر: كحد أدنى، ينبغي للمنشآت أن تضمن بيئة عمل آمنة للمتلمذين وتعيّن حرفي رئيسي وتمتثل لمحتوى برنامج التدريب.

بلجيكا: ينبغي الموافقة مسبقاً على المنشآت التي ترغب في الحصول على متلمذين.

كرواتيا: ينبغي لكل منشأة ترغب في تقديم التلمذة الصناعية أن تفي بالمتطلبات المكانية والمادية والشخصية المنصوص عليها.

الكويت: نعم، على أن توفر المنشأة برامج تلمذة صناعية تستوفي عدداً من المعايير وتثبت امتلاكها بيئة وتجهيزات عمل مناسبة وقادرة مع توفير التدريب للكفاءات المطلوبة.

أوروغواي: من الضروري ضمان الظروف التي تضمن العمل اللائق، على النحو الذي حددته منظمة العمل الدولية، وبالتالي يوصى بأن تكون هناك متطلبات أساسية للمنشآت التي ترغب في تدريب المتلمذين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٩

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE: ينبغي تحديد كل هذه النقاط وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبموافقة الشركاء الاجتماعيين. بشكل عام، تحرص قطاعات الأعمال على توفير المزيد من التلمذة الصناعية من خلال الشركات بدلاً من مؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. ويمكن لمؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين سد الفجوات ولكن على نُظم التلمذة الصناعية أن تسترشد بقطاعات الأعمال (وليس المدارس).

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ČMKOS، ETUC، ICTU: ينبغي أن تمتثل المنشآت لشروط النوعية لتوفير التلمذة الصناعية.

UGT: يجب أن تتمتع المنشآت بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتوفير التلمذة الصناعية ويجب ضمان إجراء هذه البرامج في بيئات عمل آمنة وعالية الجودة.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً وأغلبية منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي للدول الأعضاء تحديد الشروط التي يجوز بموجبها للمنشآت أن توفر التلمذة الصناعية. ويقترح بعض المجيبين أنه ينبغي استشارة الشركاء الاجتماعيين.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٥(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٥ (ب) يمكن أن توفر المؤسسات التعليمية والتدريبية تدريباً خارج العمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧٣

لا: ١٢

ردود أخرى: ٦

التعليقات

أوروغواي: يجب ضمان قدرة وملاءمة وقانونية المؤسسات التعليمية والتدريبية لتقديم التدريب خارج العمل ويجب تقييمها والإشراف عليها من قبل مؤسسات مختصة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ٧

لا: ٨

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CEC، IOE: ينبغي تحديد كل هذه النقاط وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبموافقة الشركاء الاجتماعيين. بشكل عام، تحرص قطاعات الأعمال على توفير المزيد من التلمذة الصناعية من خلال الشركات بدلاً من مؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. ويمكن لمؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين سد الفجوات ولكن على نُظم التلمذة الصناعية أن تسترشد بقطاعات الأعمال (وليس المدارس).

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٥

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ACTU: لا يجد جميع الشباب تلمذة صناعية، لذلك يجب توفيرها خارج المنشآت. وينبغي تقديمها للشباب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي (مثل اللحاق بالمهارات الأساسية والدعم النفسي والاجتماعي والدروس الخصوصية) لإكمال تلمذتهم الصناعية بنجاح.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية الساحقة من منظمات العمال على أنه ينبغي للدول الأعضاء تحديد الشروط التي بموجبها يمكن للمؤسسات التعليمية والتدريبية تقديم تدريب خارج العمل. ولا توافق غالبية منظمات أصحاب العمل على ذلك.

ويتمثل الاعتراض الرئيسي لمنظمات أصحاب العمل في أنّ مثل هذه المسائل ينبغي تحديدها وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

ويلاحظ المكتب أنّ إشراك الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ أحكام الصك قد تم تناوله الآن في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٥(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٥ (ج) يمكن أن تساعد الجهات الوسيطة في توفير التلمذة الصناعية أو تنسيقها أو دعمها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٩

نعم: ٧١

لا: ١٢

ردود أخرى: ٦

التعليقات

أرمينيا: هذا البيان ينطبق فقط في البلدان التي يوجد فيها جهات وسيطة.

إيطاليا: قد تكون الجهات الوسيطة المشاركة في التلمذة الصناعية عامة أو خاصة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون لدى المنظمات الخاصة اعتماد رسمي. وينبغي تحديد نوع الجهات الوسيطة التي قد تساهم في توفير أو تنسيق أو دعم التلمذة الصناعية ونطاق مسؤوليتها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٦

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CEC، IOE: ينبغي تحديد كل هذه النقاط وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبموافقة الشركاء الاجتماعيين. بشكل عام، تحرص قطاعات الأعمال على توفير المزيد من التلمذة الصناعية من خلال الشركات بدلاً من مؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. ويمكن لمؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين سد الفجوات ولكن على نُظم التلمذة الصناعية أن تسترشد بقطاعات الأعمال (وليس المدارس).

CIP: لدينا شكوك فيما يتعلق بدور الجهات الوسيطة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٧

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي تحديد نوع الجهات الوسيطة التي قد تساعد في توفير أو تنسيق أو دعم التلمذة الصناعية ونطاق مسؤولياتها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية الساحقة من منظمات العمال على أنه ينبغي للدول الأعضاء تحديد الشروط التي بموجبها يمكن للجهات الوسيطة توفير أو تنسيق أو دعم التلمذة الصناعية. ولا توافق غالبية منظمات أصحاب العمل على ذلك.

وعلى غرار ما سبق، يتمثل الاعتراض الرئيسي لمنظمات أصحاب العمل في أنّ مثل هذه المسائل ينبغي تحديدها وفقاً للقوانين والممارسات الوطنية وبالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

وتذكر العديد من منظمات العمال أيضًا أنه ينبغي تحديد نوع الجهات الوسيطة ومسؤولياتها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

ويلاحظ المكتب أنّ إشراك الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ أحكام الصك قد تم تناوله الآن في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٥(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٦ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير من أجل استمرار تطوير وتعزيز قدرة الوكالات الحكومية والشركاء الاجتماعيين من أجل مواجهة التحديات المؤثرة على التلمذة الصناعية الجيدة، على غرار التغيرات التكنولوجية وظهور أشكال جديدة من ترتيبات العمل؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٨٤

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

كندا: نعم، التوصية بأن يتم الاتفاق على هذه المسائل على المستوى المحلي وبناءً على مدخلات من الشركاء الاجتماعيين.

الجمهورية الدومينيكية: نعم، وخاصة وزارات العمل.

فنلندا: نعم، إذا كان الصك يتخذ شكل توصية.

العراق: ليس ضرورياً ولأنه إجراء منطقي ستتخذه المؤسسات.

المكسيك: نعم، وفقاً للإطار القانوني لكل بلد وتمشياً مع اختصاص الأطراف المعنية.

نيكاراغوا: نعم. من المهم إنشاء آليات تسهّل الحوار والتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة. وينبغي اعتماد التدابير على جميع المستويات، بما في ذلك من قبل الهيئات الحكومية والشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين.

المملكة المتحدة: ينبغي أن يتضمن هذا البيان إشارة إلى "حسب الضرورة ووفقاً للظروف / الحاجة الوطنية".

الولايات المتحدة: نعم، بشرط تعديل البيان ليصبح "التغيرات التكنولوجية وظهور أشكال جديدة من ترتيبات العمل، بما في ذلك تكثيف "الانقسام "في مكان العمل والتصنيف الخاطئ للموظفين" و"تعزيز القدرة أو الحفاظ عليها".

أوروغواي: يجب مراقبة وتقييم القدرات على توفير الأدوات المناسبة للتلمذة الصناعية عالية الجودة بانتظام.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: ينبغي أن تحافظ مؤسسات التدريب على حوار مستمر مع الشركات لضمان اتساق التدريب المهني مع متطلبات القطاع الإنتاجي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي تحديد هذه التدابير بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وينبغي أن تضمن أنّ أشكال العمل الجديدة تضمن العمل اللائق وتؤدي إلى العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، بما يتمشى مع إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩.

HAK-İŞ: ينبغي إدراج إشارة إلى الاستراتيجيات القابلة للتكيف والسياسات البديلة.

OGBL: ينبغي النظر في إنشاء صندوق للنهوض بالتلمذة الصناعية، يُدار على أساس ثلاثي.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان. ويشير عدد من الحكومات إلى أنّ الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتطوير وتعزيز قدرة الوكالات الحكومية والشركاء الاجتماعيين ينبغي تحديدها على المستوى المحلي بناءً على الظروف والاحتياجات الوطنية. وتسلط إحدى الحكومات ومنظمة أصحاب العمل الضوء أيضاً على أهمية تسهيل الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤسسات وشركات التدريب، وتطوير قدراتهم. ويشدد عدد من منظمات العمال على ضرورة تحديد التدابير بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

ويقترح العديد من الردود على أسئلة مختلفة بناء قدرات المدربين.

استجابة لهذه الاقتراحات، يقترح المكتب إضافة "مدرسين ومدربين داخل الشركة وخبراء آخرين مشاركين في التلمذة الصناعية" إلى النقطة ١٦. وبغية إتاحة المرونة للدول الأعضاء لتطوير القدرات وفقًا للاحتياجات الوطنية، يقترح المكتب عدم تضمين تفاصيل توضيحية مثل التغيرات التكنولوجية وظهور أشكال جديدة لترتيبات العمل.

السؤال ٢٧ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن رصداً وتقييماً منتظمين لأنظمة التلمذة الصناعية وبرامجها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٦

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بلجيكا: ينبغي تضمين إرشادات لتحديد الأهداف والمؤشرات، مما قد يؤدي إلى الرصد والتقييم على المستويين الأوروبي أو العالمي.

البوسنة والهرسك: ينبغي للدول الأعضاء تقييم هذه الحاجة حسب احتياجاتها وقدراتها.

الجمهورية التشيكية: سيكون من المناسب إجراء التقييمات في الفترات الموصى بها (ولكن غير الإلزامية) أو فيما يتعلق بالمعالم ذات الصلة.

اليونان: ينبغي للمقيّمين الخارجيين أن يقيّموا نُظم التلمذة الصناعية بانتظام.

غواتيمالا: ينبغي أن تشمل هذه التدابير الدعم والإشراف وردود الفعل.

أيرلندا: قد تحتاج هذه التدابير إلى أن تأخذ في الاعتبار هيكليات ضمان النوعية الوطنية والمؤسسية.

موريتانيا: نوصي بتنفيذ آلية للرقابة والتحسين المستمر للنظام، إلى جانب الرصد والتقييم.

باكستان: نعم، بدعمٍ من المنظمات الوسيطة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE: ينبغي تصميم هذه التدابير بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.

MEDEF: ينبغي اتخاذ هذه الإجراءات بالشراكة مع الشركات والشركاء الاجتماعيين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد، GSEE: ينبغي تحديد هذه التدابير بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

UGT: من الضروري تحديد نظام تقييم قوي من منظور مختلف أصحاب المصلحة وعلى أساس النجاعة والفعالية والكفاءة.

تعليق المكتب

تدعم الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل إدراج البيان. وتشير العديد من الحكومات إلى أنه ينبغي أن يستند رصد وتقييم التلمذة الصناعية إلى الاحتياجات المحلية وأن يأخذا في الاعتبار هيكليات ضمان النوعية الوطنية والمؤسسية. ويؤكد عدد من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أنّه ينبغي تحديد التدابير المتعلقة بالرصد والتقييم، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٧ من الاستنتاجات المقترحة.

خامساً - اتفاق التلمذة الصناعية

السؤال ٢٨ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء التأكد من أن جميع حالات التلمذة الصناعية خاضعة لاتفاق مكتوب يبرم بين المتتلمذ والمنشأة أو الجهة الوسيطة ويمكن كذلك أن يوقع عليه طرف ثالث مثل مؤسسة تعليمية أو تدريبية، إذا سمحت بذلك القوانين والتشريعات الوطنية؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٧

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

أستراليا: تؤيد أستراليا استخدام الاتفاقات كوسيلة لضمان وعي المتتلمذين باستحقاقاتهم ومتطلبات وظائفهم.

النمسا، اسبانيا، الإمارات العربية المتحدة: ينبغي عدم السماح للجهات الوسيطة بإبرام اتفاق تلمذة صناعية.

بلغاريا: سيضمن ذلك حقوق ومسؤوليات كل طرف من الأطراف المشاركة في العملية.

كندا، المملكة المتحدة: نظراً للقدرات الإلكترونية الحالية لتسجيل الاتفاقات، قد يكون استخدام مصطلح "مكتوب" قديماً. وينبغي السماح بالبدائل الرقمية عوضاً عن الكتابة.

الهند، ليسوتو، موريتانيا، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، أوروغواي: ينبغي لفرادى الدول والأطر القانونية الوطنية أن تحدد العدد الدقيق للموقعين.

المملكة العربية السعودية: مع ما يتمشى مع النظم والتشريعات الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

DA: إفساح المجال أمام الممارسات الوطنية ودور الشركاء الاجتماعيين.

IOE: يمكن أن يكون هذا مفيداً لضمان وضوح الأدوار والتوقعات منذ البداية.

SETE: ينبغي أن يُطلب من أصحاب المصلحة الثلاثة التوقيع على الاتفاق (المؤسسة التعليمية والمتتلمذ والمنشأة).

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي وضع اتفاق التلمذة الصناعية وفقاً لأحكام التشريع الوطني أو الاتفاقات الجماعية. وينبغي وضع اتفاقات التلمذة الصناعية بين المتتلمذين والجهة الوسيطة، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

ČMKOS، CNV، ETUC، FNV، TUC، UNSA: ينبغي أن يُسمى الاتفاق المكتوب عقداً.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال مع هذا البيان. في حين أشارت ثلاث حكومات إلى أنه ينبغي ألا توقع الجهات الوسيطة على الاتفاق، فإنّ غالبية منظمات العمال تؤكد أنّ الاتفاقات المبرمة بين المتتلمذين والجهات الوسيطة يتم إنشاؤها بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وأنّ الاتفاقات ينبغي أن تتم وفقاً لأحكام التشريع الوطني أو الاتفاقات الجماعية. وتفضل بعض منظمات العمال أن تسمي الاتفاق عقداً.

تقترح حكومتان وضع اتفاق معياري أو نموذجي. ويلاحظ المكتب أنّ هذا الاقتراح جرى تناوله في النقطة ٢٠.

سلطت حكومتان الضوء على ضرورة توضيح الإشارة إلى اتفاق "مكتوب" لتشمل الاتفاقات الإلكترونية. ويرى المكتب أنّ مصطلح "مكتوب" يجب أن يُفهم على أنه نقيض لكلمة "شفهي" ولا يشير إلى وسيط معين، مثل المستند الورقي أو المستند الرقمي. وتعد مسألة صلاحية العقد الإلكتروني في سياق التلمذة الصناعية أو التمرن أحد تفاصيل قانون العقود العام، التي يتركها القانون الوطني ليحددها. بالإضافة إلى ذلك، إنّ مصطلح "اتفاق مكتوب" لا يستبعد الاتفاقات الإلكترونية ولا يمنع الإدارات الوطنية من التصريح بإبرام اتفاقات مكتوبة في شكل إلكتروني.

وبالتالي، لا يقترح المكتب أية تغييرات على النقطة ١٨ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٩ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء التأكد من أن اتفاق التلمذة الصناعية:

(أ) يحدد بوضوح دور كل طرف وحقوقه والتزاماته، وفقاً للمعايير المعنية الخاصة بالمهنة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٩

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

أستراليا: بينما تؤيد أستراليا إدراج العناصر المحددة في السؤال ٢٩، قد يكون من الضروري التحلي ببعض المرونة للسماح باختلاف الظروف الوطنية.

موريتانيا: من شأن التحديد الواضح للأدوار والحقوق والالتزامات الخاصة بأطراف عقد التلمذة الصناعية أن يساعد على تجنب اللبس بين هذه العلاقة وعلاقة الاستخدام التعاقدية.

المغرب: سيمكّن ذلك من رصد الاتفاق وتقييمه.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

IOE، CEC، BDA: هذا يمكن أن يضيف قيمة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: يجب أن تشير الاتفاقات المكتوبة إلى المعايير المهنية ذات الصلة و/ أو الاتفاق الجماعي المبرم في القطاع أو الفرع بهدف التأكد من أنّ المتلمذين على دراية بحقوقهم وظروف عملهم وتدريبهم. وينبغي أن تشمل الاتفاقات حق المتلمذين في الانضمام إلى نقابة والمفاوضة جماعياً، تمشياً مع اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات تقريباً والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال مع هذا البيان.

تشدد الغالبية العظمى من منظمات العمال على أنّه ينبغي للاتفاقات أن تشير إلى الاتفاقات الجماعية المعمول بها وأن تشمل حقوق المتلمذين في الانضمام إلى نقابة والمفاوضة جماعياً. ويلاحظ المكتب أنّ هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية قد اتخذت وجهة نظر مفادها أنّ الأشخاص المعينين بموجب اتفاقات التدريب ينبغي أن يكون لهم الحق في التنظيم والمشاركة في المفاوضة الجماعية، بغض النظر عما إذا كانوا موظفين أم لا. ورداً على السؤال ٧، يتفق المجيبون بشدة على أنّ ديباجة أي صك قد يتم اعتماده ينبغي أن تقر بتطبيق هذه الحقوق كمعيارين أساسيين معترف بهما في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨.

بالنظر إلى أنّ أدوار ومسؤوليات الأطراف بحاجة إلى توضيح فيما يتعلق بكافة الجوانب الرئيسية للتلمذة الصناعية، يقترح المكتب تعديل النقطة ١٩(أ) من الاستنتاجات المقترحة ليصبح نصها كما يلي: "يحدد بوضوح أدوار الأطراف وحقوقها والتزاماتها."

السؤال ٢٩ (ب) يضم أحكاماً تنظّم مسائل مثل مدة التلمذة الصناعية والأجر وعدد ساعات العمل والحق في الإجازات والسلامة والصحة المهنيتين والضمان الاجتماعي وتسوية النزاعات وإنهاء اتفاق التلمذة الصناعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٨

لا: ٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

النمسا، ألمانيا: لا يلزم تضمين كل هذه المسائل بشكل صريح في اتفاق التلمذة الصناعية إذا كانت تحكمها قوانين أخرى.

ليسوتو: سيسمح هذا لجميع الأطراف المعنية، وخاصة المتتلمذ، بمعرفة ما يمكن توقعه في برنامج التلمذة الصناعية وبالتالي اتخاذ قرار مستنير.

إندونيسيا: لا يعترف برنامج التلمذة الصناعية بمصطلح "الحق في الإجازات" لأنّ ذلك يشير إلى استحقاقات الموظف، في حين أنّ المتتلمذ ليس موظفاً بعد.

موريشيوس: سيساعد هذا على تجنب سوء المعاملة وضمان معاملة المتتلمذين معاملة عادلة.

المغرب: نعم، من أجل حماية الحقوق الأساسية في عمل المتتلمذين.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

CEC، BDA، IOE: يمكن لذلك أن يضيف قيمة، ولكن يجب أن يكون متسقاً مع القوانين المحلية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: نعم، وفقاً للوائح الوطنية والاتفاقات الجماعية.

BAK، ÖGB: لا سيما في ضوء حقيقة أن المتتلمذين غالباً ما يكونون صغيري السن، ينبغي أن يكون محتوى اتفاق التلمذة الصناعية شاملاً وملموساً قدر الإمكان.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات وتقريباً جميع منظمات العمال والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان.

تقترح حكومتان أن يقتصر عدد العناصر على تلك غير المدرجة في اللوائح الأخرى وتسلط بعض منظمات أصحاب العمل الضوء على أنّ الأحكام ينبغي أن تكون متسقة مع التشريعات الوطنية. وتؤكد منظمات العمال على ضرورة أن تسلّط الاتفاقات الضوء على جميع العناصر ذات الصلة بما يتمشى مع اللوائح الوطنية والاتفاقات الجماعية. ويشير المكتب إلى أنه في حالة تناول مسائل معينة بالفعل من خلال أشكال أخرى من التنظيم، بما في ذلك الاتفاقات الجماعية، سيكون متاحاً أمام دولة عضو بعينها الطلب أن يتضمن اتفاق التلمذة الصناعية مجرد إحالة مرجعية إلى اللائحة الأخرى أو شرح تأثيرها.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٩(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٩ (ج) يسجّل وفقاً للشروط الصادرة عن السلطة المختصة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

استونيا: تبرز الحاجة إلى توضيح تعريف السلطة المختصة ودورها.

المغرب: من شأن ذلك أن يسمح للسلطة المختصة في التلمذة الصناعية الجيدة بالتحقق من الأهلية والقيام بالرصد والتقييم.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CEC، BDA، IOE: حسب مقتضى الحال.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٤

لا: ٧

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BAK، ÖGB: ينبغي على السلطة التحقق من محتوى اتفاق التلمذة الصناعية وليس فقط تحديد نوع التسجيل.

ČMKOS، ETUC، ICTU: ينبغي أن يكون ذلك بمثابة مسألة قرار وطني.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والغالبية العظمى من منظمات العمال مع البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ١٩(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٩ (د) يوقّع عليه بالنيابة عن المتلمذ، حيثما يكون قاصراً، أحد والديه أو وصي أو ممثل قانوني عنه، وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح الوطنية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٥

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

الجمهورية التشيكية، الهند: يجب أن تستند هذه المسألة إلى القوانين واللوائح الوطنية.

نيكاراغوا: تجدر الإشارة إلى أنّ التشريعات الوطنية يجب أن تمتثل لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

صربيا: ينبغي استشارة المتلمذ حتى لو كان قاصراً.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٤

لا: ١

ردود أخرى: صفر

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ČMKOS، ETUC: يجب أن يكون ذلك بمثابة مسألة قرار وطني.

FESTU: إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون الوطني.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً مع هذا البيان.

بينما تبرز بعض الحكومات ومنظمات العمال أن هذا القرار ينبغي أن يُترك للدول الأعضاء، تقترح بعض الحكومات أنه يجب على المتلمذين التوقيع على الاتفاق حتى عندما يُطلب من الوصي القانوني، وفقًا للقوانين واللوائح الوطنية، التوقيع بالنيابة عنهم. وتطلب بعض الحكومات توضيحاً لمصطلح "قاصر".

ويلاحظ المكتب أنّ مصطلح "قاصر" يمكن تعريفه من خلال القوانين واللوائح الوطنية. وتم تناول الحد الأدنى لسن المتلمذين في النقطة ١٢(أ) من الاستنتاجات المقترحة. وتنص المادة ٦ من اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) على أن الاتفاقية لا تنطبق على العمل المنجز في مؤسسات التعليم أو التدريب أو على العمل الذي يقوم به أشخاص تبلغ أعمارهم ١٤ عامًا أو أكثر في المنشآت كجزء لا يتجزأ من برامج التعليم أو التدريب المنظمة بشكل مناسب.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إجراء أية تغييرات على النقطة ١٩(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٢٩ (هـ) يضم أية عناصر أخرى؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٧٩

نعم: ٢٧

لا: ٤٥

ردود أخرى: ٧

التعليقات

الجزائر: فترة اختبار.

بلجيكا: وسائل الاتصال والتقييم بين الأطراف المختلفة؛ خطة تدريب، بما في ذلك مسار تدريب المتعلم والمهارات الواجب اكتسابها.

بلجيكا، العراق، البرتغال: نوع المؤهل.

جمهورية أفريقيا الوسطى، العراق: توزيع الوقت بين الشركة والمدرسة.

كولومبيا: نظام التزويد بالمعلومات على نحو منتظم.

اكوادور: شكل وطرق الدفع.

ناميبيا: تفاصيل عن مؤسسة التدريب.

نيكاراغوا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الولايات المتحدة، أوروغواي: حكم بشأن عدم التمييز (الجنس، الأشخاص ذوو الإعاقة).

أوروغواي، زمبابوي: حكم ضد التحرش.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٠

نعم: صفر

لا: ١٠

ردود أخرى: صفر

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٥

نعم: ٢٤

لا: ٨

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ظروف العمل والتدريب؛ المهنة والمؤهلات المستهدفة؛ نوع العمل المؤدى؛ دورية الأجر؛ الوصول إلى التدريب أثناء العمل وخارجه، بما في ذلك نسبة التدريب أثناء العمل وخارجه؛ الوصول إلى فرص التدريب؛ الإشارة إلى أي اتفاق جماعي والقواعد المحددة لهذا الاستخدام؛ تحديد الشخص الذي سيعمل كوصي أو مشرف؛ شروط التحويل إلى شركات أخرى؛ التقييم وتقديم الشهادات؛ حق المتتلمذين في الانضمام إلى نقابة والمفاوضة جماعياً.

BAK، ÖGB: الاتفاق الجماعي؛ الأجر؛ المهنة والمواقع المادية للتلمذة الصناعية.

OGBL: مقدار بدل التلمذة الصناعية؛ ساعات التعلم الأسبوعية (أثناء العمل وخارج العمل)؛ استحقاقات العطل؛ الشروط التي يمكن بموجبها إنهاء الاتفاق والإجراءات الواجب اتباعها لإنهائه.

Unifor: الانعكاسات المحتملة لضعف الموقف وسوء الحضور.

تعليق المكتب

في حين لا تقترح جميع منظمات أصحاب العمل وأغلبية الحكومات أي عناصر إضافية، فإنّ غالبية منظمات العمال تقدم مقترحات.

من بين العناصر الإضافية المدرجة من قبل الحكومات ومنظمات العمال، يتم ذكر ما يلي بشكل متكرر: أحكام بشأن عدم التمييز؛ نوع المؤهل؛ نوع التقييم؛ معلومات الاتصال؛ تقسيم الوقت بين المؤسسة المضيفة والمؤسسة التعليمية؛ ظروف العمل؛ تحديد المرشد / المشرف أثناء العمل؛ حق المتتلمذين في الانضمام إلى نقابة.

ويلاحظ المكتب أنّ بعض هذه المسائل تعالجها قوانين ولوائح أخرى وأنّ الدول الأعضاء ستكون في أي حال حرة في طلب اتفاقات بشأن التلمذة الصناعية للتعامل مع مسائل إضافية. وفيما يتعلق بالحق في الانضمام إلى نقابة، يشير المكتب إلى التعليقات الواردة أعلاه فيما يتعلق بالردود على السؤال ٢٩(أ).

في ضوء الردود المتلقاة، يقترح المكتب عدم تحديد أي مسائل إضافية يتناولها اتفاق التلمذة الصناعية، بخلاف تلك المحددة في النقطة ١٩ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٠ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء وضع نموذج لاتفاق التلمذة الصناعية لتسهيل اتساقه وتماثله والالتزام به؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٧٥

لا: ١٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

كندا: يمكن أن يعمل اتفاق نموذجي على تعزيز معيار نظام تلمذة صناعية يعمل بشكل جيد، ولكن ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات التي قد توجد بين الولايات القضائية.

جيبوتي: يجب السماح ببعض المرونة في ضوء طبيعة العقد، دون المساس بحقوق العمل الأساسية.

جنوب أفريقيا، السودان، توغو: من شأن عقد موحّد للتلمذة الصناعية مرفق بإحدى الصكوك أن يجعل من الممكن توحيد الممارسات على مستوى الدول الأعضاء.

الولايات المتحدة: قد لا يكون من الممكن وجود نموذج واحد في العديد من الدول الأعضاء، نظراً للاختلافات بين برامج التلمذة الصناعية المختلفة والصناعات المختلفة. ومع ذلك، قد تجد بعض الدول الأعضاء أنّ وضع مثل هذا النموذج يناسب ظروفها الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٠

لا: ٥

ردود أخرى: صفر

التعليقات

BDA، CEC، IOE: نعم ولكن بموافقة أصحاب العمل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٤

لا: ٥

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: ينبغي وضع اتفاق التلمذة الصناعية بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

ČMKOS، ETUC، Unio، UNSA: ينبغي أن يكون ذلك مسألة قرار وطني مع الشركاء الاجتماعيين.

تعليق المكتب

تؤيد هذا البيان الغالبية العظمى من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل والأغلبية الساحقة من منظمات العمال.

يلاحظ المكتب أنّ هناك بعض اللبس في تفسير البيان لأنّ بعض المجيبين يقترحون أن يتضمن الصك الدولي اتفاقاً نموذجياً، في حين أنّ البيان يقترح أنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تضع اتفاقاً نموذجياً (على مستوى البلد/ الدولة/ القطاع). علاوة على ذلك، تصر منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، سواءً بسواء، على إجراء مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين بشأن وضع الاتفاق النموذجي. كما يلاحظ المكتب أنّ إشراك الشركاء الاجتماعيين في جميع أحكام الاستنتاجات المقترحة جرى تناوله في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٠ من الاستنتاجات المقترحة.

سادساً - المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة

السؤال ٣١ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين في التلمذة الصناعية؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٨٩

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

التعليقات

النمسا: يمكن أن تشمل التدابير تدابير هادفة لزيادة نسبة النساء أو الرجال في قطاعات معينة أو لزيادة نسبة النساء في التلمذة الصناعية في جميع المجالات.

إسرائيل: تشجيع الطالبات بشكل خاص في المهن التكنولوجية.

مالي: تشكل مستويات التلمذة الصناعية غير المتكافئة بين النساء والرجال تهديداً أمام تحقيق أهداف التعليم والتدريب على المستوى الوطني.

البرتغال: ينبغي أن يتضمن الصك تدابير لتعزيز المساواة والتنوع والاندماج الاجتماعي في التعلم المتواصل، من أجل تطوير الكفاءات التي تمكّن من المشاركة الكاملة في المجتمع والتحولات الناجحة في سوق العمل.

سويسرا: ينبغي للدول الأعضاء كذلك أن تتخذ تدابير لتعزيز المساواة قبل التوظيف، في الوصول إلى المتلمذين واختيارهم.

أوروغواي: قد تشمل التدابير تنفيذ الإجراءات الإيجابية وبناء الوعي الجنساني للمؤسسة المضيفة وتعزيز مسؤوليات تقديم الرعاية المشتركة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٠

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

CACIF: يجب عدم تحديد الحصص.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: نعم، بما في ذلك من خلال تحديد حصص الجنسين وبما يتمشى مع اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠) واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١) واتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠).

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال وأغلبية منظمات أصحاب العمل تؤيد هذا البيان.

في حين أنّ العديد من الحكومات وأغلبية منظمات العمال تقترح حصصاً للجنسين وعملاً إيجابياً، فإنّ بعض منظمات أصحاب العمل لا تتفق مع هذه التدابير. ويلاحظ المكتب أنّ الأمر متروك للدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن التدابير المناسبة لتعزيز المساواة بين الجنسين وفقاً للظروف الوطنية.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى صكوك منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة والتخلص من التمييز والتحرش، يلاحظ المكتب النية في التعامل مع هذه الأمور في النقطة ١٤(ه) من الاستنتاجات المقترحة.

لذلك، وفي ضوء الردود الواردة، لا يقترح المكتب أية تغييرات على النقطة ٢١ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٢ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تعزز المساواة والتنوع والإدماج الاجتماعي في التلمذة الصناعية، وتولي مراعاة خاصة لحالة واحتياجات كل من:**

(أ) الأشخاص المعوقون؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٨

لا: ١

ردود أخرى: ٤

التعليقات

البرتغال: يُنظر إلى التعلم / التدريب على أنه عامل مهم في تزويد الأشخاص المعوقين بالمهارات والمعارف لتسهيل الوصول إلى العمل.

سويسرا: يعتبر الانتقال من التلمذة الصناعية إلى العمل صعباً بشكل خاص بالنسبة للمتلمذين من ذوي الإعاقة. وأثناء إجراءات التقييم وشهادة المهارات، يجب تحديد نظام للتعويض عن المساوئ.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٢

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: سيتسق ذلك مع إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

APA: ينبغي تحديد حصة دنيا للأشخاص المعوقين في مكان العمل.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية الكبيرة من منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تؤيد البيان.

في ضوء الردود الواردة، لا يقترح المكتب بالتالي أية تغييرات على النقطة ٢٢(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٢ (ب) الأشخاص في الاقتصاد غير المنظم؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٧٣

لا: ١٤

ردود أخرى: ٧

التعليقات

بوركينا فاسو، ليسوتو، المغرب، البرتغال: من شأن ذلك أن يسهم في الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، IOE: ينبغي أن يكون هناك شرط أن يبذل مختلف أصحاب المصلحة جهوداً لتعزيز انتقال أقوى من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم.

CACIF: شريطة أن يكون الهدف هو إضفاء الطابع المنظم على ترتيبات العمل لهؤلاء الأشخاص وليس دعم حالات السمة غير المنظمة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٧

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNTT: ينبغي التذكير بأهمية توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤).

تعليق المكتب

غالبية كبيرة من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل والأغلبية الساحقة من منظمات العمال تؤيد البيان.

تسلط بعض الحكومات الضوء على الاختلاف بين الأشخاص في الاقتصاد غير المنظم، الذين ينبغي تضمينهم في التلمذة الصناعية كمتلمذين والشركات غير المنظمة المستبعدة بموجب القوانين واللوائح الوطنية الحالية.

يشير المكتب إلى أنّ الفقرة ١٥(و) من توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز سياسات للتعليم وتنمية المهارات تدعم التعلم المتواصل وتقر بالتعلم السابق من قبيل التعلم من خلال نظم التلمذة الصناعية غير المنظمة، مما يوسع الخيارات أمام العمالة المنظمة. كما يلاحظ المكتب الاقتراح الداعي إلى إدراج إشارة إلى التوصية رقم ٢٠٤ في النقطة ٣ (و) من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٢(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٢ (ج) كبار السن؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٧٤

لا: ١٣

ردود أخرى: ٦

التعليقات

الصين: اعتماداً على حالتهم الصحية ومدى كفاية الكفاءات للوظيفة.

جيبوتي: نظراً إلى السياق العالمي الراهن، سيضطر كبار السن إلى إعادة التدريب من أجل التكيف مع احتياجات سوق العمل.

الهند، جنوب أفريقيا، البرتغال: نعم، من أجل تعزيز التعلم المتواصل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٠

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: ينبغي أن تكون البلدان حرة في وضع سياساتها الخاصة بشأن هذا الموضوع، لذلك ينبغي ألا يكون هناك أي التزام بهذا المعنى في الصك الدولي.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

CCOO: لا يمكن أن يكون الشخص "كبير السن" معياراً لاعتباره شخصاً "مستضعفاً"، حيث يمكن أن يكون الشخص كبير السن مؤهلاً تماماً.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً مع هذا البيان. ومع ذلك، تشير بعض الردود إلى عدم التوصية بإجراء إيجابي لهذه المجموعة. ويشير المكتب إلى أهمية إعادة اكتساب مهارات الأشخاص الذين هم في سن العمل والارتقاء بها، وأنه قد يُترك للدول الأعضاء اتخاذ تدابير محددة وفقاً للظروف الوطنية.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٢(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٢ (د) العاطلون عن العمل لفترة طويلة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٤

نعم: ٨٥

لا: ٥

ردود أخرى: ٤

التعليقات

كرواتيا: يمكن أن تكون التلمذة الصناعية مثالية لإعادة دمج العاطلين عن العمل لفترة طويلة في سوق العمل.

اسبانيا: يجب عدم الخلط بين هذه البرامج والمبادرات المطلوبة على قدم المساواة والتي تعيد العاطلين عن العمل لفترة طويلة إلى العمل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ١٠

لا: ٣

ردود أخرى: ١

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

OGBL: نعم، مع الحرص في الوقت نفسه على ألا تصبح التلمذة الصناعية إجراءً اجتماعياً أو إجراءً لمكافحة البطالة.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات والغالبية العظمى من منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً تؤيد هذا البيان.

ولذلك، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٢(د) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٢ (هـ) الأشخاص المنتمون إلى أقليات محرومة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٤

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

كندا: بينما تتفق الحكومات على أنّه ينبغي تضمين الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات محرومة، أشار الكثيرون إلى أنه ليس من الواضح كيف يتم تعريف "الأقليات المحرومة".

أيرلندا: ينبغي أن يشمل ذلك الأقليات المحرومة والعرقية ضمن السياقات الوطنية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١٢

لا: ٢

ردود أخرى: ١

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي تضمين الشعوب الأصلية.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً مع البيان.

تطلب بعض الحكومات مزيداً من التوضيح حول مصطلح "الأقليات المحرومة". ويقترح آخرون التحدث عن "الأقليات العرقية" ويقترح العديد من منظمات العمال إضافة إشارة إلى الشعوب الأصلية.

ويلاحظ المكتب أنّ المادتين ٢١ و٢٢ من اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) تدعيان إلى تكافؤ الفرص فيما يتعلق بتدابير التدريب المهني.

عليه، يقترح المكتب تعديل النقطة ٢٢(ه) من الاستنتاجات المقترحة لتصبح "الأشخاص المنتمين إلى الأقليات أو إلى الشعوب الأصلية والقبلية".

السؤال ٣٢ (و) المهاجرون واللاجئون والأشخاص المهجّرون داخلياً والنازحون قسراً وغيرهم من الأشخاص في أوضاع استضعاف؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٧٨

لا: ١٠

ردود أخرى: ٤

التعليقات

الدانمرك: ينبغي أن ينطبق الصك فقط على اللاجئين، بالإضافة إلى المهاجرين الذين لديهم إقامة قانونية ولهم الحق في العمل كمتتلمذ.

اليونان: شريطة أن يستوفوا الشروط وتبرز ضرورة توفير برامج محددة للتلمذة الصناعية لهم (مثل الفصل التحضيري للتلمذة الصناعية).

الهند: ينبغي تنظيمه وفقاً للقوانين والظروف الوطنية.

ميانمار: ينبغي أن يتم ذلك فقط لأولئك الذين يستوفون شروط التلمذة الصناعية.

سويسرا: من المهم تعزيز الوصول إلى التلمذة الصناعية لفئات الأشخاص المذكورين في السؤال ٣٢(ب) و(ج) و(د) و(ه) و(و). ومع ذلك، ينبغي ألا تستهدف نُظم التلمذة الصناعية فئات الأشخاص في أوضاع استضعاف فقط. في الواقع، من شأن ذلك أن يتعارض مع أهداف المساواة والتنوع والاندماج الاجتماعي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٥

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA، CEC، MEDEF: ينبغي أن يتم ذلك وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية لهذه المجموعات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد، Unite: ينبغي تفسير عبارة "وغيرهم من الأشخاص في أوضاع استضعاف" وفقاً لمعايير العمل الدولية وصكوك حقوق الإنسان الدولية المنطبقة.

BAK، ÖGB: أحد المستلزمات الأساسية للحصول على عمل أو تدريب يتمثل في معرفة اللغة الوطنية. وينبغي أن يحصل اللاجئون الشباب على إمكانية الوصول السريع إلى التلمذة الصناعية، مع الحق في البقاء على الأقل حتى الانتهاء من تدريبهم المهني.

تعليق المكتب

تؤيد هذا البيان الغالبية العظمى من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً.

تسلط بعض الحكومات ومنظمات العمال الضوء على العوائق الإضافية التي يواجهها العمال المهاجرون واللاجئون، مثل عائق اللغة أو القيود المفروضة على الوصول إلى أسواق العمل عند الانتهاء من التلمذة الصناعية.

ويشير المكتب إلى أنّ الفقرة ١٨(د) من *المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن وصول اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المهجرين قسراً إلى سوق العمل* تنص على أنّ استراتيجيات الاستخدام لدى الدول الأعضاء ينبغي أن تتضمن تدابير "لتسهيل التدريب المهني المصمم خصيصاً، بما في ذلك التدريب على السلامة والصحة المهنيتين، مع عنصر قوي أثناء العمل (على سبيل المثال، التلمذة الصناعية) وتعليم اللغة المكثف".

في ضوء الردود الواردة على السؤالين ٣٢(و) و٣٢(ز)، يقترح المكتب تقسيم البيان الخاص بهذا السؤال إلى قسمين:

٢٢(و): المهاجرون واللاجئون والأشخاص المهجّرون داخلياً والنازحون قسراً؛

٢٢(ز): الأشخاص الآخرون في أوضاع استضعاف أو المنتمون إلى فئات محرومة.

السؤال ٣٢ (ز) أشخاص آخرون؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدهم.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٧٦

نعم: ٢٠

لا: ٥٠

ردود أخرى: ٦

التعليقات

كندا: النزلاء؛ الأشخاص المتحدرون من أصول أفريقية/ السود؛ الأفراد المنتمون إلى مجتمعات تعاني من العنصرية؛ المهاجرون؛ الأفراد ذوو الروح المزدوجة والمثليات والمثليون ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولون جنسياً وحاملو سمات الجنسين؛ الشباب (المعرضون للخطر والمخالفون للقانون، على سبيل المثال).

كندا، غواتيمالا، نيكاراغوا: الأشخاص المتحدرون من شعوب أصلية؛ الأشخاص المنتمون إلى المجتمعات الريفية/ النائية.

أيرلندا: أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات محرومة اجتماعياً واقتصادياً، حيث لا يتم تغطيتهم بطريقة أخرى.

قيرغيزستان: العاطلون عن العمل جزئياً والنساء والفئات المستضعفة.

السويد: يجب أن ينص الصك المحتمل على أنه ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ تدابير من أجل تعزيز المساواة والتنوع والاندماج الاجتماعي في التلمذة الصناعية.

الولايات المتحدة: إدراج العرق واللون والجنس والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والمعلومات الجينية والهوية الدينية والأصل القومي، باعتبارها هويات يجب أن تؤخذ في الاعتبار "بشكل خاص"، بمعنى أنه ينبغي عدم تعرض المتتلمذين للتمييز على هذه الأسس.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١١

نعم: ١

لا: ٩

ردود أخرى: ١

التعليقات

CIP: الأشخاص الذين ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٤

نعم: ٢٣

لا: ١٠

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: الأشخاص في أشكال الاستخدام غير المعتادة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسياً وأصحاب الميول الجنسية غير المحددة وحاملو سمات الجنسين.

BAK، ÖGB: ينبغي هنا تضمين الأفراد الذين يعانون من عوائق شخصية، مثل أولئك الذين لديهم مؤهلات ضعيفة أو ليس لديهم أية مؤهلات على الإطلاق.

CGTP: الأقليات الإثنية والأشخاص الذين ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب.

CUT: السود والأشخاص المتحدرون من الشعوب الأصلية والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي والمتحولون جنسياً وأصحاب الميول الجنسية غير المحددة وحاملو سمات الجنسين.

تعليق المكتب

لا تدعم غالبية الحكومات والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل إدراج المزيد من الأشخاص، بينما تقدم غالبية منظمات العمال مقترحات بهذا الصدد.

تؤكد العديد من الحكومات ومنظمات العمال وإحدى منظمات أصحاب العمل على أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لأوضاع واحتياجات الأشخاص الذين ليسوا في التعليم أو العمل أو التدريب. وتشمل المجموعات الأخرى المذكورة في عدة ردود المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وأصحاب الميول الجنسية غير المحددة وحاملي سمات الجنسين وأفراد المجتمعات الريفية أو النائية.

ويلاحظ المكتب أنه يجوز، وفقاً للقانون والظروف الوطنية، معاملة الأشخاص في هذه المجموعات على أنهم يندرجون في بعض الفئات الأخرى المشمولة في النقاط ٢٢(ﻫ) و٢٢(و) و٢٢(ز) من الاستنتاجات المقترحة، باعتبارهم أقليات وأشخاصاً آخرين في أوضاع استضعاف أو ينتمون إلى فئات محرومة.

السؤال ٣٣ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تعزز الوصول إلى التعليم والتدريب النظاميين، بما في ذلك التلمذة الصناعية الجيدة، وخاصة للأشخاص في الاقتصاد غير المنظم، عن طريق الاعتراف بالتعلم السابق؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٩

نعم: ٧٦

لا: ١٠

ردود أخرى: ٣

التعليقات

فرنسا: يمكن الإبقاء على الإشارة إلى الاقتصاد غير المنظم، مع تحديد أنّ ذلك يتعلق بالدول التي يكون فيها حجم الاقتصاد غير المنظم كبيراً.

ألمانيا: استخدام عبارة "الاعتراف بالتعلم السابق" ليس محدداً بدرجة كافية في سياق التلمذة الصناعية.

المغرب: إنّ الاعتراف بالتعلم السابق للأشخاص في الاقتصاد غير المنظم سيمكنهم من الوصول إلى التعليم والتدريب النظاميين، بما في ذلك التلمذة الصناعية الجيدة.

تايلند: في كثير من الحالات، يمكن اكتساب المعارف والمهارات من أساليب أو خبرة التعلم غير النظامي. والحصول على التعليم النظامي وتعزيز التدريب للعاملين في القطاع غير المنظم سيضمن حصولهم على فرصة أكبر لتطوير الذات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ١١

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CACIF: شريطة أن يكون الهدف هو إضفاء الطابع المنظم على ترتيبات العمل لهؤلاء الأشخاص وليس دعم حالات السمة غير المنظمة وشريطة أن يأتي التعلم السابق من مؤسسات تعليمية نظامية.

MEDEF: يجب أن يجري ذلك وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي إشراك نقابات العمال والمربين والمعلمين المؤهلين في عملية الاعتراف بالتعلم السابق.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تدعم البيان.

تطلب بعض الحكومات مزيداً من التوضيح لمفهومي الاقتصاد غير المنظم والاعتراف بالتعلم السابق. ويلاحظ المكتب أنّ النقطة ٤(د) من الاستنتاجات المقترحة تتضمن تعريفاً لمصطلح "الاعتراف بالتعلم السابق" وأنّ الفقرة ٢(أ) من توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) تعرّف مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" على أنه "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم - في القانون أو في الممارسة - الترتيبات النظامية كلياً أو على نحو كافٍ."

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٣ من الاستنتاجات المقترحة.

سابعاً - تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي

السؤال ٣٤ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز التلمذة الصناعية الجيدة بما في ذلك عن طريق:**

(أ) وضع وتنفيذ الاستراتيجيات ورسم الأهداف الوطنية وتخصيص الموارد المناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٥

لا: ٦

ردود أخرى: ١

التعليقات

الجمهورية التشيكية: هذا البيان مناسب بشكل خاص بالنسبة للبلدان التي لم تعتمد بعد مثل هذه التدابير.

مالي: هناك حاجة إلى خارطة طريق واضحة من أجل تفعيل السياسات العامة في التلمذة الصناعية. بمجرد اعتماد الاستراتيجية، يجب توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

المغرب، بنما: بغية دعم التلمذة الصناعية الجيدة، من المهم وضع وتنفيذ الاستراتيجيات ورسم الأهداف الوطنية وتخصيص الموارد المناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة.

جنوب أفريقيا: يتميز نظام التلمذة الصناعية الجيدة بوجود سياسات واستراتيجيات للتلمذة الصناعية تتعلق بالتدريب والتمويل ومنتديات الحوار الاجتماعي بشأن التلمذة الصناعية ونُظم ضمان النوعية وأنشطة البحث والتطوير.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٤

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

MEDEF: يجب أن يتم تحديد ذلك مع الشركاء الاجتماعيين والهيئات المهنية المعنية على المستوى الوطني.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: هذه المسألة حاسمة في زيادة عرض التلمذة الصناعية ونوعيتها. وينبغي أن يشجع إطار التلمذة الصناعية الجيدة أصحاب العمل على تولي المتلمذين إذا استوفوا عتبات / شروطاً معينة (على سبيل المثال حجم الشركة ونسبة التدريب أثناء العمل إلى التدريب خارج العمل والتوجيه / الإشراف على المتلمذين) وأن يشكل ذلك شرطاً للوصول إلى المشتريات العامة.

CNV، FNV: يجب تحديد هذه العناصر مع الشركاء الاجتماعيين.

تعليق المكتب

تدعم الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال البيان، مع العديد من المجيبين الذين سلطوا الضوء على ضرورة إشراك الشركاء الاجتماعيين القطاعيين في وضع الاستراتيجيات والأهداف الوطنية للتلمذة الصناعية. ويلاحظ المكتب أنّ إشراك الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ جميع أحكام الصك المقترح قد جرى تناوله في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (ب) إدراج التلمذة الصناعية الجيدة في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي الاستخدام والتعليم وسياسات التعلم المتواصل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٨٩

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

بنما: سيؤدي ذلك إلى إنتاج قوة عاملة تم تدريبها على المهارات المطلوبة في سوق العمل وجعل المؤسسات أكثر إنتاجية وتوليد وظائف أكثر وأفضل.

الإمارات العربية المتحدة: الربط بين سياسات التلمذة الصناعية وسياسات التشغيل أو الاستخدام الوطنية ومنها سياسات استقدام وتوظيف العمال المهاجرين.

الولايات المتحدة: تؤيد حكومة الولايات المتحدة هذا البيان بشرط أن تتبع "استراتيجيات التنمية الوطنية" عبارة "حيثما ينطبق ذلك" لأنّ بعض الدول الأعضاء لا تمتلك هذه الاستراتيجيات.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٤

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

BDA: إنّ دعم القطاع الخاص أمر حاسم في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات.

CNI: ينبغي تعزيز التلمذة الصناعية باعتبارها مسألة من مسائل السياسة العامة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

HAK-İŞ: يمكن أن يقترح الصك أيضاً ضرورة ربط العناصر الرئيسية لنظام التلمذة الصناعية الجيدة بالسياسات الوطنية، ولا سيما سياسات التعليم والتدريب المهنيين واستراتيجيات الاستخدام.

تعليق المكتب

تدعم جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل البيان. وقد سلّط بعض المجيبين الضوء على ضرورة الاعتراف بمختلف نظم التخطيط الوطنية حيث تتحمل الكيانات الحكومية والإقليمية مسؤوليات معينة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (ج) تقديم حوافز إلى المنشآت، مثل المشاركة في التكلفة أو الإعفاء من الضرائب أو إعانات للاشتراكات في الضمان الاجتماعي، وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨١

لا: ٦

ردود أخرى: ٥

التعليقات

إندونيسيا: تقديم حوافز ضريبية للشركات التي توفر التلمذة الصناعية.

البرتغال: يمكن إدراج أحكام لهذا الغرض، مع ترك الخيارات لتتخذها الدول الأعضاء، مع مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

تايلند: تقديم الحوافز سيدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير برامج التلمذة الصناعية.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٥

لا: ١

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI: من الضروري ترك مساحة لكل بلد لوضع مبادئ توجيهية محددة وفقاً لسياق التعليم والعمل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

رد موحد: ينبغي لهذه الحوافز أن تحدد الشروط أو العتبات التي يجب على المنشآت احترامها.

BAK، ÖGB: ينبغي ألا يعتمد مستقبل العمل الماهر بشكل أساسي على مساعدة الدولة. وسيكون من المستحسن أن يتم دفع أموال من قبل المنشآت التي لا تقوم بتدريب أي متتلمذين ولكن يمكنها القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجب ربط مساعدات الدولة بنوعية التدريب داخل الشركة وبإجراءات ضمان النوعية.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال البيان. ويشير العديد من المجيبين إلى ضرورة اعتماد الحوافز على المنشآت التي تستوفي معايير مختلفة لضمان تلبية معايير النوعية المتفق عليها. واقترح بعض المجيبين ضرورة تقديم الدعم لتدريب المدربين.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٢٤(د) من الاستنتاجات المقترحة على النحو التالي: "تزويد المنشآت، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر بالحوافز وخدمات الدعم، مثل تقاسم التكاليف والإعفاء من الضرائب والمساعدات لتسديد إسهامات الضمان الاجتماعي أو تدريب المدربين".

السؤال ٣٤ (د) تشجيع الجهات الوسيطة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي، للمشاركة في توفير التلمذة الصناعية وتنسيقها ودعمها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٦٩

لا: ١٤

ردود أخرى: ٨

التعليقات

جمهورية أفريقيا الوسطى: قطعاً. هذا يمكن أن يزيد من فرص نجاح برامج التلمذة الصناعية.

ألمانيا: نعم، ضمن حدود. يُعتبر اللجوء إلى الجهات الوسيطة أمراً منطقياً، ولكن ينبغي أن يسترشد التنظيم المحدد لخدمات الجهة الوسيطة وتمويلها بالمبادئ التوجيهية الوطنية وحدها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٢

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CNI: من الضروري ترك مساحة لكل بلد لتطوير مبادئ توجيهية محددة وفقاً لسياق التعليم والعمل.

IOE: نعم، وتحتاج هذه الجهات الوسيطة إلى العمل بشكل وثيق وإيجابي مع قطاعات الأعمال.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٧

لا: ٣

ردود أخرى: صفر

التعليقات

TUC: نعم، بشرط ألا يتم إنشاء الجهات الوسيطة لتقويض حقوق المتتلمذين وأجرهم اللائق.

UNSA: نعم، يتم تحديدها في إطار المهارات الوطنية، بالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين وتخضع لشروط عرض النوعية للمتتلمذين. ويجب الإشراف على هيكليات الوساطة وتقييمها.

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والأغلبية الساحقة من منظمات العمال البيان.

صنف عدد من المجيبين ردودهم بالإشارة إلى أنه في حين تم دعم تشجيع الجهات الوسيطة، لم يكن إدراج الدعم المالي كذلك. كما تساءل عدد من المجيبين عن مفهوم وتعريف الجهات الوسيطة. ويلاحظ المكتب أنّ تعريفا لهذا المصطلح وارد في النقطة ٤(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(هـ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (هـ) القيام بأنشطة توعية وحملات ترويجية على فترات منتظمة لتحسين صورة التلمذة الصناعية وجاذبيتها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٥

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

أيرلندا: يجب أن تستهدف زيادة الوعي جميع أصحاب العمل والمتعلمين والمجموعات المؤثرة المحتملين.

مالي: من الواضح أنّ التلمذة الصناعية، خاصة تلك المتعلقة بالعمل اليدوي، قد انخفضت قيمتها بشكل خاص، مما يدعو إلى تحسين صورتها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٥

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

MEDEF: هذا ضروري إذا أردنا تعزيز جاذبية النظام وزيادة عدد المتتلمذين.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ٢

ردود أخرى: صفر

التعليقات

ETUC: نعم، إلى جانب الشركاء الاجتماعيين.

HAK-İŞ: من المهم توعية المجتمع بمزايا برامج التلمذة الصناعية للجميع في سوق العمل.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال تقريباً تدعم هذا البيان.

سلط عدد من المجيبين الضوء على ضرورة تطوير استراتيجيات الترويج هذه بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، مع مراعاة ظروف القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويلاحظ المكتب أنّ إشراك الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ جميع أحكام الصك المقترح تم تناوله في النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(و) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (و) إنشاء برامج ما قبل التلمذة الصناعية؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧٣

لا: ١٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

النمسا: نعم، ولكن فقط للفئات المحرومة أو الفئات المستهدفة.

أيرلندا: يجب توخي الحذر فيما يتعلق بتوحيد معنى وأهداف برامج ما قبل التلمذة الصناعية.

المكسيك: تُعد هذه البرامج الأفراد الذين قد يرغبون في الالتحاق بالتلمذة الصناعية من خلال تعليم مهارات معينة.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٩

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

CEC: نعم، في حال وافق أصحاب العمل على ذلك.

SAE: سوف يختلف ذلك وفقاً لمختلف القطاعات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٧

نعم: ٣٣

لا: صفر

ردود أخرى: ٤

التعليقات

Unite: تعد برامج ما قبل التلمذة الصناعية جزءاً مهماً من نظام النوعية.

UNSA: نعم، يتم تحديدها في إطار الكفاءات الوطنية، بالاتفاق مع الشركاء الاجتماعيين.

تعليق المكتب

غالبية كبيرة من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل والأغلبية الساحقة من منظمات العمال تؤيد البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(ز) من الاستنتاجات المقترحة. ومع ذلك، وكما لوحظ فيما يتعلق بالسؤال ١٤، يقترح المكتب إضافة تعريف "لبرنامج ما قبل التلمذة الصناعية" إلى النقطة ٤(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (ز) تسهيل وصول المتتلمذين إلى المزيد من فرص التعليم المهني والعالي؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٣

نعم: ٩٠

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

كولومبيا: تتيح الاستمرارية في عمليات التدريب توفير موارد بشرية مؤهلة وذات دوافع.

فرنسا: تنمية قدرة المتتلمذين على مواصلة دراستهم.

أيرلندا: ينبغي تحديد مسارات دخول التلمذة الصناعية والخروج منها بشكل واضح، باعتبارها جزءاً من عملية تطوير البرنامج وإبلاغها بوضوح إلى أصحاب العمل والمتعلمين ونظام التعليم والتدريب.

أوروغواي: التنسيق مع القطاعات التعليمية مثل الجامعات ضروري لتعزيز استمرارية التعليم.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٤

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

CEC: يجب أن يكون المتتلمذون قادرين على الوصول إلى مسارات تعلم مختلفة.

MEDEF: ضمان النفاذية بين مختلف مسارات التدريب المهني أمرٌ ضروري؛ يجب تطوير الجسور بين مختلف أطر التدريب.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤١

لا: صفر

ردود أخرى: صفر

التعليقات

OGBL: هناك حاجة إلى نموذج تدريب "متدرج" يمنح المتعلم الفرصة للوصول إلى مؤهلات أعلى وأكثر تطوراً تحت شعار "لا مؤهلات مسدودة".

تعليق المكتب

يلقى البيان دعم جميع الحكومات تقريباً والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل وجميع منظمات العمال.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(ح) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (ح) استخدام تكنولوجيات جديدة وطرق ابتكارية لتحسين فعالية ونجاعة تنفيذ التلمذة الصناعية الجيدة وإدارتها؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٨

لا: ٢

ردود أخرى: ٢

التعليقات

الجزائر: يعتبر إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصة لتطوير مناهج تعليمية جديدة من أجل تحسين نوعية التدريب على التلمذة الصناعية.

الهند: ينبغي تشجيع طرق التدريس والتقنيات الجديدة لنقل مجموعات المعارف والمهارات المتزامنة مع متطلبات صناعة دائمة التغير.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٥

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: ينبغي أن يكون هذا التدريب عالي النوعية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة وتحسين فعالية ونجاعة الإدارة.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

CCOO: ينبغي دائماً اعتماد هذه التكنولوجيات والأساليب تحت رعاية مراكز التدريب المعتمدة من جانب نظام التدريب.

ICTU: لابد من ضمان حماية بيانات المتتلمذين، لا سيما عند التوظيف بواسطة الذكاء الاصطناعي.

تعليق المكتب

يلقى البيان دعم جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً والأغلبية الساحقة من منظمات أصحاب العمل.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٤(ط) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٤ (ط) اتخاذ أية تدابير أخرى؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٧٤

نعم: ١٩

لا: ٥٢

ردود أخرى: ٣

التعليقات

بلجيكا (السلطة الفلمنكية): تحفيز التلمذة الصناعية في صفوف الموظفين من أجل إعادة اكتساب مهاراتهم أو الارتقاء بها؛ مسارات مرنة وحراك؛ ينبغي دعم المعلمين والمدربين لتحديث مهاراتهم.

نيكاراغوا: برامج التطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين المسؤولين عن عمليات التعلم.

ترينيداد وتوباغو: زيادة التواصل بين الصناعات ومؤسسات التدريب.

تونس: التقييم المستمر لبرامج ومناهج التلمذة الصناعية وتطويرها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٠

نعم: ١

لا: ٩

ردود أخرى: صفر

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٣

نعم: ٦

لا: ٢٦

ردود أخرى: ١

تعليق المكتب

في حين قُدمت بعض التعليقات المهمة التي يمكن أن تفيد في تطوير تدابير إضافية، كان هناك دعم محدود من جميع الأطراف لمزيد من الإضافات.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم تحديد أية تدابير أخرى في النقطة ٢٤ من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٥ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتحسين التعاون الدولي وتبادل الممارسات الجيدة في كافة نواحي التلمذة الصناعية، كتقديم فرص تعلم موسعة إلى المتتلمذين والاعتراف بالكفاءات المكتسبة أثناء برامج التلمذة الصناعية أو التعلم السابق؟**

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٧

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

ألمانيا: تدعم ألمانيا التعاون والتبادل الدوليين فيما يتعلق بالتلمذة الصناعية الجيدة، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو من خلال التعاون الإنمائي الثنائي. ومع ذلك، ترفض ألمانيا تحديد التدابير المتعلقة "بالاعتراف بالكفاءات المكتسبة أثناء برامج التلمذة الصناعية أو التعلم السابق" لأنها قد تتعارض مع القواعد الوطنية الحالية المعمول بها.

هولندا، جنوب أفريقيا، تونس: تشجيع تبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٣

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: يجب تعزيز التلمذة الصناعية كسياسة عامة مرتبطة بتدريب مهني محدد والتركيز على نوعيتها. وهذا ينطوي على التبادل الدولي للخبرات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: صفر

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ETUC: هذا سؤال صعب وغير واضح تماماً ويجب معالجته في جزأين: أولاً، التعاون الدولي، على سبيل المثال من خلال منظمة العمل الدولية، حول كيفية تحسين نُظم التلمذة الصناعية. ثانياً، يجب أن تمتثل برامج التلمذة الصناعية المقدمة في بلدان أخرى لشروط التلمذة الصناعية المنصفة والجيدة (الراتب وظروف العمل والعقود، وما إلى ذلك) في بلد المنشأ، ويجب أن يكون هناك اتفاق بين المؤسسة والشركة المرسلة والمستضيفة بشأن نتائج التعلم والاعتراف بها ومعايير النوعية.

تعليق المكتب

الغالبية العظمى من الحكومات وجميع منظمات العمال تقريباً والأغلبية العظمى من منظمات أصحاب العمل تدعم البيان.

يوافق المكتب على أنه من الأفضل تناول المسألة في جزأين تحت النقطة ٢٦ من الاستنتاجات المقترحة، أحدهما يسلط الضوء على التعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن التلمذة الصناعية بشكل عام، والآخر يسلط الضوء على التعاون بشأن الاعتراف بالتعلم السابق أو الشهادات الناشئة عن برامج التلمذة الصناعية.

يُقترح البيان المعدل التالي:

ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ التدابير من أجل:

(أ) تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في كافة جوانب التلمذة الصناعية الجيدة؛

(ب) التعاون على تقديم فرص تعلم موسعة إلى المتتلمذين والاعتراف بالكفاءات المكتسبة أثناء برامج التلمذة الصناعية أو التعلم السابق.

السؤال ٣٦ هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء، بغية تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة في الاقتصاد غير المنظم، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر من خلال تسهيل الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنيتين وتحسين الكفاءات التقنية والتعليمية والتنظيمية للحرفيين المعلمين؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧٦

لا: ١٠

ردود أخرى: ٥

التعليقات

جمهورية أفريقيا الوسطى: نظراً لأهمية القطاع غير الرسمي في البلدان النامية ومشاركته في عملية التلمذة الصناعية التقليدية أو الحديثة، يوصى بشدة بهذه التدابير.

بنما: من شأن ذلك أن يعزز التلمذة الصناعية في المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر.

سلوفينيا: ينبغي لأصحاب العمل أن يدرّبوا المتتلمذين وطلاب المدارس الثانوية بشكل قانوني وأن يشركوهم في الأنشطة التي جرى تسجيلهم فيها.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ١٢

لا: ٤

ردود أخرى: صفر

التعليقات

CEC: نعم، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى انتشار القطاع غير المنظم.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٣

لا: ٤

ردود أخرى: ٤

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن يشكّل هذا النهج جزءاً لا يتجزأ من سياسات الدول الأعضاء في مجال التعليم وتنمية مهارات في الاقتصاد غير المنظم، تمشياً مع توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤).

تعليق المكتب

تؤيد الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٥(أ) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٦ (ب) التأكد من إتاحة سبل وصول المتتلمذين إلى التعلم خارج العمل ومن أنه يمكنهم استكمال تعلمهم أثناء العمل عن طريق جهات وسيطة أو في منشآت أخرى؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٧١

لا: ١٦

ردود أخرى: ٤

التعليقات

بوركينا فاسو: من شأن ذلك أن يساعد على ضمان التلمذة الصناعية الجيدة.

مصر، ألمانيا: نعم للتعلم خارج العمل؛ لا "للتعلم أثناء العمل من خلال جهات وسيطة أو في منشآت أخرى" لأنّ النية هنا غير محددة بشكل واضح.

تونس: يفترض هذا التوجه إعداد الإطار التشريعي اللازم الخاص بالتتلمذ خارج العمل مع تحديد الهياكل والمنشآت التي ستضطلع بهذا التدريب.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٩

لا: ٤

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: ينبغي أن يجري ذلك بقيادة المنشآت.

CNI: تتميز التلمذة الصناعية بمرحلة تدريب في مؤسسة بعينها ومرحلة أخرى عملية في الشركة التي توظف المتتلمذ. وينبغي عدم دمج الاستراتيجيات أو فرض طريقة واحدة للتعامل مع المسألة على المستوى الدولي أو ربط استمرارية التدريب بالتلمذة الصناعية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى السياسات العامة لتعزيز التدريب المهني المتواصل والمؤهلات.

العمال

مجموع عدد الردود: ٣٨

نعم: ٣٣

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

CCOO: يجب أن توفر الإدارات العامة التعلم خارج العمل؛ تزويد المتتلمذين بالمؤهلات هو حق وليس عملاً تجارياً.

HAK-İŞ: من الضروري أن يتمتع المتتلمذون بإمكانية الوصول إلى التعلم خارج العمل والوصول إلى الفرص اللازمة للتعلم أثناء العمل.

تعليق المكتب

غالبية كبيرة من الحكومات وأغلبية منظمات أصحاب العمل والأغلبية الساحقة من منظمات العمال تؤيد البيان. في حين أنّ هناك مستوى أعلى من الدعم للمقترح المتعلق بالتدريب خارج العمل، يسعى بعض المجيبين للحصول على توضيح بشأن استكمال التدريب أثناء العمل من خلال جهات وسيطة ومنشآت أخرى. ويلاحظ المكتب أنّ الوحدات الاقتصادية التي تقدم التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم عادة ما تكون صغيرة وقد لا تملك القدرة على تقديم تدريب يغطي مجموعة كاملة من الكفاءات المطلوبة لمهنة معينة. ويمكن التغلب على أوجه القصور هذه من خلال تنظيم تدريب تكميلي في منشآت أو من خلال جهات وسيطة أخرى.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٥(ب) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٦ (ج) تعزيز قدرة رابطات الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي، لتؤدي دور الجهات المنظمة وهيئات ضمان الجودة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩١

نعم: ٦٦

لا: ٢٠

ردود أخرى: ٥

التعليقات

بوركينا فاسو: يمكن للعملية المقترحة أن تعزز قيمة الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر.

جمهورية أفريقيا الوسطى: مثل هذه الجمعيات موجودة بالفعل وتلعب هذا الدور.

الجمهورية الدومينيكية: إنه اقتراح مثير للاهتمام للغاية وسيستلزم تعزيزاً مؤسسياً.

بولندا: يمكن أن يشكّل ذلك وسيلة لتحسين نوعية التلمذة الصناعية والترويج لها. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هذا الإجراء إلزامياً على جميع الدول الأعضاء.

سويسرا: قد يكون من الصعب على الحكومة ضمان التلمذة الصناعية الجيدة في الاقتصاد غير المنظم.

تونس: ضمان التمويل والموافقة من قبل سلطات الإشراف مع المتابعة قصد تأطير هذه الوحدات لجعلها تلعب دور الجهات المنظمة.

المملكة المتحدة: يمكن أن تعكس التوصية إمكانات جمعيات الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر للعمل كجهات منظمة وهيئات ضمان الجودة، مع الاتفاق على الأدوار من خلال المفاوضات بين الدول الأعضاء وأصحاب العمل والعمال. على الرغم من هذه الإمكانات، من غير الواضح كيف ستعمل مثل هذه الترتيبات في نظام للتلمذة الصناعية سبق إنشاؤه أو إذا كانت الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر هي الأفضل لأداء هذه الوظائف.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٦

نعم: ٩

لا: ٥

ردود أخرى: ٢

التعليقات

BDA، CEC، IOE، SAE: يعتمد ذلك بشكل كبير على ما اتفقت عليه منظمات أصحاب العمل على المستوى الوطني.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ١٥

لا: ٢٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: تقع مسؤولية أداء دور الجهات المنظمة وهيئات ضمان الجودة على عاتق السلطات.

HAK-İŞ: ينبغي تشجيع المنشآت المتوسطة والصغيرة و/ أو رابطاتها على الاضطلاع بدور الجهات المنظمة وهيئات ضمان الجودة، من خلال دعمها مالياً وإدارياً بشكل كافٍ على المستوى الوطني.

UGT: إذا أردنا تشجيع التدريب على التلمذة الصناعية في المنشآت المتوسطة والصغيرة، يجب أن يُقدم لها الدعم الخارجي الكافي للتدريب والتوظيف والإدارة، للسماح لها بالحصول على عائد أفضل على استثماراتها.

تعليق المكتب

غالبية الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تدعم البيان، على عكس غالبية منظمات العمال.

والدول الأعضاء ذات الاقتصادات غير المنظمة بشكل كبير تدعم البيان بقوة، لكن عدداً من المجيبين في صفوف منظمات العمال يجادلون بأنّ هيئات التنظيم وهيئات ضمان الجودة هي من مسؤولية السلطات. واعترافاً بدور هذه السلطات، يلاحظ المكتب أنه سيكون من الصعب للغاية على الحكومات أن تنظم بشكل مباشر نوعية التدريب على التلمذة الصناعية في الاقتصاد غير المنظم وأنه ليس من غير المعتاد أن ترتبط سلطة ما بمؤسسات أخرى فيما يتعلق بضمان الجودة. علاوة على ذلك، يستند الاقتراح إلى خبرة العديد من الدول الأعضاء في إفريقيا حيث تؤدي جمعيات الحرفيين الرئيسيين أو الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر هذا الدور.

يلاحظ المكتب أنّ مصطلح "الجهات المنظمة" قد خلق درجة من الارتباك ويقترح حذف هذا المصطلح حتى لا تحدد الاستنتاجات المقترحة الدور الدقيق الذي ينبغي أن تلعبه هذه الرابطات في توفير ضمان الجودة، الأمر الذي سيُترك للدول الأعضاء لتحديده من خلال الحوار الاجتماعي.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٢٥(ج) من الاستنتاجات المقترحة بحذف عبارة "الجهات المنظمة".

ثامناً - التدرّب

السؤال ٣٧ **هل ترون أنه ينبغي أن ينص الصك أو الصكوك على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تتفق مع القوانين واللوائح الوطنية للتأكد من أن المتدربين يتمتعون بما يلي:**

(أ) لديهم اتفاق تدرب مكتوب أبرموه مع المنشأة المضيفة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٩٢

نعم: ٨٣

لا: ٤

ردود أخرى: ٥

التعليقات

مالطة: الاتفاق المكتوب ضروري لتجنب الاستغلال وضمان فعالية الأهداف والغايات.

زمبابوي: في حالة القاصر، ينبغي أيضاً أن يوقع الاتفاق من طرف ممثل أو قريب أو وصي عليه.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٤

نعم: ٦

لا: ٥

ردود أخرى: ٣

التعليقات

BDA، IOE: ينبغي أن يكون قانون العمل الوطني هو المرجع الأول لحقوق وإعانات المتدربين.

WKÖ: ينبغي تحديد المبادئ الأساسية (مثل محتوى التدرب والمدة المتوقعة) للتدرب الإلزامي خطياً. ويفضل استخدام عبارة "اتفاق تدرب إلزامي" لهذا الغرض.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٧

لا: صفر

ردود أخرى: ٣

التعليقات

رد موحد: ينبغي أن ينص اتفاق التدرب على العناصر التالية: ظروف العمل؛ نوع العمل المؤدى؛ مدة التدرب؛ دورية الأجر؛ الوصول إلى فرص التدريب؛ أهداف التعلم والاعتراف بالمهارات والكفاءات المكتسبة؛ الإشارة إلى اتفاق المفاوضة الجماعية؛ تحديد مرشد المتدرب؛ حق المتدربين في الانضمام إلى نقابة والانخراط في المفاوضة الجماعية، تمشياً مع اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال مع هذا البيان، في حين تنقسم منظمات أصحاب العمل حول هذه النقطة. وبالنسبة للأقلية من المجيبين الذين عارضوا، كان هذا بشكل عام بسبب وجهة نظرهم بأنّ الصك أو الصكوك ينبغي ألا تتناول موضوع التدرب على الإطلاق.

ودعا بعض المجيبين إلى تحديد مضمون اتفاق التدرب. ولكن، نظراً لتنوع الترتيبات المختلفة التي يمكن وصفها بأنها نوع من التدرب (على النحو المعترف به في النقطة ٤(هـ) من الاستنتاجات المقترحة)، يرى المكتب أنه من الأفضل ترك الأمر ليتم معالجته وفقاً للظروف الوطنية.

ويلاحظ المكتب أنّ مصطلح "منشأة" قد يُفهم منه أنّ ضرورة اللجوء إلى اتفاق تدرب مكتوبة تقتصر على القطاع الخاص فقط. لذلك، يقترح المكتب تعديل النقطة ٢٧(أ) من الاستنتاجات المقترحة لتصبح كالتالي: "لديهم اتفاق تدرّب مكتوب أبرموه مع المنشأة المضيفة أو الإدارة العامة، حسب مقتضى الحال".

السؤال ٣٧ (ب) يتلقون أجراً مناسباً؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٧

نعم: ٧٧

لا: ٦

ردود أخرى: ٤

التعليقات

بوركينا فاسو: يجب ترك توفير أجر المتدربين للمنشأة المضيفة.

كندا: قد يكون من الأفضل وجود فئتين منفصلتين من التدربات: تلك التي قد تكون غير مدفوعة الأجر وتلك التي يجب أن تدفع على الأقل حداً أدنى للأجور.

الجمهورية الدومينيكية، السودان: ما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور.

الهند: يمكن تحديد الأجر على أساس نوع الصناعة والسياسة الوطنية.

لاتفيا: يعتمد ذلك على النظام والممارسة الوطنية. ليس من الواضح ما هو نوع الأجر المقصود ومن يجب أن يدفعه.

مالي: ينبغي تعريف مفهوم "الأجر المناسب".

اسبانيا: يجب التمييز بين التدربات التي تشكل جزءاً من برامج التدريب وتلك التي يتم إجراؤها في نهاية الدراسة. وينبغي حظر برامج التدرب في "السوق الحرة" لأنها تنطوي على انتهاك واضح لحقوق العمال.

سويسرا: لا يشير مفهوم "الأجر المناسب" إلى أي مفهوم قانوني راسخ.

تايلند: نعم بالنسبة إلى المتدربين غير الملتحقين بالمناهج التعليمية لبرامج التلمذة الصناعية. خلاف ذلك، ينبغي أن يكون الأجر على أساس طوعي.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٣

نعم: ٤

لا: ٧

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CIP: ينبغي عدم استخدام مصطلح "أجر"، بل استخدام مصطلحات أخرى مثل "منحة دراسية" أو "دعم" (أو إعانة).

MEDEF: يُستحسن استخدام مصطلح "مكافأة" بدلاً من مصطلح "أجر".

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: في بعض الحالات، يمكن أن تتعرض برامج التدرب لخطر استخدامها كوسيلة للحصول على عمالة رخيصة أو استبدال العمال الحاليين. ينبغي أن يحصل المتدربون والمتمرنون على الحد الأدنى من أجر المعيشة على الأقل وبمشاركة كاملة من الشركاء الاجتماعيين.

CCOO: ينبغي التمييز بين التدربات التي تشكل جزءاً من البرامج التدريبية وتلك التي يتم إجراؤها في نهاية الدراسة. وينبغي حظر ممارسات "السوق الحرة" لأنها تشكّل انتهاكاً واضحاً لحقوق العمال.

تعليق المكتب

توافق جميع منظمات العمال تقريباً والأغلبية الساحقة من الحكومات على هذا البيان، في حين تعارضه غالبية منظمات أصحاب العمل. ويقترح بعضهم استخدام مصطلحات مثل "منحة دراسية" أو "إعانة" أو "مكافأة" بدلاً من مصطلح "أجر". وتقترح بعض الدول الأعضاء أنّ الأجر ينبغي أن يعتمد على طبيعة التدرب والممارسات الوطنية. وفيما يتعلق بالتلمذة الصناعية (انظر السؤال ٢٤(أ))، يلاحظ المكتب أنّه يعود للدول الأعضاء مسألة تحديد المصطلحات وكفاية الأجر والتمويل، مع مراعاة الظروف الوطنية. ويلاحظ المكتب أنّ استهلال النقطة ٢٧ تتناول هذه المسألة بشكل مناسب، حيث توصي الدول الأعضاء باتخاذ التدابير مع مراعاة الظروف الوطنية. علاوة على ذلك، فإنّ النقطة ٧ من الاستنتاجات المقترحة توصي الدول الأعضاء بضرورة تنفيذ أحكام هذا الصك بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

في ضوء هذه الملاحظات، يقترح المكتب الاستعاضة عن عبارة "are adequately remunerated" بعبارة "receive apropriate remuneration" في النقطة ٢٧(ب) من الاستنتاجات المقترحة. هذا التعديل لا يؤثر على النسخة العربية.

السؤال ٣٧ (ج) لا يطلب منهم العمل لساعات تتجاوز الحدود المقررة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٩

نعم: ٨٤

لا: ٤

ردود أخرى: ١

التعليقات

الهند: يمكن تحديد عدد الساعات في الأسبوع وفقاً للسياسة الوطنية.

المغرب: من المستحسن أن يؤدي المتدربون ساعات عمل عادية، بشرط ألا يؤثر ذلك سلباً على حضور من يتابعون التعلم خارج العمل في إطار التدريب المهني.

سويسرا: ينبغي ألا تنطبق القيود المفروضة على ساعات محددة سوى على المتدربين القاصرين.

المملكة المتحدة: يمكن الإشارة إلى الحد الأقصى للساعات في توصية، منعاً للاستغلال.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٦

لا: ٣

ردود أخرى: ٣

التعليقات

CNI: لا يمكن إدراج التدرب في أي لائحة بشأن "ساعات العمل" لأنها ساعات تدريب.

WKÖ: لا يشكّل التدرب علاقة عمل. لذلك، من غير الصائب التحدث عن ساعات عمل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٨

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

رد موحد: ينبغي تحديد ساعات العمل في اتفاق التدرب. وينبغي عدم الطلب من المتدربين والمتمرنين أو السماح لهم بالعمل لساعات إضافية. وفي حال قاموا بالعمل لساعات إضافية، ينبغي دفع أجر لهم.

تعليق المكتب

تتفق الغالبية العظمى من الحكومات ومنظمات العمال ونصف منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٧(ج) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٧ (د) يحق لهم بإجازة مدفوعة الأجر؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٧

نعم: ٦٢

لا: ١٩

ردود أخرى: ٦

التعليقات

الجزائر، موريتانيا: فقط إذا كان المتدرب مرتبطاً بصاحب العمل بموجب عقد عمل.

بلجيكا (السكان الناطقون باللغة الألمانية)، كندا: إذا لم يتقاضَ المتدربون أجراً، لن يحق لهم الحصول على إجازات مدفوعة الأجر.

جمهورية أفريقيا الوسطى: لا، إلا إذا استمر التدرب عدة سنوات.

أيرلندا، البرتغال: حسب مدة التدرب ووفقاً للسياق الوطني.

ليسوتو: يتوقف ذلك على سياسات المنشأة المضيفة والقوانين الوطنية التي تدير التدرب.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٣

نعم: ٣

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CACIF، CNI: لا، لا يشكّل التدرب عقد عمل.

ESEE: يتوقف ذلك على تشريعات العمل الوطنية.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤٠

نعم: ٣٧

لا: ١

ردود أخرى: ٢

التعليقات

GSEE: يتوقف ذلك على مدة التدرب.

HAK-İŞ: لا يعتبر قابلاً للتطبيق على كافة الدول الأعضاء بسبب وضع المتدربين في المنشآت.

Unite: ينبغي أن يلتزم التدرب والتمرن بالقانون الوطني والاتفاقات الجماعية، بما في ذلك فترات العطل والإجازات السنوية.

تعليق المكتب

توافق الغالبية العظمى من منظمات العمال وأغلبية الحكومات على هذا البيان، بينما تعارضه غالبية منظمات أصحاب العمل.

أبدى عدد كبير من الردود الإيجابية بعض التحفظ، حيث أشار المجيبون إلى أنّ الإجازات مدفوعة الأجر ينبغي أن تتوقف على طبيعة التدرب أو مدته وعلى الظروف الوطنية. وتستند العديد من الإجابات (الإيجابية والسلبية) إلى افتراض أنّ الإجازات مدفوعة الأجر ينبغي أن تكون متاحة فقط للمتدربين الذين يتلقون أجراً و/ أو الأشخاص المصنفين كموظفين.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٢٧(د) من الاستنتاجات المقترحة بإضافة عبارة "رهناً بطبيعة التدرّب ومدته".

السؤال ٣٧ (ه) يحق لهم إجازة مدفوعة الأجر عند تغيبهم بسبب مرض أو إصابة؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٧

نعم: ٦٧

لا: ١٤

ردود أخرى: ٦

التعليقات

الجمهورية التشيكية: إذا لم يكن المتدرب موظفاً، فيجب النص صراحةً في الاتفاق على أي إجازة مدفوعة الأجر.

اكوادور: لا ينطبق هذا على المتدربين لعدم وجود علاقة عمل.

المكسيك: ينبغي لذلك أن يشمل تأميناً طبياً بدلاً من مجرد إجازة مدفوعة الأجر بسبب المرض أو الحادث.

المغرب: ينبغي أن يستفيد المتدربون من نفس الظروف في مكان العمل مثل العمال.

هولندا: ينبغي تعريف "الحادث" بمزيد من التفصيل.

بنما: ينبغي أن تأخذ المنشأة أو مؤسسة التعليم أو التدريب المهني على عاتقها دفع تكاليف التأمين الخاص الذي يغطي هذه الاحتمالات.

بولندا: ينبغي تغطية المتدربين بالتأمين الإلزامي ضد الحوادث، غير أنّ تغطية التأمين الصحي للمتدربين يجب أن يخضع لمزيد من التحليل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٣

لا: ٧

ردود أخرى: ٢

التعليقات

ESEE: يتوقف ذلك على تشريعات العمل الوطنية.

VNO-NCW: نعم للإجازة مدفوعة الأجر بسبب المرض، ولكن يجب تعريف "الحادث" بمزيد من التفصيل.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٩

لا: ١

ردود أخرى: ١

تعليق المكتب

تتفق جميع منظمات العمال تقريباً والغالبية العظمى من الحكومات مع هذا البيان، في حين تعارضه غالبية منظمات أصحاب العمل.

كما هو الحال مع الإجازات مدفوعة الأجر (انظر السؤال ٣٧(د) أعلاه)، اتسم العديد من الردود الإيجابية ببعض الفروقات، حيث أشار المجيبون إلى أنه ينبغي أن تتوقف الإجازة المرضية مدفوعة الأجر على طبيعة التدرب.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب تعديل النقطة ٢٧(ه) من الاستنتاجات المقترحة بإضافة عبارة "حسب مقتضى الحال".

السؤال ٣٧ (و) يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يخص التمييز والعنف والتحرش؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٨

نعم: ٨٦

لا: ١

ردود أخرى: ١

التعليقات

سويسرا: ينبغي أن يتمتع المتدربون بحماية إضافية تأخذ في الاعتبار علاقتهم التابعة.

المملكة المتحدة: ينبغي أن يسمح الصك ببعض المرونة، حيث أنّ العديد من توظيفات العمل قصيرة الأجل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٧

لا: ٣

ردود أخرى: ٢

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: نعم، تمشياً مع اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠) الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان.

بالنظر إلى أنّ السؤالين ٣٧(هـ) و٣٧(و) يتناولان نفس المسألة المتعلقة بحماية المتدربين وتدريبهم وأنّهما حظيا بدعم واسع من الهيئات المكونة، يقترح المكتب دمج البيانين تحت النقطة ٢٧(و) لتصبح كالتالي: "يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب مثل الآخرين في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يخص التمييز والعنف والتحرش".

السؤال ٣٧ (ز) يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يخص السلامة والصحة المهنيتين؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٨

نعم: ٨٥

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

ليسوتو: سيتوقف ذلك على سياسة المنشأة وقوانين العمل في بلد بعينه.

المكسيك: ينبغي للمنشأة التأكد من أنّ المتدربين يمكنهم العمل بأمان في جميع الأوقات.

سويسرا: ينبغي أن يتمتع المتدربون القاصرون بحماية أكبر وبتدريب متعمق.

المملكة المتحدة: ينبغي أن يسمح الصك ببعض المرونة، حيث أنّ العديد من توظيفات العمل قصيرة الأجل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٨

لا: ٣

ردود أخرى: ١

التعليقات

CNI: يجب أن تنص التشريعات الوطنية على ظروف صحية وآمنة في بيئة التدريب.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

رد موحد: تمشياً مع معايير السلامة والصحة المهنيتين ذات الصلة واتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠).

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً وأغلبية منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان.

بالنظر إلى أنّ السؤالين ٣٧(هـ) و٣٧(و) يتناولان نفس المسألة المتعلقة بحماية المتدربين وتدريبهم وأنّهما حظيا بدعم واسع من الهيئات المكونة، يقترح المكتب دمج البيانين تحت النقطة ٢٧(و) لتصبح كالتالي: "يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يخص التمييز والعنف والتحرش".

السؤال ٣٧ (ح) يحق لهم بتعويض عند تعرضهم لإصابة مرتبطة بالعمل؟

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨٨

نعم: ٨٥

لا: ٢

ردود أخرى: ١

التعليقات

جمهورية أفريقيا الوسطى: يجب أن يتم النص على ذلك في تشريعات عمل البلد أو على الأقل في عقد التدرب.

الجمهورية التشيكية: نعم، إذا كان نشاط المتدرب يفي بتعريف العمل التابع وتم تنفيذه بموجب شروط علاقة العمل.

اكوادور: يجب أن تغطي المنشأة المضيفة تكلفة أي تعويض عندما تكون سلامة المتدربين في خطر.

لاتفيا: يعتمد ذلك على النظام والممارسات الوطنية للبلد، بما في ذلك نوع العلاقات ومساهمات الضمان الاجتماعي المدفوعة والموارد المالية المتاحة. ليس من الواضح من الذي يجب أن يدفع التعويض.

موريتانيا: يجب أن يتمتع المتدربون بتغطية الضمان الاجتماعي.

المكسيك: عملاً بأحكام الضمان الاجتماعي.

بنما: ينبغي أن تكون هذه النقطة مشمولة في العقد أو الاتفاق.

بولندا: يتوقف ذلك على تعريف المتدرب. إذا كان المتدرب قاصراً، فيجب أن يكون مشمولاً بحماية خاصة بموجب قانون العمل.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١٢

نعم: ٦

لا: ٤

ردود أخرى: ٢

التعليقات

CACIF، CNI: لا، التدرب ليس عقد عمل. ومع ذلك، يجب أن تنص التشريعات الوطنية على حماية السلامة والصحة في بيئة ممارسة التدرب.

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٤٠

لا: صفر

ردود أخرى: ١

التعليقات

HAK-İŞ: نعم، كجزء من سياسات ومعايير الرعاية الاجتماعية.

Unite: نعم، بغض النظر عن وضع الاستخدام.

تعليق المكتب

تتفق جميع الحكومات ومنظمات العمال تقريباً ونصف منظمات أصحاب العمل مع هذا البيان.

ويلاحظ المكتب أنّ الشرط المقترح يمكن تلبيته بعدة طرق، وفقاً للقوانين والظروف الوطنية.

في ضوء الردود الواردة، يقترح المكتب عدم إدخال أية تغييرات على النقطة ٢٧(ز) من الاستنتاجات المقترحة.

السؤال ٣٧ (ط) يستحقون أي إعانات أخرى؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى تحديدها.

الحكومات

مجموع عدد الردود: ٨١

نعم: ٢٩

لا: ٤٢

ردود أخرى: ١٠

التعليقات

الجزائر: يجب منح جميع مزايا الضمان الاجتماعي بموجب المعايير الدولية ذات الصلة للمتدربين الذين يتمتعون بوضع الموظف.

النمسا: استحقاق البدلات والمكافآت الممنوحة للغير في مكان العمل.

الدانمرك: إجازة الأمومة وإجازة الأبوة والإجازة الوالدية مدفوعة الأجر.

الجمهورية الدومينيكية: دفع مقابل العمل الإضافي ومكافأة مقابل الأداء الجيد.

المكسيك، البرتغال، زمبابوي: بدلات أو خدمات الغذاء والنقل.

إندونيسيا: الحماية على شكل تأمين ضد حوادث العمل والوفاة.

ترينيداد وتوباغو: التأمين وإجازة الأمومة.

تونس: مثل لباس الشغل والمعدات الفردية للسلامة المهنية والتنقل وإعانات أخرى يحددها المشغل. كما يمكن تمتيعهم بالإسكان والمؤونة تبعاً لنوعية وطبيعة التدريب المنصوص عليه صلب العقد المبرم في الغرض وحسب إمكانيات كل بلد عضو.

أصحاب العمل

مجموع عدد الردود: ١١

نعم: ١

لا: ٨

ردود أخرى: ٢

العمال

مجموع عدد الردود: ٤١

نعم: ٣٥

لا: ٥

ردود أخرى: ١

التعليقات

ACTU، BAK، FO، ÖGB: كافة الإعانات المقدمة لموظفي المنشأة.

رد موحد، Solidarność، Unite: ينبغي أن يحصل المتدربون والمتمرنون أيضاً على نفس فرص التدريب مثل الآخرين في نفس مكان العمل. ويمكن أيضاً النظر في الحصول على إعانات الأمومة، بما في ذلك الإجازة مدفوعة الأجر، وكذلك إجازة الأبوة والإجازة الوالدية مدفوعة الأجر ووقت الإجازة لرعاية المعالين.

CUT: إجازة لتقديم الامتحانات ومسابقات التوظيف وامتحانات أخرى لمتابعة الدراسة.

FESTU: إجازة الأمومة.

LBAS، OGBL: تغطية الضمان الاجتماعي.

UGT: ظروف عمل جيدة، حماية اجتماعية، مدة متفق عليها.

تعليق المكتب

لا تدعم غالبية الحكومات ومنظمات أصحاب العمل تأهيل المتدربين للحصول على إعانات أخرى، في حين أنّ الغالبية العظمى من منظمات العمال تقترح إعانات إضافية.

ونظراً لتنوع الترتيبات المختلفة التي يمكن وصفها بأنها تدرب (على النحو المعترف به في النقطة ٤(هـ) من الاستنتاجات المقترحة)، يرى المكتب أنه من الأفضل ترك مسألة تقديم إعانات أخرى لعناية الدول الأعضاء من خلال الحوار الاجتماعي ووفقاً للظروف الوطنية.

وفي ضوء الردود الواردة، لا يقترح المكتب أي إضافات على النقطة ٢٧ من الاستنتاجات المقترحة.

الاستنتاجات المقترحة

ترد فيما يلي الاستنتاجات المقترحة التي أُعدت بناءً على الردود المتلقاة والوارد تلخيصها والتعليق عليها في هذا التقرير. وصيغت هذه الاستنتاجات على الشكل المعتاد ويُتوخى منها أن تكون بمثابة أساس للمناقشة التي سيجريها مؤتمر العمل الدولي في دورته العاشرة بعد المائة (٢٠٢٢) بشأن البند الرابع من جدول الأعمال.

ألف - شكل الصك

١. ينبغي أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي صكاً ينشئ إطار عمل بشأن التلمذة الصناعية الجيدة.

٢. ينبغي أن يتخذ الصك شكل توصية.

باء - مضمون الصك

الديباجة

٣. ينبغي لديباجة الصك المقترح أن:

(أ) تشير إلى أنّ معدلات بطالة الشباب والبطالة الجزئية للشباب في العالم لا تزال مرتفعة وأنّ التحولات السريعة في عالم العمل والأزمات من قبيل جائحة كوفيد-١٩ تفضي إلى عدم تطابق المهارات، مما يتطلب من الناس من جميع الأعمار أن يكتسبوا مهارات جديدة أو أن يرتقوا بمهاراتهم بشكل مستمر في مصلحة تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية؛

(ب) تسلّم بأنّ التلمذة الصناعية الجيدة بإمكانها أن تشكّل استجابات فعالة وناجعة لمواجهة التحديات الحالية وأن تقدم فرص تعلم متواصل لتحسين الإنتاجية والقدرة على الصمود والتحولات والقابلية للاستخدام وأن تلبي احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية؛

(ج) تأخذ في الاعتبار أنّ إطار التلمذة الصناعية الجيدة يتطلب أن تكون التلمذة الصناعية مموّلة تمويلاً كافياً وأن تكون شاملة وخالية من التمييز من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير أجر مناسب وتغطية الحماية الاجتماعية والمضي نحو تحقيق مؤهلات معترف بها وتعزيز نتائج العمالة؛

(د) تشدد على ضرورة تعزيز وتنظيم التلمذة الصناعية بهدف ضمان نوعيتها وتوفير الإعانات وحماية المتلمذين والمنشآت وتعزيز استقطاب التلمذة الصناعية؛

(ه) تؤكد على أهمية إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨ وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل لعمل، ٢٠١٩ من أجل تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والحماية الفعالة لجميع المتلمذين والمتدربين، لاسيما في ضوء التحولات الجذرية التي يشهدها عالم العمل؛

(و) تذكّر بأحكام صكوك منظمة العمل الدولية الأخرى ذات الصلة، لاسيما اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) وتوصية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) وتوصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩) وتوصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥) وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤).

أولاً - التعاريف والنطاق والتنفيذ

٤. لأغراض هذا الصك:

(أ) ينبغي أن يُفهم مصطلح "التلمذة الصناعية" على أنه أي شكل من أشكال التعلم أو التدريب، يحكمه اتفاق للتلمذة الصناعية ويمكّن المتلمذ من اكتساب الكفاءات المطلوبة للعمل في مهنة من خلال تدريب منظّم يقوم على التعلم أثناء العمل وخارج العمل على حد سواء ويفضي إلى مؤهلات معترف بها؛

(ب) ينبغي أن يُفهم مصطلح "الجهة الوسيطة" على أنه الشخص أو الكيان، بخلاف المنشأة أو المؤسسة التعليمية المضيفة، الذي يساعد في توفير التلمذة الصناعية أو تنسيقها أو دعمها؛

(ج) ينبغي أن يُفهم من مصطلح "برنامج ما قبل التلمذة الصناعية" على أنه برنامج مصمم لمساعدة المتتلمذين المحتملين على تطوير كفاءاتهم بهدف تحسين استعدادهم أو تلبية اشتراطات الدخول الرسمية في مجال التلمذة الصناعية؛

(د) ينبغي أن يُفهم مصطلح "الاعتراف بالتعلم السابق" على أنه عملية تحديد وتوثيق وتقييم وإثبات كفاءات الشخص المكتسبة من التعلم الرسمي أو غير الرسمي أو غير المنظم، استناداً إلى معايير التأهيل المعمول بها؛

(ه) ينبغي أن يُفهم مصطلح "التدرب" على أنه شكل من أشكال التعلم أثناء العمل، باستثناء كونه جزءاً من التلمذة الصناعية، يساعد المتدرب على اكتساب خبرة مهنية وكفاءات بهدف تحسين قابليته للاستخدام، ويشمل أي شكل من أشكال التمرّن أو التوظيف، سواء أكان جزءاً من برنامج الدراسة أو لا؛

٥. ينبغي أن ينطبق الصك على المتتلمذين والمتدربين في جميع المنشآت وقطاعات النشاط الاقتصادي.

٦. يجوز للدول الأعضاء أن تفي بأحكام هذا الصك من خلال القوانين واللوائح الوطنية والاتفاقات الجماعية والسياسات والبرامج وغير ذلك من التدابير التي تتمشى مع القوانين والممارسات الوطنية.

٧. ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ أحكام هذا الصك بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

ثانياً - الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة

٨. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع أطراً تنظيمية للتلمذة الصناعية الجيدة. وينبغي إشراك المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم نُظم وسياسات وبرامج التلمذة الصناعية الجيدة.

٩. ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ أو تعيّن سلطة واحدة أو أكثر تكون مسؤولة عن تنظيم التلمذة الصناعية، على أن تكون المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال ممثلة فيها.

١٠. ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أن تضطلع هذه السلطات المختصة بمسؤوليات محددة بوضوح وأن تعمل بتعاون وثيق مع السلطات أو المؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنظيم أو تقديم التعليم والتدريب وتفتيش العمل والحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنيتين وخدمات التوظيف العامة والخاصة.

١١. ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد إجراءً يرمي إلى الاعتراف بمهنة من المهن على أنها ملائمة للتلمذة الصناعية الجيدة، مع مراعاة ما يلي:

(أ) الكفاءات المطلوبة للعمل في تلك المهنة؛

(ب) مدى ملاءمة التلمذة الصناعية كوسيلة لاكتساب تلك الكفاءات؛

(ج) مدة التلمذة الصناعية المطلوبة لاكتساب تلك الكفاءات؛

(د) الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات واحتمالات الاستخدام في تلك المهنة.

١٢. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع معايير خاصة بالمهن من أجل التلمذة الصناعية الجيدة توفر، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) الحد الأدنى لسن القبول، مع مراعاة اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)؛

(ب) المؤهلات التعليمية المطلوبة أو التعلم السابق المطلوب من أجل القبول؛

(ج) نسبة المتتلمذين مقابل نسبة العمال في مكان العمل، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز التلمذة الصناعية أيضاً في المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر؛

(د) الحدان الأدنى والأقصى لفترة التلمذة الصناعية؛

(ه) إلى أي مدى يمكن خفض المدة العادية للتلمذة الصناعية على أساس احتساب أي تعلم سابق أو تقدم محرز أثناء فترة التلمذة الصناعية؛

(و) نتائج التعلم والمناهج الدراسية على أساس احتياجات سوق العمل؛

(ز) نسبة التعلم خارج العمل مقارنة بنسبة التعلم أثناء العمل؛

(ح) التوجيه المهني والمشورة المهنية قبل التلمذة الصناعية وأثناءها وبعدها؛

(ط) المؤهلات والخبرة المطلوبة للمعلمين والمدربين داخل الشركة؛

(ي) إجراءات تقييم الكفاءات المطلوبة وتأكيد صحتها؛

(ك) المؤهلات المكتسبة عند إتمام التلمذة الصناعية بنجاح.

١٣. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن عملية عادلة وشفافة لانتقال المتتلمذ من منشأة إلى أخرى بموافقته، متى اعتُبر ذلك ضرورياً لإتمام التلمذة الصناعية.

١٤. ينبغي للدول الأعضاء، مع مراعاة الظروف الوطنية، أن تتخذ تدابير تضمن للمتتلمذين بما يلي:

(أ) أن يحصلوا على أجر مناسب يمكن تعديله في مراحل مختلفة من التلمذة الصناعية؛

(ب) ألا يُطلب منهم العمل لساعات تتجاوز الحدود المقررة؛

(ج) أن يحق لهم بإجازات مدفوعة الأجر؛

(د) أن يحق لهم بإجازة مدفوعة الأجر عند تغيبهم بسبب مرض أو حادث؛

(هـ) أن يحصلوا على نفس الحماية وأن يتلقوا نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يتعلق بالتمييز والعنف والتحرش؛

(و) أن يحق لهم بتعويض عند تعرضهم لإصابة مرتبطة بالعمل.

١٥. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع شروطاً بحيث:

(أ) يمكن للمنشآت أن توفر التلمذة الصناعية؛

(ب) يمكن للمؤسسات التعليمية والتدريبية أن توفر تدريباً خارج العمل؛

(ج) يمكن للجهات الوسيطة أن تساعد على توفير التلمذة الصناعية أو تنسيقها أو دعمها.

١٦. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير من أجل استمرار تطوير وتعزيز قدرة الوكالات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمعلمين والمدربين داخل الشركات وغيرهم من الخبراء المشاركين في التلمذة الصناعية.

١٧. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تضمن رصداً وتقييماً منتظمين لنُظم وبرامج التلمذة الصناعية.

ثالثاً - اتفاق التلمذة الصناعية

١٨. ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن أنّ جميع حالات التلمذة الصناعية خاضعة لاتفاق مكتوب يبرم بين المتتلمذ والمنشأة أو الجهة الوسيطة ويمكن كذلك أن يوقع عليه طرف ثالث مثل مؤسسة تعليمية أو تدريبية، إذا سمحت بذلك القوانين واللوائح الوطنية.

١٩. ينبغي للدول الأعضاء التأكد من أنّ اتفاق التلمذة الصناعية:

(أ) يحدد بوضوح أدوار الأطراف وحقوقها والتزاماتها؛

(ب) يضمّ أحكاماً بشأن مدة التلمذة الصناعية والأجر وساعات العمل والحق في الإجازات والسلامة والصحة المهنيتين والضمان الاجتماعي وتسوية النزاعات وإنهاء اتفاق التلمذة الصناعية؛

(ج) يسجَّل وفقاً للشروط الصادرة عن السلطة المختصة؛

(د) يوقّع عليه بالنيابة عن المتتلمذ، حيثما يكون قاصراً، أحد والديه أو وصي أو ممثل قانوني عنه، وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح الوطنية.

٢٠. ينبغي للدول الأعضاء وضع نموذج لاتفاق التلمذة الصناعية لتسهيل اتساقه وتماثله والالتزام به.

رابعاً - المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة

٢١. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتعزيز المساواة بين الجنسين في التلمذة الصناعية.

٢٢. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تعزز المساواة والتنوع والإدماج الاجتماعي في التلمذة الصناعية، وتولي مراعاة خاصة لحالة واحتياجات كل من:

(أ) الأشخاص المعوقون؛

(ب) الأشخاص في الاقتصاد غير المنظم؛

(ج) كبار السن؛

(د) العاطلون عن العمل لفترة طويلة؛

(هـ) الأشخاص المنتمون إلى الأقليات أو إلى الشعوب الأصلية والقبلية؛

(و) المهاجرون واللاجئون والأشخاص المهجّرون داخلياً والنازحون قسراً؛

(ز) الأشخاص الآخرون في أوضاع استضعاف أو المنتمون إلى فئات محرومة.

٢٣. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير تعزز الوصول إلى التعليم والتدريب النظاميين، بما في ذلك التلمذة الصناعية الجيدة، وخاصة للأشخاص في الاقتصاد غير المنظم، عن طريق الاعتراف بالتعلم السابق.

خامساً - تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي

٢٤. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز التلمذة الصناعية الجيدة بما في ذلك عن طريق:

(أ) وضع وتنفيذ الاستراتيجيات ورسم الأهداف الوطنية وتخصيص الموارد المناسبة للتلمذة الصناعية الجيدة؛

(ب) إدراج التلمذة الصناعية الجيدة في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي الاستخدام والتعليم وسياسات التعلم المتواصل؛

(ج) تطوير وصيانة نظام متين لمعلومات سوق العمل من أجل تقييم الطلب الحالي والمستقبلي على المهارات، بهدف تصميم برامج التلمذة الصناعية أو تكييفها وفقاً لذلك؛

(د) تزويد المنشآت، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالغة الصغر بالحوافز وخدمات الدعم، مثل تقاسم التكاليف والإعفاء من الضرائب والمساعدات لتسديد إسهامات الضمان الاجتماعي أو تدريب المدربين؛

(هـ) تشجيع الجهات الوسيطة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي، للمشاركة في توفير التلمذة الصناعية وتنسيقها ودعمها؛

(و) القيام بأنشطة توعية وحملات ترويجية على فترات منتظمة لتحسين صورة التلمذة الصناعية وجاذبيتها؛

(ز) إنشاء برامج ما قبل التلمذة الصناعية؛

(ح) تسهيل وصول المتلمذين إلى المزيد من فرص التعليم المهني والعالي؛

(ط) استخدام تكنولوجيات جديدة وطرق ابتكارية لتحسين فعالية ونجاعة تنفيذ التلمذة الصناعية الجيدة وإدارتها.

٢٥. ينبغي للدول الأعضاء، بغية تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة في الاقتصاد غير المنظم، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر من خلال تسهيل الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية وتحسين ظروف السلامة والصحة المهنيتين وتحسين الكفاءات التقنية والتعليمية والتنظيمية للحرفيين المعلمين؛

(ب) التأكد من إتاحة سبل وصول المتلمذين إلى التعلم خارج العمل ومن أنه يمكنهم استكمال تعلمهم أثناء العمل عن طريق جهات وسيطة أو في منشآت أخرى؛

(ج) تعزيز قدرة رابطات الوحدات الاقتصادية الصغيرة وبالغة الصغر، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم المالي، لتؤدي دور هيئات ضمان الجودة.

٢٦. ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير من أجل:

(أ) تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة في كافة جوانب التلمذة الصناعية الجيدة؛

(ب) التعاون على تقديم فرص تعلم موسعة إلى المتلمذين والاعتراف بالكفاءات المكتسبة أثناء برامج التلمذة الصناعية أو التعلم السابق.

سادساً - التدرّب

٢٧. ينبغي للدول الأعضاء، مع مراعاة الظروف الوطنية، أن تتخذ تدابير للتأكد من أنّ المتدربين يتمتعون بما يلي:

(أ) لديهم اتفاق تدرب مكتوب أبرموه مع المنشأة المضيفة أو الإدارة العامة، حسب مقتضى الحال؛

(ب) يتلقون أجراً مناسباً؛

(ج) لا يُطلب منهم العمل لساعات تتجاوز الحدود المقررة؛

(د) يحق لهم بإجازة مدفوعة الأجر، رهناً بطبيعة التدرّب ومدته؛

(ه) يحق لهم بإجازة مدفوعة الأجر عند تغيبهم بسبب مرض أو إصابة، حسب مقتضى الحال؛

(و) يحصلون على نفس الحماية ويتلقون نفس التدريب كغيرهم في مكان العمل فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين وفيما يخص التمييز والعنف والتحرش؛

(ز) يحق لهم بتعويض عند تعرضهم لإصابة مرتبطة بالعمل.

الملحق

الردود على الاستبيان*

* Y = نعم؛ N = لا؛ O = ردود أخرى؛ C = اتفاقية؛ R = توصية؛ C–R = اتفاقية وتوصية

		شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة										
الجهة المجيبة	البلد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
حكومة	الجزائر	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنغولا	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y
حكومة	أنتيغوا وبربودا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	أرمينيا	Y	C–R	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y
حكومة	أستراليا	Y	R		O					O						O		Y										
حكومة	النمسا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	أذربيجان	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y
حكومة	البحرين	Y	C–R	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	Y	Y	O
حكومة	البوسنة والهرسك	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	Y	N	N	O	O	O	O	O	O	O	O	N	O	O	N
حكومة	البرازيل	N	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	بروني دار السلام	Y	R	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	بلغاريا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	بوركينا فاسو	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	كمبوديا	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كندا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية أفريقيا الوسطى	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة											
الجهة المجيبة	البلد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
حكومة	الصين	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	كولومبيا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جزر كوك	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	كوستاريكا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	كرواتيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	الجمهورية التشيكية	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N
حكومة	الدانمرك	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	جيبوتي	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y
حكومة	الجمهورية الدومينيكية	Y	R	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اكوادور	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	مصر	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	إريتريا	Y	C–R	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	استونيا	N	R	Y	Y	Y	Y	O	O	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	N	N	N		N	N	N
حكومة	إسواتيني	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	N
حكومة	إثيوبيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	فنلندا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	N
حكومة	فرنسا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	جورجيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	ألمانيا	O	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N
حكومة	اليونان	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غرينادا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	غواتيمالا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	آيسلندا	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	الهند	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y

		شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة												
الجهة المجيبة	البلد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
حكومة	إندونيسيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	N		Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
حكومة	العراق	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	أيرلندا	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إسرائيل	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	إيطاليا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليابان	O	R	Y										N		N	O											
حكومة	كازاخستان	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	O	N	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	N	N
حكومة	الكويت	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قيرغيزستان	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	N
حكومة	لاتفيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	N
حكومة	لبنان	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليسوتو	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N
حكومة	ليتوانيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	ماليزيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	مالي	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	مالطة	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	موريتانيا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	موريشيوس	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	المكسيك	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	المغرب	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	ميانمار	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	ناميبيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	نيبال	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	هولندا	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	O	O	Y	Y	N	N	Y	N	N	Y	N	N
حكومة	نيكاراغوا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O

		شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة											
الجهة المجيبة	البلد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
حكومة	باكستان	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	بنما	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	بولندا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y
حكومة	البرتغال	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قطر	Y	R	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية كوريا	Y	R	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	الاتحاد الروسي	N																										
حكومة	المملكة العربية السعودية	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	صربيا	Y	C	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	سيشل	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	سيراليون	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	سلوفاكيا	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	سلوفينيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	N
حكومة	جنوب أفريقيا	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	اسبانيا	Y	C–R	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y		O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سري لانكا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	السودان	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	سورينام	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	السويد		R							N			N	N				Y				N	N	N	N	N	N	N
حكومة	سويسرا	N	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N
حكومة	تايلند	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	توغو	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ترينيداد وتوباغو	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	تونس	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تركيا	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y
حكومة	الإمارات العربية المتحدة	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	N	Y	Y	N	Y	O	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y

الجهة المجيبة	البلد	شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة											
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
حكومة	المملكة المتحدة	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
حكومة	الولايات المتحدة الأمريكية	Y	C–R	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	N
حكومة	أوروغواي	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	زمبابوي	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y

الجهة المجيبة	البلد	الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																											
		21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
حكومة	الجزائر	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنغولا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنتيغوا وبربودا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أرمينيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أستراليا	Y			Y									Y					Y							
حكومة	النمسا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y
حكومة	أذربيجان	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	البحرين	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا	Y	O	Y	O	O	O	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	Y
حكومة	البوسنة والهرسك	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	O	Y	O
حكومة	البرازيل	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	بروني دار السلام	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	N	Y	N
حكومة	بلغاريا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																								
الجهة المجيبة	البلد	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
حكومة	بوركينا فاسو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كمبوديا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كندا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية أفريقيا الوسطى	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الصين	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كولومبيا	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جزر كوك	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوستاريكا	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كرواتيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الجمهورية التشيكية	N	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	N
حكومة	الدانمرك	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	جيبوتي	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y
حكومة	الجمهورية الدومينيكية	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	اكوادور	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مصر	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إريتريا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا	N	N	N	N	N	N	N	N	N		Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	N	N	N
حكومة	إسواتيني	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	N		Y	Y
حكومة	إثيوبيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فنلندا	N	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	N	N	Y	Y
حكومة	فرنسا	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y
حكومة	جورجيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ألمانيا	N	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	اليونان	Y		Y	Y	O	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y

		الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																									
الجهة المجيبة	البلد	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
حكومة	غرينادا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غواتيمالا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y
حكومة	آيسلندا	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الهند	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إندونيسيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y		Y	Y			Y	Y	Y	O	Y	O		Y	Y
حكومة	العراق	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	أيرلندا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إسرائيل	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إيطاليا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليابان																									
حكومة	كازاخستان	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	الكويت	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قيرغيزستان	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لاتفيا	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	O	O	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لبنان	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليسوتو	N	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y
حكومة	ليتوانيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ماليزيا	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالي	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالطة	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	موريتانيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	موريشيوس	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المكسيك	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المغرب	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y		Y	O	O	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y

		الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																									
الجهة المجيبة	البلد	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
حكومة	ميانمار	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ناميبيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	نيبال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	هولندا	Y	N	Y	N	O	N	Y	Y	N	N	Y	N	N	N	N	N	O	Y	N	Y	Y	N	N	N	N
حكومة	نيكاراغوا	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	O	Y	Y
حكومة	باكستان	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنما	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بولندا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	Y
حكومة	البرتغال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قطر	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية كوريا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الاتحاد الروسي																									
حكومة	المملكة العربية السعودية	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N	Y				Y
حكومة	صربيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سيشل	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سيراليون	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سلوفاكيا		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y		Y
حكومة	سلوفينيا	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	جنوب أفريقيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y
حكومة	اسبانيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	سري لانكا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السودان	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سورينام	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السويد	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y		N	Y							N	N	N		Y

		الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																								
الجهة المجيبة	البلد	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
حكومة	سويسرا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	تايلند	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	O	Y	O	O	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	توغو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ترينيداد وتوباغو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تونس	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تركيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الإمارات العربية المتحدة	Y	Y	Y	N	Y	O		Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y
حكومة	المملكة المتحدة	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الولايات المتحدة الأمريكية	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أوروغواي	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	زمبابوي	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة								تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
الجهة المجيبة	البلد	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
حكومة	الجزائر	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	N	N		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنغولا	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنتيغوا وبربودا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أرمينيا	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y	O	Y	Y		Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أستراليا	O	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y									
حكومة	النمسا	Y	Y	O	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y
حكومة	أذربيجان	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	البحرين	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	O		O	Y	Y	O	O	Y	Y	Y
حكومة	البوسنة والهرسك	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	N	Y
حكومة	البرازيل	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	بروني دار السلام	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y
حكومة	بلغاريا	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y
حكومة	بوركينا فاسو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كمبوديا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كندا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية أفريقيا الوسطى	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الصين	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كولومبيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جزر القمر	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوستاريكا	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كرواتيا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	الجمهورية التشيكية	O	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	O	N	O	Y	Y
حكومة	الدانمرك	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
الجهة المجيبة	البلد	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
حكومة	جيبوتي	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	O	Y		Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y
حكومة	الجمهورية الدومينيكية	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اكوادور	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مصر	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إريتريا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا	Y	Y	Y	O	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y
حكومة	إسواتيني	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	إثيوبيا	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	فنلندا	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	فرنسا	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	جورجيا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ألمانيا	Y	O	O	Y	Y	N	N	Y	Y	N	N	Y	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	N	Y
حكومة	اليونان	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y		Y	Y	Y
حكومة	غرينادا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	غواتيمالا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	آيسلندا	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الهند	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إندونيسيا	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N
حكومة	العراق	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أيرلندا	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إسرائيل	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	إيطاليا	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اليابان																							
حكومة	كازاخستان	Y	N	N	N	O	Y	Y	N	Y	Y	O	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
الجهة المجيبة	البلد	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
حكومة	الكويت	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قيرغيزستان	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لاتفيا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	لبنان	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليسوتو	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليتوانيا	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	ماليزيا	Y	Y	Y	O	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	مالي	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالطة	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	موريتانيا	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	موريشيوس	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	المكسيك	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	Y
حكومة	المغرب	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	ميانمار	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ناميبيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	نيبال	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	هولندا	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	N	N
حكومة	نيكاراغوا	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y
حكومة	باكستان	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بنما	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y
حكومة	بولندا	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	Y
حكومة	البرتغال	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	قطر	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية كوريا	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة								تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
الجهة المجيبة	البلد	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
حكومة	الاتحاد الروسي																							
حكومة	المملكة العربية السعودية	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y		Y	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	صربيا	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سيشل	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سيراليون	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	سلوفاكيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سلوفينيا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
حكومة	جنوب أفريقيا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اسبانيا	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	N	N	N		Y
حكومة	سري لانكا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السودان	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سورينام	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السويد							N	Y	O	O	O	O	O	O	O		N	N					Y
حكومة	سويسرا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y
حكومة	تايلند	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	توغو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ترينيداد وتوباغو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y
حكومة	تونس	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تركيا	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الإمارات العربية المتحدة	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
حكومة	المملكة المتحدة	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الولايات المتحدة الأمريكية	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أوروغواي	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
حكومة	زمبابوي	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y

		تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب							
الجهة المجيبة	البلد	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
حكومة	الجزائر	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنغولا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أنتيغوا وبربودا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	أرمينيا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أستراليا															
حكومة	النمسا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	أذربيجان	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	البحرين	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بلجيكا	Y	Y	Y	O	O	O	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	
حكومة	البوسنة والهرسك	Y	N	Y	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	البرازيل	O	N	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O	O
حكومة	بروني دار السلام	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N
حكومة	بلغاريا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	بوركينا فاسو	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	كمبوديا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	كندا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N
حكومة	جمهورية أفريقيا الوسطى	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	الصين	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	كولومبيا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	جزر كوك	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كوستاريكا	Y		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	كرواتيا	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الجمهورية التشيكية	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الدانمرك	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب							
الجهة المجيبة	البلد	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
حكومة	جيبوتي	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الجمهورية الدومينيكية	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	اكوادور	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	مصر	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	إريتريا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	استونيا	Y		N	N	N	N	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	
حكومة	إسواتيني	Y		Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	إثيوبيا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	فنلندا	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N
حكومة	فرنسا	Y	N	Y	O	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	جورجيا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	ألمانيا	N	N	N	N	N	N	O								
حكومة	اليونان	Y		Y	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	غرينادا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	غواتيمالا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	آيسلندا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	الهند	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	إندونيسيا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	O
حكومة	العراق	N		Y	Y	Y	Y	N		Y						
حكومة	أيرلندا	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	إسرائيل	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	إيطاليا	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	اليابان															
حكومة	كازاخستان	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

		تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب							
الجهة المجيبة	البلد	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
حكومة	الكويت	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	قيرغيزستان	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	لاتفيا	Y	O	Y	N	N	N	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	O
حكومة	لبنان	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ليسوتو	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	Y	N
حكومة	ليتوانيا	Y	O	Y		Y		Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	O
حكومة	ماليزيا	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	مالي	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	Y	Y	Y	Y
حكومة	مالطة	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	O
حكومة	موريتانيا	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	موريشيوس	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	المكسيك	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	المغرب	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y		Y	O	O	Y	Y	Y	N
حكومة	ميانمار	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	ناميبيا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	نيبال	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	هولندا	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	نيكاراغوا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	باكستان	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	بنما	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	بولندا	Y		Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	البرتغال	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	قطر	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	جمهورية كوريا	Y	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N

		تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب							
الجهة المجيبة	البلد	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
حكومة	الاتحاد الروسي															
حكومة	المملكة العربية السعودية	Y	N	Y	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	صربيا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سيشل	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سيراليون	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	
حكومة	سلوفاكيا	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N
حكومة	سلوفينيا	Y	N	Y	N	N	N	O								
حكومة	جنوب أفريقيا	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	اسبانيا	Y		N	N	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	سري لانكا	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	السودان	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	سورينام	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	السويد															
حكومة	سويسرا	Y	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	تايلند	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	O	Y	Y	Y	N
حكومة	توغو	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
حكومة	ترينيداد وتوباغو	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تونس	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	تركيا	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
حكومة	الإمارات العربية المتحدة	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	
حكومة	المملكة المتحدة	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	الولايات المتحدة الأمريكية	Y	N	Y	Y	Y	Y	O								
حكومة	أوروغواي	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
حكومة	زمبابوي	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			شكل الصك		الديباجة								التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة											
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
أصحاب العمل	النمسا	WKÖ	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N
أصحاب العمل	البرازيل	CNI	N	O	O	O	O	N	O	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	N	N	O	O	O	O	O	O		
أصحاب العمل	كندا	CEC	Y	R	Y	N	Y	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	N	N	N
أصحاب العمل	الدانمرك	DA	N	R	Y	N	Y	Y	Y	N	N	O	N	N	N	N	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y
أصحاب العمل	استونيا	EEC	N	R	Y	N	O	Y	Y	O	N	Y	O	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N
أصحاب العمل	فرنسا	MEDEF	Y	R	Y	Y	Y	N	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N
أصحاب العمل	ألمانيا	BDA	Y	R	Y	N	Y	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	O	Y	Y	N	Y	N	N	N	N
أصحاب العمل	اليونان	ESEE	Y	R	N	N	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y
أصحاب العمل	اليونان	SETE	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y		O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
أصحاب العمل	غواتيمالا	CACIF	Y	R	Y	N	Y	N	N	N	Y	N	Y	Y	Y	O	Y	Y	N	Y	N	N	N	N	N	N	N	Y	N
أصحاب العمل	هولندا	VNO-NCW	Y	R	N	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	O	O	O	Y	N	N	Y	N	N	Y	N	N
أصحاب العمل	البرتغال	CIP	N					N					N			N	N	N	N	N	N	N					N	N	N
أصحاب العمل	الاتحاد الروسي	RSPP	Y	R	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	N	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
أصحاب العمل	صربيا	SAE	Y	R	Y	N	Y	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N
أصحاب العمل	تركيا	TISK	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
أصحاب العمل	العالم	IOE	Y	R	Y	N	Y	N	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	O	O	Y	Y	N	Y	N	N	N	N

الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																										
27	26	25c	25b	25a	24h	24g	24f	24e	24d	24c	24b	24a	23	22	21m	21l	21k	21j	21i	21h	21g	21f	21e	21d	المختصر	البلد	الجهة المجيبة
Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	WKÖ	النمسا	**أصحاب العمل**
O	O	N	N	N	O	O	O	O	O	O	O	O	N	O		O	O	O	O	O	O	O	O		CNI	البرازيل	**أصحاب العمل**
Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	N	N	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	CEC	كندا	**أصحاب العمل**
Y	N	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	DA	الدانمرك	**أصحاب العمل**
N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	EEC	استونيا	**أصحاب العمل**
Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	MEDEF	فرنسا	**أصحاب العمل**
Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	BDA	ألمانيا	**أصحاب العمل**
Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	ESEE	اليونان	**أصحاب العمل**
Y	Y	Y	Y	Y	Y								Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	SETE	اليونان	**أصحاب العمل**
Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	N	N	N	Y	N	Y	N	N	N	N	CACIF	غواتيمالا	**أصحاب العمل**
N	N	N	N	Y	N	N	Y	O	N	N	N	N	N	Y	N	N	Y	Y	N	O	N	Y	N	Y	VNO-NCW	هولندا	**أصحاب العمل**
Y		N		N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	N					N	N	N	N	N	CIP	البرتغال	**أصحاب العمل**
Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	RSPP	الاتحاد الروسي	**أصحاب العمل**
Y	Y	N	N	O	N	O	O	O	N	N	O	N	O	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	O	O	N	SAE	صربيا	**أصحاب العمل**
Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y			Y	Y	Y	Y	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	TISK	تركيا	**أصحاب العمل**
Y	Y	N	N	O	N	O	O	O	N	N	O	N	O	N	N	Y	Y	Y	Y	N	N	O	O	N	IOE	العالم	**أصحاب العمل**

			اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي				
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e
أصحاب العمل	النمسا	WKÖ	Y	Y	N	Y	Y		Y	N	N	O	N	O	O	O	O		Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	البرازيل	CNI	N	N	N	N	N	N	N	O	Y	N	N	N	Y	N	N	N	O	O	N	N	O	O
أصحاب العمل	كندا	CEC	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	الدانمرك	DA	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	استونيا	EEC	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	فرنسا	MEDEF	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
أصحاب العمل	ألمانيا	BDA	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	اليونان	ESEE	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	اليونان	SETE	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	غواتيمالا	CACIF	Y	Y	N	N	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	هولندا	VNO-NCW	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	Y
أصحاب العمل	البرتغال	CIP			O						Y	Y	N		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	الاتحاد الروسي	RSPP	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y
أصحاب العمل	صربيا	SAE	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	تركيا	TISK	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	O								Y	Y	Y	Y	Y	Y
أصحاب العمل	العالم	IOE	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي									التدرّب								
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	34f	34g	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
أصحاب العمل	النمسا	WKÖ	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	O	N	O	N	N	Y	Y	Y	
أصحاب العمل	البرازيل	CNI	N	O	O	N	O	N	N	N	N	O	N	N	N	N	N	N	N
أصحاب العمل	كندا	CEC	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N	N
أصحاب العمل	الدانمرك	DA	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب العمل	استونيا	EEC	O	Y	Y		N	N	O	N	Y	N	O	N	N	O	Y	O	
أصحاب العمل	فرنسا	MEDEF	Y	Y	Y	N	Y	N	N	N	Y	N	N	N	N	N	N	N	N
أصحاب العمل	ألمانيا	BDA	N	Y	Y	N	Y	Y	N	N	N	O	O	O	O	O	O	O	O
أصحاب العمل	اليونان	ESEE	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	
أصحاب العمل	اليونان	SETE	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y									Y
أصحاب العمل	غواتيمالا	CACIF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	N	N	Y	Y	N	N
أصحاب العمل	هولندا	VNO-NCW	N	N	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O
أصحاب العمل	البرتغال	CIP	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N		N					N
أصحاب العمل	الاتحاد الروسي	RSPP	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
أصحاب العمل	صربيا	SAE	O	Y	Y	N	Y	Y	O	O	O								
أصحاب العمل	تركيا	TISK	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	N
أصحاب العمل	العالم	IOE	O	Y	Y	N	Y	Y	O	O	O								

			شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة										
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
العمال	الأرجنتين	APA	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	CGTRA	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	UOCRA	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	أستراليا	ACTU	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y
العمال	النمسا	BAK, ÖGB	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
العمال	البرازيل	CUT	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y
العمال	بوركينا فاسو	CNTB	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	كندا	CLC	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	كندا	Unifor	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		N	Y	Y
العمال	الجمهورية التشيكية	ČMKOS	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	Y		Y	Y	Y	N	Y	O	O	O	O	O	O		
العمال	استونيا	EAKL	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	N	N	O	O	O	O	O	O	N	N
العمال	فرنسا	CGT	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
العمال	فرنسا	FO	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	UNSA	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	O	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	Y	Y	Y
العمال	ألمانيا	DGB	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
العمال	اليونان	GSEE	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	N	N
العمال	أيرلندا	ICTU	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	O	N	N
العمال	إيطاليا	CGIL, CISL, UIL	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	اليابان	JTUC-RENGO	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	لاتفيا	LBAS	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y
العمال	لكسمبرغ	OGBL	Y	C	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المكسيك	SME	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N		Y	N	Y
العمال	هولندا	CNV and FNV	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
العمال	النرويج	Unio	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N

			شكل الصك		الديباجة							التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة										
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
العمال	بيرو	CATP	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y		Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	بولندا	Solidarność	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	البرتغال	CGTP	Y	O	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	الاتحاد الروسي	FNPR	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	N
العمال	السنغال	CNTS	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	السنغال	SNTMMS	Y	C–R	Y	Y	Y	Y		Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	صربيا	CATUS	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	الصومال	FESTU	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اسبانيا	CCOO	Y	C–R	N	N	N	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y		O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اسبانيا	UGT	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y		Y	Y	O	O					O		
العمال	السودان	SWTUF	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	توغو	CNTT	Y	C–R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y
العمال	تركيا	HAK-İŞ	Y	C	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	N
العمال	المملكة المتحدة	TUC	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	Y
العمال	المملكة المتحدة	Unite the Union	Y	C	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أوروبا	ETUC	Y	O	O	Y	O	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	O	O	Y	O	Y	N	N	O	O	O	O	O	O	N	N
العمال	العالم	ITUC	Y	R	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y

الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																										
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
العمال	الأرجنتين	APA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	CGTRA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	UOCRA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أستراليا	ACTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	النمسا	BAK, ÖGB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	البرازيل	CUT	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	بوركينا فاسو	CNTB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	كندا	CLC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	كندا	Unifor	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الجمهورية التشيكية	ČMKOS			O			O	O	O	O	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y		Y	Y	Y
العمال	استونيا	EAKL	N	N	N	N	N	N		N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	CGT	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	N	N	Y	Y
العمال	فرنسا	FO	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	UNSA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y
العمال	ألمانيا	DGB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اليونان	GSEE	N	N	N	N	N	N	N	N	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أيرلندا	ICTU	N	N	N		N	N	N	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	إيطاليا	CGIL, CISL, UIL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اليابان	JTUC-RENGO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	لاتفيا	LBAS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y
العمال	لكسمبرغ	OGBL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المكسيك	SME	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
العمال	هولندا	CNV and FNV	Y	N	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	النرويج	Unio	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y

الجهة المجيبة	البلد	المختصر	الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																												
			21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
العمال	بيرو	CATP	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	بولندا	Solidarność	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	البرتغال	CGTP	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الاتحاد الروسي	FNPR	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	السنغال	CNTS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	السنغال	SNTMMS	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	صربيا	CATUS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الصومال	FESTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اسبانيا	CCOO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y
العمال	اسبانيا	UGT	Y										Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	السودان	SWTUF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	توغو	CNTT	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	تركيا	HAK-İŞ	N	Y	N	N	N	Y	Y	N	N	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المملكة المتحدة	TUC	O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المملكة المتحدة	Unite the Union	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أوروبا	ETUC	N	N	N	N	N	N	N	O	O		Y	O	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	N	Y	O	Y
العمال	العالم	ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
العمال	الأرجنتين	APA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	CGTRA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	UOCRA	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أستراليا	ACTU	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	النمسا	BAK, ÖGB	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y
العمال	البرازيل	CUT	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	بوركينا فاسو	CNTB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	كندا	CLC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	كندا	Unifor	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الجمهورية التشيكية	ČMKOS	O	Y	Y	N	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y
العمال	استونيا	EAKL	Y	Y	Y	Y	Y	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y
العمال	فرنسا	CGT	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	FO	Y	Y	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	UNSA	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	ألمانيا	DGB	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اليونان	GSEE	N	N	Y	N	Y	O	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أيرلندا	ICTU	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	إيطاليا	CGIL, CISL, UIL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اليابان	JTUC-RENGO	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	لاتفيا	LBAS	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y
العمال	لكسمبرغ	OGBL	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y
العمال	المكسيك	SME	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	هولندا	CNV and FNV	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	النرويج	Unio	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y		Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y

			اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
العمال	بيرو	CATP	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	بولندا	Solidarność	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	البرتغال	CGTP	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	N	N	Y	Y
العمال	الاتحاد الروسي	FNPR	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
العمال	السنغال	CNTS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	السنغال	SNTMMS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	صربيا	CATUS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الصومال	FESTU	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اسبانيا	CCOO	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	Y	N	N	N		Y
العمال	اسبانيا	UGT	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y
العمال	السودان	SWTUF	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	توغو	CNTT	Y	Y	Y	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	تركيا	HAK-İŞ	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المملكة المتحدة	TUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المملكة المتحدة	Unite the Union	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أوروبا	ETUC	N	Y	Y	N	N		N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y
العمال	العالم	ITUC	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

			تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب								
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
العمال	الأرجنتين	APA	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	CGTRA	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الأرجنتين	UOCRA	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أستراليا	ACTU	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	النمسا	BAK, ÖGB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	البرازيل	CUT	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	بوركينا فاسو	CNTB	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	كندا	CLC	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	كندا	Unifor	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y
العمال	الجمهورية التشيكية	ČMKOS	O	N	O	N		N	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	استونيا	EAKL	Y	O	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	CGT	Y	N	Y	O	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
العمال	فرنسا	FO	Y	N	Y	Y	N	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	فرنسا	UNSA	Y		Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	ألمانيا	DGB	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اليونان	GSEE	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	Y	Y	Y	Y	N
العمال	أيرلندا	ICTU	Y	N	Y	N	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	إيطاليا	CGIL, CISL, UIL	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اليابان	JTUC-RENGO	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	لاتفيا	LBAS	Y		Y	O		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	لكسمبرغ	OGBL	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المكسيك	SME	Y		Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	هولندا	CNV and FNV	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	النرويج	Unio	Y	N	Y	O	Y	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N

			تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب								
الجهة المجيبة	البلد	المختصر	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
العمال	بيرو	CATP	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	بولندا	Solidarność	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	البرتغال	CGTP	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الاتحاد الروسي	FNPR	Y	N	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
العمال	السنغال	CNTS	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	السنغال	SNTMMS	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y		Y	Y	Y	Y	Y
العمال	صربيا	CATUS	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	الصومال	FESTU	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اسبانيا	CCOO	Y		Y	N	N	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	اسبانيا	UGT	Y		Y	Y	Y	Y	O	O	O	O	O	O	O	O	O
العمال	السودان	SWTUF	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	توغو	CNTT	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N
العمال	تركيا	HAK-İŞ	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	O	N	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المملكة المتحدة	TUC	Y		Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	المملكة المتحدة	Unite the Union	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	أوروبا	ETUC	Y		O	N	O	O	O	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y
العمال	العالم	ITUC	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y

موجز الردود

حكومات	شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة										
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
اتفاقية		8																									
توصية		48																									
اتفاقية وتوصية		33																									
نعم	89		88	77	90	89	88	79	84	79	69	84	78	49	71	71	88	72	84	85	83	83	83	28	82	74	66
لا	4		4	12	1	2	2	8	7	9	20	5	11	34	16	12	3	17	5	5	6	6	6	49	8	16	24
ردود أخرى	2	6	1	4	1	1	2	3	3	4	3	4	5	4	7	9	3	3	2	3	3	4	4	4	3	3	3
مجموع الردود	**95**	**95**	**93**	**93**	**92**	**92**	**87**	**90**	**94**	**92**	**92**	**93**	**94**	**87**	**94**	**92**	**94**	**92**	**91**	**93**	**92**	**93**	**93**	**81**	**93**	**93**	**93**
لا يوجد رد	1	1	3	3	4	4	6	2	2	4	4	3	2	9	2	4	2	4	5	3	4	3	3	15	3	3	3

الحكومات	الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																									
	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
اتفاقية																									
توصية																									
اتفاقية وتوصية																									
نعم	79	74	84	76	73	84	85	87	84	25	88	79	86	84	73	78	88	92	86	50	84	73	71	84	86
لا	13	15	5	13	14	4	5	4	7	50	1	9	3	6	13	8	1	0	3	30	7	12	12	5	4
ردود أخرى	1	3	3	3	5	5	2	2	2	5	2	3	4	2	5	5	2	1	2	7	2	6	6	2	3
مجموع الردود	**93**	**92**	**92**	**92**	**92**	**93**	**92**	**93**	**93**	**80**	**91**	**91**	**93**	**92**	**91**	**91**	**91**	**93**	**91**	**87**	**93**	**91**	**89**	**91**	**93**
لا يوجد رد	3	4	4	4	4	3	4	3	4	16	5	5	3	4	5	5	5	3	5	9	3	5	7	5	3

حكومات	اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
اتفاقية																							
توصية																							
اتفاقية وتوصية																							
نعم	87	89	88	85	85	27	75	89	88	73	74	85	84	78	20	76	85	89	81	69	85	73	90
لا	3	2	2	5	4	45	15	3	1	14	13	5	5	10	50	10	6	3	6	14	4	14	2
ردود أخرى	3	2	3	3	3	7	3	2	4	7	6	4	3	4	6	3	1	1	5	8	3	4	1
مجموع الردود	**93**	**93**	**93**	**93**	**92**	**79**	**93**	**94**	**93**	**94**	**93**	**94**	**92**	**92**	**76**	**89**	**92**	**93**	**92**	**91**	**92**	**91**	**93**
لا يوجد رد	3	3	3	3	4	17	3	2	3	2	3	2	4	4	20	7	4	3	4	5	4	5	3

حكومات	تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب									
	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
اتفاقية															
توصية															
اتفاقية وتوصية															
نعم	88	19	87	76	71	66	83	77	84	62	67	86	85	85	29
لا	2	52	4	10	16	20	4	6	4	19	14	1	2	2	42
ردود أخرى	2	3	1	5	4	5	5	4	1	6	6	1	1	1	10
مجموع الردود	**92**	**74**	**92**	**91**	**91**	**91**	**92**	**87**	**89**	**87**	**87**	**88**	**88**	**88**	**81**
لا يوجد رد	4	22	4	5	5	5	4	9	7	9	9	8	8	8	15

أصحاب العمل	شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة												
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
اتفاقية		0																									
توصية		13																									
اتفاقية وتوصية		1																									
نعم	12		12	6	13	8	13	6	4	5	4	6	6	1	5	8	12	7	7	10	10	8	10	0	7	7	5
لا	4		2	8	0	8	1	7	12	10	11	9	9	13	10	6	3	7	6	5	4	6	4	11	8	8	10
ردود أخرى	0	1	1	1	2	0	1	1	0	1	1	0	0	1	0	2	1	2	3	1	1	1	1	2	1	0	0
مجموع الردود	**16**	**15**	**15**	**15**	**15**	**16**	**15**	**14**	**16**	**16**	**16**	**15**	**15**	**15**	**15**	**16**	**16**	**16**	**16**	**16**	**15**	**15**	**15**	**13**	**16**	**15**	**15**
لا يوجد رد	0	1	1	1	1	0	1	2	0	0	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	3	0	1	1

أصحاب العمل	الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																										
	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
اتفاقية																									
توصية																									
اتفاقية وتوصية																									
نعم	7	6	7	6	6	11	12	12	11	3	8	10	5	7	4	4	8	9	7	2	9	7	6	11	13
لا	8	7	6	9	8	3	1	2	3	10	6	4	8	5	8	8	3	3	5	11	5	8	10	3	2
ردود أخرى	0	3	3	1	2	1	1	1	1	0	1	2	2	3	2	2	4	3	3	1	2	0	0	1	1
مجموع الردود	**15**	**16**	**16**	**16**	**16**	**15**	**14**	**15**	**15**	**13**	**15**	**16**	**15**	**15**	**14**	**14**	**15**	**15**	**15**	**14**	**16**	**15**	**16**	**15**	**16**
لا يوجد رد	1	0	0	0	0	1	2	1	1	3	1	0	1	1	2	2	1	1	1	2	1	2	0	1	0

أصحاب العمل	اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
اتفاقية																							
توصية																							
اتفاقية وتوصية																							
نعم	13	14	12	13	14	0	10	10	12	11	10	10	12	11	1	11	14	14	15	12	15	9	14
لا	2	1	3	2	1	10	5	4	3	3	4	3	2	3	9	3	1	1	1	4	0	4	1
ردود أخرى	0	0	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	0	0	1	3	1
مجموع الردود	**15**	**15**	**16**	**15**	**15**	**10**	**15**	**15**	**16**	**15**	**15**	**14**	**15**	**15**	**11**	**14**	**16**	**16**	**16**	**16**	**16**	**16**	**16**
لا يوجد رد	1	1	0	1	1	6	1	1	0	1	1	2	1	1	5	2	0	0	0	0	0	0	0

أصحاب العمل	تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب									
	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
اتفاقية															
توصية															
اتفاقية وتوصية															
نعم	15	1	13	12	9	9	6	4	6	3	3	7	8	6	1
لا	0	9	2	4	4	5	5	7	3	8	7	3	3	4	8
ردود أخرى	1	0	1	0	3	2	3	2	3	2	2	2	1	2	2
مجموع الردود	**16**	**10**	**16**	**16**	**16**	**16**	**14**	**13**	**12**	**13**	**12**	**12**	**12**	**12**	**11**
لا يوجد رد	0	6	0	0	0	0	2	3	4	3	4	4	4	4	5

العمال	شكل الصك		الديباجة						التعاريف والنطاق								الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة													
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20a	20b	20c	20d	20e	21a	21b	21c
اتفاقية		8																									
توصية		20																									
اتفاقية وتوصية		10																									
نعم	41	0	39	39	39	40	39	38	38	18	38	38	37	8	38	14	40	36	37	33	34	33	33	5	33	29	30
لا	0	0	1	2	1	1	1	1	0	23	3	2	2	27	1	19	1	4	3	1	1	3	3	26	3	10	9
ردود أخرى	0	3	1	0	1	0	0	2	3	0	0	0	2	3	2	5	0	1	1	6	5	4	4	4	5	0	0
مجموع الردود	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**40**	**41**	**41**	**41**	**41**	**40**	**41**	**38**	**41**	**38**	**41**	**41**	**41**	**40**	**40**	**40**	**40**	**35**	**41**	**39**	**39**
لا يوجد رد	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	3	0	3	0	0	0	1	1	1	1	6	0	2	2

العمال	الإطار التنظيمي للتلمذة الصناعية الجيدة																										
	21d	21e	21f	21g	21h	21i	21j	21k	21l	21m	22	23	24a	24b	24c	24d	24e	24f	24g	24h	25a	25b	25c	26	27
اتفاقية																									
توصية																									
اتفاقية وتوصية																									
نعم	32	31	33	32	30	35	34	34	33	25	41	36	41	40	40	40	39	40	41	37	40	35	37	40	41
لا	7	6	6	9	4	3	4	5	10	0	0	2	0	1	1	1	0	0	0	3	1	3	3	0	0
ردود أخرى	1	1	1	0	0	1	2	2	2	0	0	3	0	0	0	0	2	1	0	0	0	2	1	1	0
مجموع الردود	**40**	**38**	**40**	**39**	**39**	**40**	**39**	**40**	**40**	**35**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**40**	**41**	**40**	**41**	**41**	**41**
لا يوجد رد	1	3	1	2	2	1	1	1	1	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0

العمال	اتفاق التلمذة الصناعية							المساواة والتنوع في التلمذة الصناعية الجيدة									تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						
	28	29a	29b	29c	29d	29e	30	31	32a	32b	32c	32d	32e	32f	32g	33	34a	34b	34c	34d	34e	34f	34g
اتفاقية																							
توصية																							
اتفاقية وتوصية																							
نعم	38	38	40	34	39	24	34	41	41	37	39	40	40	40	23	40	41	40	38	37	39	33	41
لا	2	3	1	7	2	8	5	0	0	2	1	1	1	1	10	0	0	1	3	3	2	0	0
ردود أخرى	1	0	0	0	0	3	1	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	4	0
مجموع الردود	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**	**35**	**40**	**41**	**41**	**40**	**41**	**41**	**41**	**41**	**34**	**40**	**41**	**41**	**41**	**40**	**41**	**37**	**41**
لا يوجد رد	0	0	0	0	0	6	1	0	0	1	0	0	0	0	7	1	0	0	0	1	0	4	0

العمال	تعزيز التلمذة الصناعية الجيدة والتعاون الدولي						التدرّب									
	34h	34i	35	36a	36b	36c	37a	37b	37c	37d	37e	37f	37g	37h	37i
اتفاقية															
توصية															
اتفاقية وتوصية															
نعم	40	6	39	33	33	15	37	40	38	37	39	40	40	40	35
لا	0	26	0	4	4	23	0	0	1	1	1	0	0	0	5
ردود أخرى	1	1	2	4	1	3	3	1	2	2	1	1	1	1	1
مجموع الردود	**41**	**33**	**41**	**41**	**38**	**41**	**40**	**41**	**41**	**40**	**41**	**41**	**41**	**41**	**41**
لا يوجد رد	0	8	0	0	3	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0